







(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع عن أحراب حضرته عوامل الحزم  
فذاقوا لذائسه ووداده وجمع لهم مفردات الفضائل جمعه السالم ونصب لهم علامات  
القواضل بنيل المراحم والمكارم وأشهدان لا اله الا الله الواحد الاحد الذي اعرب عن مستتر  
الاحوال بظواهر المقال وبني على ضم الشريعة العربية موضع الاعزاز والاجلال  
وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد من خفف جناحه سبب الافادة وأفضل من  
ميز من صوب اعلام السعادة والسيادة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين اخصوا  
في افعالهم الماخضة على السنة والكتاب فلم يضار عواقي حالهم المستقيم يوم العرض  
والحساب وسلم تسليمًا كثيرًا دعانا الى يوم الدين آمين (اما بعد) فهذه عبارات شريفة  
ونكات ظريفة على شرح العلامة الشيخ خالد على متن الاجزومية أخذت أغلبها من حاشية  
شيخ مشايخنا العلامة المدابقي على ذلك الكتاب وضمت اليه ما يتيسر من غيرهما كان من  
الحاشية المذكورة لم اعز اليها الاختصار وللعلم بانى أخذت منها المعظم اذ هي بحوزة خازن  
وما كان من غيرهما النسبة الى قائله في الغالب اذا كان أمر اعز من المطالب وأتبع على ما فهمه  
فهو القاتر وأدركه ذهني الدائر حرصا على نسبة المقال للقائل ليعلم الحق من الباطل  
والحامل الى على اختصار هذه الحاشية طولها على المستدئين امنائي وما فيها مما لا يناسب  
حالهم وحالي مع قصور الهمة في هذا الزمان عن ادراك أقل ما كان قد جرح من الله  
أن تكون هذه الحاشية مقبولة نافعة ولدرجات الاخلاص طاعة والمؤمل من اطالع عليها

فوجد فيها خلافاً أن لا يسادر بالتشنيع وأن لا يجعله التعصب على أن يكون الحق غير مطع  
 بل يسادر لهذا المسكين الاعتذار فان المطلوب اقالة العثار خصوصاً وهو لم يقصد بها  
 أن يقال بل هي خالصة أن شاء الله تعالى لوجهه الكريم الاكرم ذى الجلال وهو حسبي  
 ونعم الوكيل وأسأله الاسترجيل \* (قال الشارح بسم الله الرحمن الرحيم) \* الجار والمجرور  
 متعلق بمحذوف انشأه فاقدره البصريون اسماً أي ابتدأ والكوفيون فعلاً أي ابتدئ  
 قيل يلزم على الاول عمل المصدر محذوفاً وذلك ممنوع ويجب أن عمل المصدر في الظرف وعديله  
 بما فيه من راحة الفعل لا بالحل على الفعل \* ولقظ الجلالة مجروراً لانه مضاف اليه والجار له  
 المضاف \* والرحن الرحيم نعت بعد نعت وهذا هو المشهور وقال في المغني الرحن بدل لانعت  
 والرحيم بعده نعت له لانعت اسم الله اذ لا يتقدم البديل على النعت انتهى وهذا القولان  
 مبنيان على ان الرحن علم أو صفة قال بالاول الاعلم وابن مالك وبالساني المرحم شري وابن  
 الحاجب قال في المغني والحق قول الاعلم وابن مالك اه وبظهر أثر الخلاف في الجار للرحن  
 ما هو فعل القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للمجرور في غيبة البديل أهو مجرور  
 بمجر المتبوع أو ينقص التبعية والاصح منهما الاول وعلى القول بأنه بدل يكون مجروراً  
 بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقر بأن البديل على نية تكرار العامل على الاصح أفاده  
 الشارح في اعرابه على اللفظة (قوله يقول) فعل مضارع وأصله يقول بسكون القاف  
 وضم الواو كينصر استقلت الضمة على الواو فنقلت الى ما قبلها واعترض بأن الضمة  
 لا تستقل على الواو اذ اسكن ما قبلها ولذلك ظهر الاعراب على الواو والياء اذ اسكن ما قبلها  
 كدلو ونظي وأجيب عن ذلك بأن حكمة نقل الضمة الى ما قبلها في يقول مشاكلة المضارع  
 أصله وهو الماضي فتكون ساكنة في المضارع كما هي ساكنة في أصله وهو الماضي الذي  
 هو قال فان قلت هي في الماضي محركة بحسب الاصل لقولهم أصل قال قول أجيب عن ذلك  
 بأن قولهم أصل قال قول انما هو تدر يب وتعليم ولم تنطبق به العرب وتغير المصنف بالمضارع  
 مشعر بأن الخطبة قبل التأليف أفاده عبد المعطى (قوله العبد) فاعل يقول والمراد به هنا  
 الانسان حراً كان أو رقيقاً لانه مملوك لبارئته وهو صفة في الاصل وغلبت عليه الاسمية صار  
 من الاسماء التي غلب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد مأخوذة من العبودية التي  
 هي التذلل والخضوع لامن العبادة التي هي غاية التذلل والخضوع اه من عبد المعطى  
 (قوله الفقير) صفة لعبد أي دائم الفقر أي الحاجة ان كان صفة مشبهة واكثر الفقراء  
 كان صيغة مبالغة (قوله الى مولاه) أي سيده واصر وقوله المغني يحتمل أن يكون بالجر صفة  
 لمولاه وهو الظاهر أي الذي لا يحتاج الى غيره بل كل ما سواه محتاج اليه ويحتمل أن يكون  
 بارفع صفة للعبد أي الغني بمولاه عن سواه وهو بعيد (قوله خاند) بدل من العبد وأعطف بيان  
 عليه فان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هي بدلاً وأعطف بيان  
 وصار المتبوع تابعا ونعت النكرة اذا تقدم عليها اتصبت على الحال (قوله ابن عبد الله) بدل  
 أو عطف بيان من خالد وقوله ابن أبي بكر بالجر على انه تابع لعبد الله على انه بدل منه أو عطف  
 بيان عليه وقوله الازهري بالرفع صفة لخالد ويجوز على بعده صفة لعبد الله بناء على انه كان

بسم الله الرحمن الرحيم  
 يقول العبد الفقير الى  
 مولاه الغني \* خالد بن عبد  
 الله بن أبي بكر الازهري

أزهر يا أيضا (قوله عاملة الله) أي قابله وجازاه والمفاعلة ليست على بابها فهي بمعنى أصل  
الفعل وههنا الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه والظف التوفيق والخفي أي الظاهر فهو  
من باب أسماء الأضداد ٨١ من عبد المعطى (قوله وأجراه) المراد بالاجراء الدوام والاستمرار  
لا الحركة المخصوصة والعوائد جمع عائدة اسم فاعل عائد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف  
والمنى اللهم ادم عليه مرات ربك العائدة ولا ياجية الى تقدير مضاف قبل عوائد أي استمرار  
عوائد الخ كلفعل المحشي لا غنا معنى الاجراء المتقدم عنه مع لزوم الركة في العبارة علمه  
لان المعنى حينئذ اللهم ادم دوام عوائد الخ فتأمل ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة  
بمعنى الصلة والعراف فالاضافة بيانية أي عوائدهى ربك والبراسم جامع لكل خير (قوله  
الحق) بالحاء المجمة بعده هاء وهو البالغ في الاكرام والكثير الواسع (قوله الحمد لله) هو  
مبتدأ خبره الجار والجرور المتعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر والحمد هو الوصف بالجميل  
على الفعل الجليل الاختسارى حقيقة أو حكما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا كذا عرفه  
السيد الصقوى وقوله أو حكما لادخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب  
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يزل الحمد للخالق أو الرازق ونحوهما مما يوجبهم اختصاص  
الحمد بوصف دون وصف أي قال الله اشارة الى استحقيقه تعالى الحمد بكل وصف (قوله رافع)  
يدل من لفظ الحمد لانه لا صفة لانه نكرة فان اضافة اسم الفاعل لمعمول لا تقيده التعريف  
ولفظ الحمد لا أعرف المعارف وقوله مقام بالجر ولا يصح اصبه لانه أي لفظ رافع ليس فيه ال  
وقول بعضهم يجوز فيه نصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية وهي الدرجات في  
الجنة أو المعنوية وهي المكنة عند الله تعالى وقوله المتصين مضاف اليه أي المتصدين  
وفيه وفي قوله رافع راعة اسم لال أفاده عبد المعطى (قوله لنفع العبيد) أي ايصال الخير  
اليهم والعبيد أحد جموع العبد الا حشر المعايمة (قوله الخافضين جناحهم) أي البائسين  
جانبهم في الكلام استعارة تصريحية تعمة حيث شبه الالة جنانهم لطالب القائدة بخص  
الطائر جناحه وأطلق الخفض على الالة الجناح ثم اشتق من الخفض بمعنى الالة خافضين  
بمعنى ملينين وثبات الجناح ترشيع وفيه احتمالات أخر فراجعها في الحاشية وقوله للمستفيد  
معناه طالب القائدة التي هي لغة ما استفيد من علم أو مال واصطلاحا ما يرتب على الفعل من  
المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن مالا لاله الاقدام على الذل أو كان مالا لاجله الاقدام  
على الفعل ٨١ شواني (قوله الخازمين) أي القاطعين بيقينهم وقوله بأن تسهيل أي تسير  
وقوله النور بالمعنى اللغوي أي الجهة والطريق وقوله الى العلوم جاز وجرور متعلق  
بالنور (قوله من غير شك) أي من غير تردد لان الشك هو التردد بين أمرين لانه لا حدهما  
على الآخر فخطي التردد عليه عطف تفسير وكون العطف للتفسير اذا أريد بالترديد  
المساوي فقط اما اذا أريد المطلق لاعم من راجح والمرجوح والمساوي كان عطف عام على  
خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لانه القائم بهم وليس المراد به المعنى المصدرى الذي هو  
فعل القاعل أفاده المحشي وعبد المعطى (قوله والصلاة والسلام الخ) جملة خبره لفظا قصد بها  
انشاء الدعاء بالصلاة أي الرحمة عليه والسلام أي السلامة من النقائص والمطلوب بهذه الجملة

عاملة الله بلطفه الخفي  
أجراه على عوائده الخفي  
والحمد لله رافع مقام  
للمتصين لنفع العبيد  
لخافضين جناحهم  
مستفيد الخازمين بأن  
سهل النور الى العلوم من  
لعمري غير شك ولا ترديد  
الصلاة والسلام

أمر زائد على ما حصل له في كل وقت من الصلاة والسلام ففي العبارة حذف والتقدير والصلاة  
والسلام زيادة على ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم (قوله على سيدنا) الضمير للعقلاء فغيرهم  
أولى أو الجميع وهو أنسب (قوله محمد) بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه لاصفة لأنه علم  
والعلم نعت ولا يعت به لجوده ثم يصح أن يكون صفة نظرا لاصفه فإنه في الأصل اسم مقعول  
الفعل المصروف والحاصل أنه ان نظرا إلى أصله صحيح لاصفه وان نظرا إلى ما بعد العلية كان  
بدلا أو عطف بيان فقط (قوله المعرب) من الأعراب بالمعنى اللغوي وهو الإبانة والأظهار  
أي المبين وقوله باللسان يحتمل أن يراد به اللفظ من الإطلاق اسم المحل على الحال فيكون وصفه  
بالفصح بالمعنى المقرر عند علماء المعاني والبيان ويحتمل أن يراد به الجارحة المخصوصة فيكون  
وصفه بالفصح بمعنى خلو صفة من اللسنة والتجزع النطق (قوله عفا في ضميره) أي عن كل شيء  
في ضميره والعوم مستفاد من المقام اذ هو مقام مدح لكمال الفصاحة ولا يكون الفصح فصحا  
حتى يعرب عن كل شيء عفا في ضميره من غير غربة الخ والمراد بالضمير السر افاده عبد المعطى  
(قوله من غير غربة) لغربة هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولما ألوفقة الاستعمال  
نحو ما لكم نكأ كأنتم على كسكأ كنكم على ذي جنة افرقةوا هـ عبد المعطى (قوله)  
ولا تانفر) هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتانفر ما في الحروف وأما في الكلمات فأما  
في الحروف فهو وصف في الكلمة بوجوب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مصنة شيزان  
أي من ثقلات وأما في الكلمات فهو كونها ثقيلة على اللسان نحو قوله

وقبر حرب بمكان قفر \* وليس قرب قبر حرب قبر

هـ عبد المعطى (قوله ولا تقيد) هو كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة كقول  
الشاعر وما مثل في الناس إلا ملكا \* أبو أمه حتى أبو يعقوب

(قوله وأصحابه) ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمع محب باسكان الحاء  
لان فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل فإنه يجمع على أفعال كنوب وأنواب  
وييت وأبيات بل هو جمع محب بكسر الحاء كفرح مخفف محب باسكانها أو هو اجمع جمع  
محب بالاسكان (قوله أولى) بمعنى أصحاب مجرور بالباء لانه ملحق بجمع المذكر السالم وهو  
نعت للآل والأصحاب (قوله الفصاحة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على التعبير عن  
المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة والكلام والمنكلم هـ عبد المعطى (قوله)  
والبلاغة هي ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ ويوصف بها الكلام والمنكلم  
فقط هـ عبد المعطى (قوله والبحريد) بالراء أي الذين تجردوا عن النقائص وفي بعض النسخ  
بالواو أي الذين جردوا الحروف في المقال ولا ينبغي اشتغال هذا الجلبة في مواضع عديدة على  
براعة الاستعمال (قوله وبعد) الواو فيها نائبة عن اما أو اما نائبة عن مهما وأصل الكلام مهما  
يمكن من شيء بعد البسملة والجدلة الخ فمهما مبدأ أو الامة لازمة لها أو يكن شرط والقائه  
لازمة له فحين تضعنت امام معنى الابتداء والشرط لزمها ما لزمها وهي القاء الامة اقامة  
للزوم وهو القاء الامة مقام المألوم وهو مهما ويكن وبقائه لا ثرة في الجمله لكن لما تعذر  
قيام الامة بالماكونا حقا فاقوها الاسم أي أو قوهوا قبله بلا فاصل وقولنا في الجمله

على سيدنا محمد المعرب  
باللسان الفصح عفا في ضميره  
من غير غربة ولا تانفر ولا  
تعيده وعلى آله وأصحابه  
أولى الفصاحة والبلاغة  
والتعريف

يصح ان يرجع لقولنا مقام المزموم وذلك لان القائم وان قامت مقام الشرط ليست في موضعه حقيقة لان موضعه حقيقة ما قبل الطرف الذي هو بعد على القول بانهم من معمولان الجزاء والاسمية بمعنى لصوق الاسم لتقع في موضع المبتدأ اذ موضعه حقيقة موضع افعالها ثابتة عنه ويصح ان يرجع لقولنا وابقاء لآثره وذلك لان آثار المبتدأ أي علاماته كثيرة من الجملة والآخر الجمل بينهما لصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط أي التعليق والقضاء والجزاء فلزم القاء ابقاء لها في الجملة اهـ من الشرط أي على التحرير وأما هنا مجرد التوكيد أي توكيد مضمون الكلام أوله ولتفصيل الجمل الواقع في ذهنه بناء على أن التفصيل لا يفارقه وأيضه تكلف والحق ان التفصيل يفارقه وبعد هذه لا تقع بين كلامين متعدين لكونها لا تنتقل من غرض الى آخر فلا يقال السلام عليكم أما بعد فالسلام عليكم وانما تقع بين كلامين متعارين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع أول الكلام ولا آخره ومعناها تنقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ والعكس باعتبار الرقم ولها أربعة أحوال من جهة الأعراب مشهورة والعامل فيها أن قلنا انها من متعلقات الشرط فعلى الشرط والتقدير مهما يكن من شيء بعد ما تقدم أو العامل فيها أمأ والواو النائية عنها وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء والتقدير مهما يكن من شيء فاقول بعد البسمة والجدلة هذا الخ وهذا الثاني أولى لانه حينئذ يكون المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقيد بكونه بعد البسمة والجدلة وذلك أمر محقق لان الـ يكون لا يتناول عنه فيكون ماعلى عليه أيضا محققا بخلافه على الأول فان المعلق عليه وجود شيء مقيد بكونه بعد البسمة والجدلة (قوله فهذا) أي الحاضر في الذهن من الالفاظ سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت عنه لان المشار اليه على الراجح هو الالفاظ الذهبية باعتبار دلالتها على المعاني (قوله شرح) أي ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله لطيف) أي قصير (قوله لالفاظ الاجزومية) متعلق بشرح لانه في الاصل مصدر وقد علم مما تقدم قريبا أن أسماء الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة فتكون الاجزومية عبارة عن الالفاظ مسماة بالاجزومية ويحتمل انها من الاضافة البيانية أي ألفاظ هي الاجزومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ أن يكون شرحا للمعاني أيضا اهـ من الحشوي وعبد المعطى والـ اجزومية نسبة الى مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التي هي اذا نسب الى المركب الاضافي المبدوء بـ ابن أو أب يحذف صدره ونسب الى غيره قال ابن مالك

ما شرح لطيف الالفاظ  
اجزومية

وانسب لصدور جملة وصدروا \* ركب مزجا ولشان تنما  
اضافة مبدوءة بـ ابن أو أب \* أو ماله التعريف بالثاني وجب

وآجروم هم مزقة مفتوحة محذوفة بـ فيم مضمومة ثم راء مبدوءة مضمومة فواو معناه بلسان البربر  
التقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي نسبة الى صنهاجة وهي قبيلة بالمغرب

نسب إليها وكان من أهل قاس اه من الهنئى (قوله في أصول علم العربية) أى فى بيان ذلك  
أى فى بيان جنس أصول الخ وقرينة ارادة الجنس المشاهدة أى وفى بيان القروع أيضا  
واتما اقتصر على الاصول لانهم أهم ففى أول بالتنبيه عليها اه من عبد المعطى والاصول جمع  
أصل وهو لغة ما بنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية تعرف منها أحكام جزئيات موضوعها  
أى أحكام الافراد المندرجة تحت موضوعها مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية تعم زيدا  
وعمرلو بكر من قام زيد وقعد عمرو ورقد بكر ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرلو بكر  
مثلا الذى هو حكم من الاحكام ويرادف الاصل القاعدة والاساس والضابط والقانون فكل  
واحد منها معناه لغة واصطلاحا ما ذكر فى الاصل ثم ان الظرفية ظرفية مجازية على سبيل  
الاستعارة بالنكبات بحيث شبه الدال والمدلول بالطرف والمظروف تشبيها مضمر فى النفس  
واثبت فى تخيل وفيه احتمالات آخر فراجعها فى الهنئى وعلم العربية المراد به هنا خصوص  
علم النحو والاضافة فيه ممن اضافة المسمى الى الاسم لان العربية اسم العلم الذى أريد به هنا  
النحو وضافة اصول الى علم من اضافة العام الى الخاص وتسمى بالبيان أى اصول هى علم أى  
مسائل وقاعدة الاضافة تعرف العهد الخارجى أى الاصول المعينة المعالومة عند أهل هذا  
الن (قوله يتنفع به المبتدى) اقتصر عليه لان نفعه به اتم والا فهو نافع لغيره ايضا والذال قال  
ولا يحتاج اليه المنتهى ولم يقل ولا يتنفع به المنتهى ويحتمل انه اقتصر على المبتدى نواضعها  
وهضما ولم يذكر الشارح المتوسط لانهم يخرج عنهم لانه بالنسبة الى ما أتقنه منتهى والمالم  
يتقنه مبتدى (قوله ان شاء الله تعالى) أى بتم ابركا وامتنال لآلية ومعولم أن شاء فعل ماض  
والله فاعل ومعوله محذوف أى ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (قوله علمته)  
أى ألقنه للصغار فى الفن وأل فى الفن للعهد أى الفن المعهود هنا وهو النحو وقوله  
والاطفال عطف مرادف (قوله لا للممارسين للعلم) أى المستمرين على الاشتغال به وأل فى العلم  
للعهد والمراد به التحصيل يكون المقام للاختصار واتى المظهر للايضاح (قوله من خول الرجال)  
من اضافة المشبه الى المشبه أى الرجال الذين هم كالقحول جمع خول وهو ذكر الإبل اذا كان  
كريم فى ضرابه أى مثلهم فى الهمة (قوله علمنى عليه) أى أمرنى بتأليفه أو أعاننى  
عليه بحاله وقاله (قوله شيخ الوقت) أى أهل الوقت أو الشيخ فى الوقت أو شبه الوقت بتأيد  
على سبيل الاستعارة المكتبة واثبات شيخ تخيل (قوله والطريقة) أى وشيخ أهل الطريقة  
وهم السادة الصوفية (قوله ومعدن) بفتح الميم واسكان العين وكسر الدال على المشهور  
والسالك بضم السين المهملة مصدر سلكت أى موضع التسليك والعمل بالطريقة الموصلة الى  
الله تعالى والحقيقة هى أن يشهد بشورا ودعه الله فى سويده قلبه ان كل باطن له ظاهر وعكسه  
هى باطن الشريعة وملازم لها فالحقيقة بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة  
عاطلة اه من عبد المعطى (قوله سيدى ومولاى) لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره  
(قوله العارف) أى المتصف بالمعرفة وهى حصول العلم بعد أن لم يكن وله هذا يقال الله  
عارف بل عالم والمراد به اعند أهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهنيد صحيح والمراد بها  
ملاحظة ذاته وصفاته فى كل أفعاله (قوله برب) أى مالكه العلى أى المرتفع (قوله نفعتنى الله

فى أصول علم العربية \*  
يتنفع به المبتدى ان شاء  
الله تعالى ولا يحتاج اليه  
المنتهى \* علمته للصغار  
فى الفن والاطفال \*  
لا للممارسين للعلم من خول  
الرجال \* علمنى عليه شيخ  
الوقت والطريقة \* ومعدن  
السالك والحقيقة \* سيدى  
ومولاى العارف بربه العلى  
\* سيدى الشيخ عباس  
الازهرى \* نفعتنى الله



تعالى) بجله خبرية لفظا انشائية معنى أى اللهم اتقنى ببركاته والبركة لغة الزيادة والتمام والمراد  
 بهم افعالهم ومعارفهم اه من عبد المعطى وكان الاولى ان يعظم هذا فيقول نفعنى والمسلمين  
 الخ كما صنع في السجدة الثانية الا ان يقال حذف من الاول دلالة الثاني عليه وان كان الاكثر  
 العكس (قوله واعاد) أى افاض لان العود الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وليس  
 مراده اذ المراد ادام او جدد مرة بعد اخرى اه من عبد المعطى (قوله على) قدم نفسه  
 لخبر ابدأ بنفسك وقوله تعالى قدما النفس رب اغفر لى ولا تخى اه من عبد المعطى بزيادة  
 (قوله صالح دعوانه) من اضافة الصفة للموصوف أى دعوانه الصالحة أى التى يحصل منها  
 خيرا الدنيا والاخرة اه عبد المعطى (قوله انه) يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل ويكون  
 تعليل مجرد أى لقد سررتنى على ما يشاء ولكنه حقيقة بالاجابة ويجوز كسرها على الاستئناف  
 البىائى فيكون تعليل لا يجمله هى جواب عن سؤال مقدر كأن قال الله لاى تسمى فصرت  
 سؤالك عليه فقال انه الخ (قوله على ما يشاء مقدير) المشيئة والارادة بمعنى واحد وهى صفة ازلية  
 متعاقبة فى الازل يتخصص الحوادث بأوقات حدوثها والقدرة صفة ازلية تؤثر فى المقدورات  
 عند تعلقها بها فبما لا يزال أى المستقبل اه شئناى وقوله تؤثر فيه مسامحة لان التأثير  
 للذات بواسطة افعالها بالقدرة قال \* والقول للذات بذى الصفات \* اه محسنى (قوله  
 وبالاجابة جدير) أى حقيق (قوله الكلام الخ) لما كان الكلام مقصودا بالذات بالنظر الى  
 الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة قدمه المصنف عليها واخرها فى قوله واقسامه الخ  
 على ما يأتى من انه تقسيم للكلمة ولم يوجب له لانه واقسامه من المقدمات بخلاف الاعراب وما  
 بعده من الابواب فانه مقصود بالذات من الفن فحينئذ الكلام مقصود بالذات وغير مقصود  
 باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مقصود بالذات وهى سبع فقدم عليها بالنظر الى  
 الاعراب وما بعده من الابواب مقصود بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة عليه نظرا لكونها جزءا  
 والجزء مقدم على كله طبعاً فتناسب تقديمه وضعاً ثم ان فى الكلام يحتمل أن تكون عوضا عن  
 المضاف اليه اما الضمير أى كلامنا والظاهر أى كلام النخلة ويحتمل أن تكون لتعريف العهد  
 الذهبى أى الكلام المعهود عند النخلة المعروف فيما بينهم وقد أشار الشارح الى هذين الاحتمالين  
 بقوله فى اصطلاح التحوين وعلى كل من الاحتمالين يخرج كلام التحوين فانه ما يتعلق به مبهلا  
 كان أو مستعملا مفردا أو مركبا مفيدا أو غير مفيد وما تحصل به الفائدة وان لم يكن لفظا كخط  
 وشارة فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام النخلة العموم والخصوص المطلق فكلام النخلة أخص  
 فكل كلام تحوى كلام لغوى ولا عكس فيجسمعان فى الكلام التحوى لصدره عليهم او ينفرد  
 لغوى فى لفظ مهملا أو مستعمل غير مفيد او فى مفيد غير لفظ كخط وشارة (قوله فى اصطلاح  
 التحوين) الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة مختصرة على أمر معهود  
 بينهم متى أطلق انصرف اليه وهذا الجزاء والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه  
 حينئذ حال من المبتدأ ويجبى الحال منه ممنوع على الصحيح لانه ليس حالاً من المبتدأ وذلك  
 لان قوله الكلام على حذف مضاف تقديره تفسير الكلام الخ فحذف ذلك المضاف وأقيم  
 المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه فهو حال من المضاف اليه ويجبى الحال من المضاف اليه

ببركاته \* واعاد على  
 الى المسلمين من صالح  
 راته \* انه على ما يشاء  
 بر \* وبالاجابة جدير  
 كلام) فى اصطلاح  
 وبين

صحيح مع المسوغ ومن المسوغ عمل المضاف في المضاف اليه كما هنا فان تفسيره مصدر فهو على  
 حد الى الله مرجعكم جميعا قال في الخلاصة \* ولا يجوز حال من المضاف له \* الخ (قوله هو  
 اللفظ) اي معناه اللفظ اي الكلام مقصور على اللفظ ومختصر فيه كما في مصدره تعريف  
 الجزأين اعني المبتدا وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والاثبات بضمير الفصل قوله كذلك فهو  
 من قصر المبتدا على الخبر وليس المراد ان اللفظ مقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر  
 على المبتدا الذي جرى في الكلمة والكلمة وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهي  
 المركب وعن صفة المركب وهي المقيد فان لوحظ انصاف الخبر بذلك قبل الاخبار به عن  
 الكلام كان فيه قصر المبتدا على الخبر والعكس الا انهم صرحوا بان الجمله المعرفة الطرفين  
 انما تقيدهما المبتدا في الخبر ثم ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرى مطلقا ثم  
 جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والخلق والشقن فلهم فيه تصرفان وصار  
 حقيقة عرفية في ذلك فلا يرد أنه في ذلك حيث لا يجوز والحدود تصان عنه وبهذا يجاب عما  
 قيل المراد باللفظ المقفول به حقيقة كزيد أو حكما وهو المقدر كانه غير محيكون مستعملا  
 في حقيقة ويجازه أي فيجاب عن هذا بان استعماله في المقدر حقيقة عرفية ولم يبدل اللفظ  
 بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد  
 نحو قال الشافعي كذا بمعنى رآه واعتقده (قوله أي الصوت) هو في اللغة ما يسمع سواء اعتقد  
 على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ أو لم يعتقد عليه ويقال له  
 ساذج وقيل كغالب أصوات الحيوانات فهو على قسمين وعرف أهل السنة الصوت بأنه  
 كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتفوج الهواء ولا لقرع الذي هو اساس  
 بعنف أي بشدة ولا لالقع الذي هو انفصال بعنف بشرط كون كل من المتفوج والمقلوع  
 منه والقارع والقروع ذاتا لية لا كالقطن فانه اذا صدمه شيء لان معه وكذا لو انفصل  
 بعضه عن بعض لم يخرج له صوت (قوله المشتل) أي المحتوى على بعض الحروف جمع حرف  
 وهو الصوت المعتمد على مقطع أي يخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والخلق  
 والشقن أو مقدر وهو الجوف فالخرف صوت خاص واشتمال مطلق الصوت عليه من  
 اشتمال العام على الخاص فلا يعترض عليه بنحو أو العطف عما هو على حرف واحد فانه  
 صوت وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتل  
 والمشتل عليه والشيء لا يشتمل على نفسه وقد علمت الجواب وأن المراد أن الصوت المطلق  
 يشتمل على أو العطف مثلا وهو صوت مقيد بالاعتماد على يخرج (قوله الهجائية) نسبة الى  
 الهجا وهو طبع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر اسم تلك الحروف فاذا  
 عدت الحروف محفوظة بأنفسها لم يكن ذلك تهجيا وخرج بالهجائية حروف المعاني كن وعلى  
 (قوله التي أولها الالف) هو على حذف مضاف في الأول أي أول أسمائهم الالف أو في الثاني  
 أي أولها اسمي الالف وهكذا قوله وآخرها الباء والمراد أولها وآخرها ما ذكر في الذكرا عادة  
 وقال بعضهم أولها وآخرها أي شرعا (قوله المركب) أي حقيقة أو حكما فالأول كقام زيد  
 والثاني كزيد في جواب من قال من الجاني (قوله فصاعدا) حال حذف عامل أي فذهب

(هو اللفظ) أي الصوت  
 المشتل على بعض الحروف  
 الهجائية التي أولها  
 الالف وآخرها الباء  
 (المركب) ما تركب من  
 كلمتين فصاعدا

المركب صاعدا عن كلمتين يعني مائتين أو أكثر (قوله المفسد) نعت المركب  
 ولا يجعل صفة ثانية للفظ لأنه إذا اجتمع فصول في حد كان كل فصل منها قيد افهما لكونه  
 أعين منه وهو اضافة القيد مطلقا واصطلاحا المقيد بسبب الاستناد ولم يقيد المتن بذلك القيد  
 أعني بسبب الاستناد كما زاده الشارح لعله استكاد على الموقف ولما أوزع التعريف بالاعم (قوله  
 سكوت المتكلم) وقبل سكوت السامع وقيل هما وانما اقتصر الشارح على الاول لأنه المختار  
 اذا السكوت يتناسبه المتكلم دون السامع وحده أو مشاركا لأنه ليس متكاملا حتى يقال  
 يحسن سكوتة وان كانت الاقوال متلازمة كما هو ظاهر (قوله عليا) فيه حذف أى على  
 الكلام المقيد لها (قوله بحيث الخ) أى بشرط أن لا يصير الخ فالخسنة للتقيد (قوله منتظرا  
 لشيء آخر) أى انتظارا تاما بعد فهم المعنى فالشرط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى  
 كانتظار المسند بعد المسند اليه أو العكس فخرج الانتظار الناقص كانتظار المفعول والحال  
 فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعنى لأنه واقع ولابد (قوله لشيء آخر) أى للفظ  
 آخر غير مامعه (قوله بالوضع) متعلق بالمقيد فهو قيد له والحاصل أنه يشترط في الافادة أن  
 تكون بأمرين الاول ذكره الشارح بقوله بالاستناد والثاني ذكره المتن بقوله بالوضع أى  
 النوع لا الشخصى فان المركبات حقائق ومجازات والمفردات المجازات ووضعها نوعي  
 لا شخصي بخلاف المفردات الحقيقية (قوله العربي) خرج العجمي كما سيذكره الشارح  
 (قوله وهو جعل اللفظ الخ) أى الوضع يقطع النظر عن صفة أعني العربي فالضغير راجع  
 للموصوف بدون صفة والمراد الوضع من حيث اعتبار الالفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظ  
 الخ والافتقار به أعم مما حال لأنه وضع شيء بأمر شيء آخر بحيث إذا فهم الشيء الاول فهم الشيء  
 الثاني فكلامه فيه اطلاق من جهة أن هذا التعريف أعني قوله جعل اللفظ الخ يشمل وضع  
 غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة أن المراد خصوص وضع الالفاظ (قوله كما قال  
 بعضهم) راجع لتفسير الوضع بالعربي لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف لتقسيم ما قاله  
 الشارح من تفسير الوضع بالعربي بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه والمشبّه به  
 لحصول المغايرة بينهما بالفاظ وهذا كاف (قوله هنا) أى في حد الكلام (قوله افادة السامع)  
 أى المخاطب أى افهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه فمفعول افادة محذوف  
 وهو معنى الخ (قوله له التفات) أى له ابتناء على الخلاف فى أن دلالة الكلام هل هي وضعية  
 فيكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون المراد به القصد وهذا لافان أن يقول  
 لأن لم ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بأن دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد  
 في الكلام على القول بأن دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى (قوله هل هي الخ) هل هنا بمعنى  
 الهمزة أى أهي وضعية فلا يعترض على الشارح بأن هل لا يوافق لها بمعاادل وهو قد أتى بها  
 في قوله أم عقلية فلا يقال هل زيد أم عمر والا إذا جعلت هل بمعنى الهمزة أو جعلت أم منقطعة  
 (قوله والأصح الثاني) هذا خلاف المختار والمختار أن الكلام موضوع بالوضع النوعي  
 فدلالته وضعية أما على أنه موضوع بالوضع الشخصى فهو عقلية جرما (قوله مثلاً) مفعول  
 محذوف أى أمثل بزيد مثلاً فله عمر ووبكر وخالد الخ (قوله قائم) أى مثلاً كما قد وقاعد

(المقيد) بالاستناد فائدة  
 يحسن سكوت المتكلم عليا  
 بحيث لا يصير السامع منتظرا  
 لشيء آخر (بالوضع)  
 العربي وهو جعل اللفظ  
 دلالة على المعنى بأن يكون  
 من الأوضاع العربية كما  
 قال بعضهم وقال جمهور  
 الشارحين المراد بالوضع  
 هنا القصد وهو أن يقصد  
 المتكلم افادة السامع  
 وهذا الخلاف له التفات  
 الى الخلاف في أن دلالة  
 الكلام هل هي وضعية  
 أم عقلية والأصح الثاني  
 فان من عرف معنى زيد  
 مثلاً وعرف معنى قائم  
 وجميع زيد قائم

باعتباره المخصوص فهم بالضرر ومعنى هذا الكلام وهذه الخلق لجانعتهم الخزق وتواصله يرجع الى اعتبار اربعة  
اللفظ والتركيب والافادة والوضع مثال اجتماعها زيد قائم يصدق على زيد قائم انه لفظ لانه صوت مشتق على الزاي والياء  
والدال والقاف والالف والهمزة والميم وهي بعض حروف الف با ت ا ثا ١١ الى آخرها ويصدق على زيد قائم انه  
مركب لانه تركب من

كلمتين الاولى زيد والثانية  
قائم ويصدق على زيد قائم  
انه مفيد لانه افاد قائم  
تكن عند السامع لكون  
السامع كان يجهل قيام  
زيد ويصدق على زيد قائم  
انه مقصود لان المتكلم  
قصده بهذا اللفظ افادة  
الضابط فيخرج بقوله  
اللفظ الاشارة والكتابة  
والنصب والعقد ونسبي  
الدوال الاربع ونحوها  
ويخرج بقوله المركب  
المفردات كزيد وعمر  
والاعداد المسروقة نحو  
واحد اثنان الى آخرها  
وقيد لاحاجة الى ذكر  
التركيب للاستغناء عنه  
بالمقيد اذ المقيد الفائدة  
المذكورة لا يكون  
الامر بكا ويخرج بقوله  
المقيد غير المقيد كالمركب  
الاضافي كعبادته والمزجي  
كالحبوان الناطق  
والاستاذي المتوقف على  
غيره ونحوه قائم زيد والعالم  
للخطاب نحو والسياء  
فوقنا والمجهول علم نحو

الخ ومعنى زيد الذات الشخصية ومعنى قائم ذات انصفت بالقيام فاذا عرف كل واحد منهما  
على انفراده ومعنى الخ (قوله باعتباره المخصوص) متعلق بحال محذوف من مفعول جمع وهو  
زيد قائم أى وسمع لفظ زيد قائم معربا باعتباره المخصوص (قوله فهم بالضرورة) أى عقل  
بمجرد نظر العقل من غير احتياج الى تطرؤ كرو ومعرفة وضع بل بمجرد السماع (قوله معنى  
هذا الكلام) وهو نسبة القيام الى زيد والمراد فهمه ان لم يكن مقهوما له قبل فنى كلام  
الشراح قبل محذوف ثم ان قوله بالضرورة أى من غير احتياج الى معرفة وضع مبنى على  
الاصح عنده الذى هو ضعيف عند غيره كما تقدم فعلى الرابع يتوقف الفهم على الوضع (قوله  
وهذا الحد) أى تعريف الكلام بما ذكره المتن (قوله الى اعتبار امور اربعة) زاد ابن مالك  
فى التسهيل خامسا وهو انه حيث قال الكلام هو اللفظ المركب المقيد بالوضع المقصود لانه  
لاخراج صله الموصول وجملة الشرط فقط وجملة الخبر وحده ويبدأ بهذا المقيد فى عنه  
قيد الافادة لان ما ذكره لا يفسد الا فى حال اعتبار مضمونا الى غيره (قوله مثال اجتماعها زيد  
قائم) مبتدأ وخبر أى مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الجمل غير صحيح لان المراد من الاجتماع  
وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قائم ويحجب عنه بانه على حذف فى الاول أى مثال  
ذى اجتماعها أى الكلام الذى اجتمعت فيه أوفى الثانى أى مثال اجتماعها فى زيد قائم (قوله  
فيصدق الخ) المراد بالصدق هنا الاخبار أى يخبر عنه بانه لفظ الخ لان الصدق فى المفردات  
معناه الجمل أى الاخبار وفى الجمل معناه عدم التناقض (قوله على الزاي الخ) أى مسند (قوله  
الى آخرها) متعلق بمحذوف أى واتم فى العدد الى آخرها (قوله من كلمتين) أى ملفوظتين  
فلا يرد ان فى قائم ضميرا مستترا (قوله لم تكن عند السامع) مبنى على خلاف الرابع من اشتراط  
تجديد الفائدة (قوله ويصدق على زيد قائم انه مقصود) أى كما يصدق عليه أنه وضع عربى وانما  
اقتصر على ما ذكر لان مذهب ترجيح اعتبار المقصد وهو ضعيف كما تقدم (قوله المسروقة)  
أى الخالية عن الاستناد بخلاف الاعداد المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام (قوله  
والمعلوم للخطاب) قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله فى الكلام التصوى (قوله والمجهول علما)  
أى والاستناد للمجهول علما وانما يقيد بجملة علما لانه اذا لم يكن علما كان كلاما (قوله ونحو  
ذلك) لا طائل تحته فالاولى حذنه (قوله والمقيد بالعقل كافادة) أى المقيد بواسطة العقل  
فقط كذى افادة حياة الخ أى ككلام ذى افادة حياة الخ أو المراد افادة المقيد بالعقل كعادة  
الخ فلا يجمع حذف مضائق من الاول أو من الثانى ليهض التعليل ثم ان اضافة افادة الى حياة  
من اضافة المصدر لقوله بعد حذف الفاعل أى افادة اللفظ المسجوع حيا لانه متكلم به القير  
المشاهد وانما قال من ورا جدار أى ونحوه من كل سائر فهو من ذكر الخاص واردة العام  
والمراد ان هذا لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة أى افادة حياة المتكلم وان سمي كلاما  
بالنسبة الى افادة المعنى الذى طريقه الوضع والمخالفة بواسطة العقل فقط لا لاجل قوله من

بقره ونحو ذلك ويخرج بقوله بالوضع على التفسير الاول ما ليس بصريح كالايجمى والمقيد بالعقل كافادة حياة المتكلم  
من ورا جدار

وراء جدار والأفلاك المسكوك بها هذا لم تكن أفادته حيا به بالعقل فقط بل به وبالبصر  
 (قوله) ويخرج على التفسير الثاني (الخ) تقدم ضعفه (قوله على لسانه) أي منه (قوله) ومحاكاة  
 بعض الطيور) يحتمل أنه من إضافة المصدر فاعله أي محاكاة بعض الطيور والألفاظ التي  
 عليها الغرابة كما لو علم إنسان طائرا أن يقول عند الصباح قد أقبل النهار ثم سمعته يقول  
 ذلك فالتعلم أن النهار قد أقبل وليس بكلام لأنه لم يقصد الأفادة وإنما طلق به الطائر على عادته  
 هكذا قال بعضهم ويحتمل أنهم من إضافة المصدر لمفعوله أي محاكاة الإنسان بعض الطيور  
 الذي ينطق بما يقيد فاصدا تشبيهه به وبه قال بعضهم أيضا (قوله) وما أشبه ذلك) أي أشبه  
 ما تقدم من كلام النائم وما معه أي وما أشبهه من كل ما ليس مقصودا في جملة الصلة  
 (قوله) ولما كان (الخ) دخول على كلام المتن وقوله لا بد له أي لا قرار لمن أجزأه أي اثنين فأكثر  
 فأراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يريد أن بعض المركبات قد يتركب من جزأين فقط كالكلام  
 الذي نحن فيه (قوله) احتاج) جواب لما إن كانت حرفا وعاملا ما إن كانت ظرفا معني حين  
 أو أذ على الخلاف (قوله) معبرا) حال من فاعل احتاج وقوله عنها أي عن الأجزاء (قوله) مجازا  
 حال من الأقسام أي حال كون الأقسام متجوزا بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات  
 ومعنى ذلك أن المتن عبر عن الأجزاء بالأقسام التي معناها الحقيقي الجزئيات لا الأجزاء على سبيل  
 المجاز حيث قال وأقسامه ولم يقل وأجزأه وذلك المجاز مجاز بالاستعارة المصروفة وأجزأوها  
 أن يقال شئت الأجزاء بالأقسام بجامع الاندراج فإن الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام  
 مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ الدال على التشبيه وهو لفظ الأقسام واستعمل  
 في التشبيه وهو الأجزاء (قوله) فقال) عطف على معبرا بتأويله بانفعل أي عبر فقال قال  
 في الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلا • وعكسا استعمل فجهده مهلا

(قوله) أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) أي جانتها من جميعها وكما أشار  
 به هذا إلى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء وهو أن يقال أن أجزاء الشيء لا يوجد  
 بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كاسمائي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء  
 وحاصل الجواب أن هذا السؤال لا يرد الأول أو يرد بالأجزاء الحقيقية ونحن لانسلم ذلك  
 بل المراد الأجزاء العرفية أي التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي لا يلزم من  
 عدمها عدم ما هي جزء له ألا ترى أنه يدعى في عرف الشعرواظفر واليد والرجل أجزاء من  
 مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء فحق كونه هذه الثلاثة أجزاء الكلام  
 أنه يتركب من جملتها وهو يصدق بتركيبه من كلها فهو زيد قائم ومن اثنين منها فهو ضرب  
 زيد ومن واحد فهو زيد قائم وتخلص من ذلك أن هذا التقسيم أي تقسيم الكلام إلى هذه  
 الثلاثة من تقسيم الكل إلى الأجزاء أي أجزاء العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة  
 لاخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح أن يقال الاسم كلام الخ لما بينهما من  
 المغايرة فإن الاسم يشترط فيه الأفراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافي اللوازم يقتضي  
 تنافي المزمومات وذلك كله بناء على أن الضمير في وأقسامه يرجع إلى الكلام وهو الظاهر

ويخرج على التفسير الثاني  
 وكلام النائم ومن زال عنه  
 ومن جرى على لسانه  
 يقصده ومحاكاة بعض  
 الطيور وما أشبه  
 ذلك • ولما كان كل  
 مركب لا بد له من أجزاء  
 يتركب منها احتاج إلى  
 ذكر أجزاء الكلام معبرا  
 عنها بالأقسام مجازا كما فعل  
 الزجاجي في جملة فقال  
 (وأقسامه) أي أجزاء  
 الكلام من جهة تركيبه  
 من مجموعها لا من جميعها  
 (ثلاثة) لا أربع لأنها  
 بالاجماع ولا التفات

ويقع أن يرجع إلى اللفظ لا بقيد المركب وما بعده ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم  
 الكل إلى جزئياته لوجود ضابطه حيث هو وصحة الاخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة  
 فيصح أن يقال الاسم كلمة الفعل كلمة الخ وتكون الأقسام مستعملة في معناها الحقيقي وهو  
 الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذي ذكره الشارح ولا يراد الدوال المتقدمة الذي أشار الشارح  
 إلى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لأن ذلك متبعي على أن الضمير  
 راجع للكلام هذا أيا كان مراد الشارح وما في الحاشية (قوله لمن زاد) أي لمن يادقن زاد الخ  
 فهو على حذف مضاف وعدم الالتفات إلى هذا القول وإبطاله من وجهين الأول أنه بعد  
 انعقاد الإجماع على أنه لا رابع وخرق الإجماع يمنع بناء على أن إجماع النخبة في الأمور اللغوية  
 معتبر عين اتباعه ويتجنب خرقه ووقع لبعض العلماء تردد فيه والثاني أن ما زاده داخل في  
 أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة  
 (قوله خالفة) بكسر الهمزة من الخلقة أي سماء خلقة لا من المخالفة (قوله وعن ذلك) أي  
 أدان ذلك الرابع اسم الفعل أي أي اسم فعل من الأفعال قاسم الفعل في كلام الشارح مفرد  
 مضاف فيم سائر أسماء الأفعال وإن كان الذي مثل له اسم فعل الأمر لأن المثال لا يخص  
 (قوله فانه خلف عن اسكت) أي خليفة عن لفظه في قاعدة ما يفيد الفعل وفي هذا بيان لوجه  
 التسمية بخالفة وهذا متبعي على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والمختار عند المحققين أنه  
 وضع للدلالة على المعنى المصدرى وهو السكون في صم ثم استعمل في معنى الفعل مجازا (قوله  
 اسم) أي وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصلح الاخبار بالواحد من  
 الثلاثة أو التقدير أو لها اسم الخ وهذا بالنظر لما أعرب الشارح من تقدير المبتدأ أعني قوله  
 وهذه الثلاثة أما يقطع النظر عنه وإبقاء كلام المتعالي على حاله قاسم وما بعد بدل من ثلاثة بدل  
 مفصل من مجمل (قوله وهو ثلاثة أقسام) تقسيمه إلى هذه الثلاثة ليس كل ما منه في الفعل  
 والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام والأقسام قسمان فقط لأن المهم من المظهر (قوله نحو  
 هذا) أي والذي وليس المهم غير اسم الإشارة والموصل (قوله جاء) أي وضع بمعنى وفي ذلك  
 وصف الشيء بوصف ناقلة لأن الجي لا يشك في الحرف بل ناقلة أي واضعه (قوله لمعنى) أصله  
 معني تحرك الياء أو فتح ما قبلها قلبت ألفا ووجه قوله جاء لمعنى في محل نصب حال من حرف  
 لأنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غير ما فقط هذا هو الظاهر (قوله نحو هل) أي  
 فتدخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قائم ومحل كونها مشتركة أن لا  
 يكون الفعل في حيزها فإن كان في حيزها فعل اختصت به ومن ثم ذكر وفي باب الاشتغال أن  
 نحو هل زيد قائم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور في نحو هل زيد رأيت فاعل فعل محذوف يفسره  
 المذكور والتقدير هل رأيت زيد رأيت (قوله إذا كانت أجزاء كلمة الخ) أعلم أن حروف التهجى من زيد مثلاً انما هي زيد وأما زاي ويا وودال فهذه أسماء تلك  
 الحروف وأن حروف التهجى المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت أجزاء كلمة كالثال  
 المتقدم أو لا كبتت وحيث لا يصح تفسير الشارح لها في الاحتراز عما إذا كانت أجزاء  
 كلمة لاقتضاه أنهما إذا لم تكن كذلك كان لهما معنى مع أنه ليس كذلك وأيضا الذي احتزر عنه

لمن زاد أربعة أسماء خالفة  
 وعن ذلك اسم الفعل نحو  
 صفة فانه خلف عن  
 اسكت وهذه الثلاثة  
 (اسم) وهو ثلاثة أقسام  
 مظهر نحو أنا ومظهر كزيد  
 ومبهم نحو هذا (وفعل)  
 وهو ثلاثة أقسام أيضا  
 حاض كضرب ومضارع  
 كيضرب وأمر كاضرب  
 (وحرف جاء لمعنى) وهو  
 على ثلاثة أقسام أيضا  
 حرف مشكول بين الأسماء  
 والأفعال نحو هل ويل  
 وحرف مختص بالأسماء  
 نحو في وحرف مختص  
 بالأفعال نحو ولم واحتترز  
 بقوله جاء لمعنى من حروف  
 التهجى إذا كانت أجزاء كلمة

بذلك القسمة ليس منها بل هو أسماء وهي سمياتها وبجواب عن الشارح بأنه أراد حروف  
 التهججي الحقيقية وهي السميات والمجازية وهي الاسماء من اطلاق اسم المدلول على الدال  
 في اثنائي فالتجدي بقوله اذا كانت أجزاء كلمة بالنظر الحقيقية وما خرج بذلك القسمة منظور  
 فيه للمجازية فالاعتراض مبنى على أن المراد الحقيقية والحاصل أن الحروف على ثلاثة  
 أقسام الأول حروف المعاني كمن وعن وهي قسم الاسماء والافعال في قوله وحرف جاء لمعنى  
 الثاني حروف التهججي وهي سميات ألقبها الخ وتسمى حروف المباني الثالث أسماء مصحيات  
 الحروف وهي أسماء حقيقة لقبولها علامات الاسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق عليها  
 حروف التهججي الانجازا من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه هي التي أطلق عليها  
 الشارح حروف التهججي فساغ له الاحتراز من ايقوله اذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحيث قد  
 فالاحتراز بقوله جاء لمعنى من حروف التهججي الحقيقية وهي السميات التي يتركب منها  
 الكلمات اما المجازية وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لانها داخله في أول  
 الثلاثة وهو الاسم هذا ايضاح ما في الحاشية (قوله كزاي زيد الخ) لا بد من تقدير مضاف أى  
 كسميات الخ لان غرضه التفتيل للحروف التي هي السميات وهو انما يشمل باسمائها (قوله  
 لا مطلقا) أى لم يحتز من حروف التهججي المطلقة سواء كانت أجزاء كلمة وهي الحقيقية أم لا  
 وهي المجازية (قوله اذا لم تكن كذلك) أى أجزاء كلمة (قوله اسم جبه) أى اسم مصممه  
 (قوله كتبت جيبا) وهذا الجيب أحسن من جيبك) فالدليل على أنها أسماء دخول التنوين في  
 الأول وأل على الثاني ومن والاضافة على الثالث (قوله وكذا الباقي) أى باقي الحروف نحو  
 كتبت دالا وهذا الدال أحسن من ذلك (قوله واذا أردت الخ) أشار به الى أن قول المصنف  
 قال اسم الخ جواب بشرط مقدور وهذه الفاء تسمى فاء القصيدة لأنها تفصح عن الشرط المقدور  
 فهي رابطة للشرط المقدور بالجزء الظاهر (قوله فالاسم) أى افراده والمراد بعضها لا كلها  
 اذ من الاسماء ما يقبل العلامات التي ذكرها كزوال ودراك وليس المراد حقيقة وماهية  
 اصلها بقدر واحد (قوله المتقدم) فيمناشارة الى أن الالف واللام للعهد الذي كرى لتقديم  
 معهود بهذا كرا في قوله اسم والقاعدة ان النكرة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى  
 وبذلك ظهر حكمه بتجريد الثلاثة من أل في قوله أو أقسامه اسم وفعل وحرف وتحليلها بما في  
 قوله فالاسم الخ (قوله بالخفض) عبادة كوفية وبالجر عبارة بصريه والخفض خاص بالاسماء  
 وهو مقابل للجرم في الافعال وانما اختص بالاسم حتى صرح به علامة لان كل مجرور  
 مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجزى الا هو فان قيل كان ينبغي حينئذ التعريف  
 بطلق الاخبار عنه لا يخبر الا بنفسه وخص بالخفض فاجاب بان الاخبار عنه علامة خفية اذا الاخبار  
 عنه لا يدركه المبتدئ بخلاف الخفض ثم اعلم ان الاسم في اللغة كل ما أبان عن مسماه فيصدق  
 به وبالفضل وبالحرف اذا الغالب أن المعنى اللغوي أعم من الاصطلاحى وفي الاصطلاح كلمة  
 دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وموضع اقوالنا كلمة يشمل كل كلمة لانه بمنزلة الجنس  
 وقولنا دلت على معنى في نفسها أى بلا واسطة فيخرج الحرف اذ دلالة على معنى في غيره وقولنا  
 ولم تقترن بزمان وموضع اقوالنا دلت على الفعل اذ لا بد من اقترانه بأحد الازمنة الثلاثة وقولنا وموضع اقوالنا

كزاي زيد وبالله وداله  
 كزاي زيد وبالله وداله  
 لا مطلقا لان حروف التهججي  
 اذا لم تكن كذلك كانت  
 أسماء لمعان للجيب مثلا اسم  
 جبه والدليل على أنها اسم  
 بقوله أعلامات الاسم فهو  
 كتبت جيبا وهذه الجيب  
 أحسن من جيبك وكذا  
 الباقي واذا أردت معرفة  
 كل من الاسم والقصيدة  
 والحرف (فالاسم) المتقدم  
 في التقسيم (يعرف) من  
 قسميه القليل والحرف

في القديم مدخل المعارضت دلالة على الزمان من الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم  
 الفعل ومخرج لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الافعال كعسى وليس (قوله والخفض)  
 أى لفظه لاجل صحة الاخبار عنه بقوله عبارة وليست أل للهد لأنه لم يرد فيه ومه والمراد  
 بالعبارة المعربة (قوله عن الكسرة الخ) فيه قصور ودور أما التصور فلا تقتضيه وعلى  
 الكسرة فلم يشعل الباء والفتحة الناقتين عنها وأما الدور فلا خذه المعروف في التعريف  
 ويحجب عن الاول بأنه اقتصر على الكسرة لأنها الاصل وعن الثاني بأنه تعريف لفظي  
 فالخاطبة من علم الكسرة التي تحدث بقوى البحر ولا يعلم انها سحى خفضا فالقصد به بيان  
 اللفظ والتسمية ثم ان تعريفه بالخفض بهذا التعريف انما هو تعريف للفظ بالخفض كما يرشد  
 اليه تقدير المضاف المتقدم لصحة الاخبار عنه بقوله عبارة والتعريف باللفظ لا لفظا وانما  
 هي لامعاني فكان الاولى بالشرح أن يقول في تعريفه على ان الاعراب لفظي وهو نفس  
 الكسرة وما ناب عنها أو يقول على ان الاعراب معنوي وهو تغيير مخصوص بعلامته الكسرة  
 وما ناب عنها هذا ايضا كما في الحاشية (قوله عند دخول عامل الخفض) المراد بعامل  
 الخفض الحرف والاسم ولا ثالث لهما على الاصح ومقابلته ان الجرد يكون بالتبعية وقد  
 يكون بالجوادة وسبأ في مافي ذلك ان شاء الله تعالى (قوله ويعرف ذلك) أى كونه اسما  
 (قوله والتنوين) الواو بمعنى أو التي لمنع الغلو يعني ان الاسم لا يخلو عن أحدهما وقد يجتمعان  
 لا بمعنى مع لانما شاعرا بشرط اجتماعهما (قوله وهو) أى اصطلاحا أو مألوفة فهو مصدر  
 فونت أى أدخلت فونا فاطا لاقه عليه انما يجاز من اطلاق اسم المتعلق بالكسرة على المتعلق بالفتح  
 (قوله ساكنة) أى اصله فلا يرد تحريكها المعارض نحو محظورا وانظر (قوله تتبع آخر  
 الاسم) فيه دور ولاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين لكونه علامة له وتوقف  
 معرفة التنوين على معرفة الاسم لكونه مأخوذا في تعريفه وقد يقال الجبهة ممتعة لانه  
 قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات فلم توقف معرفته أى الاسم على معرفته ثم المراد  
 بالآخر الآخر حقيقة كدال زيد أو كك دال زيد وبإضافة آخر الى الاسم مخرج فون  
 التوكيد في نحو تسميعا لانها في آخر الفعل ولهذا البحث الى زيادة قول بعضهم في التعريف  
 لغريبه توكيد (قوله وتعارفه في الخط) أى في غالب الاحوال وهو الرفع والبحر فلا يرد أنه يرسم  
 ألفا في حالة النصب (قوله استغنما عنها) على القول وتعارفه في الخط أى للاستغنما عنها بالشكلة  
 المكررة فهو من اضافة الصفة الموصوف والمكرر هو الشكلة الثانية أما الاولى فهي  
 لبيان الاعراب واعتراض هذا التعليل بأن الكلمة قد لا تشكل فالاولى قول الرضى وانما  
 لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جوارفعا (قوله نحو  
 زيد ورجل وصه ومسلات) أشار بتعداد الامثلة الى اقسام التنوين الخاصة بالاسم وهي  
 أربعة \* الاول تنوين التثنية ويقال له تنوين التثنية والاسم والاسم والاسم وهو اللاحق  
 للاسماء العربية المتصرفه غير جمع المؤنث السالم وقادته الدلالة على خفة الاسم وتثنيه في  
 باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقيل  
 ان تنوين رجل تنوين تشكيروا بدانه معرب وتنوين التشكيروا كاسياني لا يدخل الاعلى

(بالخفض) أى آخره والخفض  
 عبارة عن الكسرة التي  
 فصلت عند دخول عامل  
 الخفض ككسرة الدال  
 من زيدا في نحو قول امرئ  
 زيد فزيد اسم ويعرف ذلك  
 بكسر آخره (والتنوين)  
 وهو نون ساكنة تتبع آخر  
 الاسم في اللفظ وتعارفه  
 في الخط استغنما عنها بشكران  
 الشكلة عند الضبط بالقلم  
 نحو زيد ورجل وصه  
 ومسلات وحينئذ فهذه  
 أسماء لوجود التنوين في  
 آخرها



المبنيات • الثاني تنوين التنكير من اضافة الدال للمدلول وهو اللاحق لبعض الاسماء  
 المبنية فترقا بين معرفتها ونكرتها فاعلم ان كونها نكرة وما لم تنون كان معرفة فهو يدل على  
 أن مالحقه أريد به غير معين ويقع سما على باب اسم الفعل ككسه ومه واياه وقيا ساقى العلم  
 المختوم يوه كسيويه وعمر يوه ونقطويه نقول سيبويه بالانوين إذا أردت شخصا معينا  
 اسمه سيبويه يواه بكسر الهمزة بالانوين إذا استرقت مخاطبك من حديث معين فإذا  
 أردت شخصا ما اسمه سيبويه أو أردت استراذعن حديث ماى اى حديث كان فونهما  
 قسيويه بالانوين معرفة بالعلمية واياه كذلك معرفة من قبيل المعرفة بالعهديّة وهو مبني  
 على أن مدلول اسم الفعل المصدر اى مدلوله وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم وأما على القول  
 بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات كذا فى الحاشية وقوله لان جميع الافعال  
 نكرات كذا فى التصريح أيضا واعترضه محبيه الروادى بأنه اسم اللفظ للفعل للمعناه الذى  
 هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسما لفظ مخصوص فلا يشك فى انه علم اى علم شخصى وانما  
 كان علما شخصيا لان اللفظ لا يتعدد بتعدد اللفظ والتعدد بتعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره  
 أرباب العربية اه من الخفى على الاشغوفى قال فى الحاشية وفى كلام بعضهم انه اذا قدر اى  
 اسم الفعل معرفة جعل علما لعقولية الفعل الذى هو معناه كما فى اسامة واذا قدر نكرة كان  
 لواحد من احدى الفعل الذى يتعدد بتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس  
 فصح ذلك وان كان مدلوله فعلا اه وقوله لعقولية الفعل الخ اى للفعل من حيث حصوله  
 فى العقل من غير اعتبار اللفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل معرفة ونكرة  
 على القول بأن مدلوله لفظ الفعل • الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما  
 جمع بالف وتاء هن يدتن سعى بذلك لانهم جعلوا فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فان  
 الالف والتاء فى جمع المؤنث علامة الجمع كالواو والياء فى جمع المذكر السالم ولم يوجد  
 ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم اضافة او افراد فزيد التنوين فالتنوين حتى لا يلازم فيه الفرع  
 على الاصل اذ لم يزد التنوين لزم ان فى الفرع زيادة بخلاف الاصل والفرع هو جمع المذكر  
 السالم لكونه معربا بالحرى والاصل هو جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحرى كانت لان  
 الاصل فى الاعراب الحركات والحروف نواصب عنها كما سبأنى • الرابع تنوين العروض  
 وهو ثلاثة اقسام الاول عوض عن جله أو جمل وهو اللاحق لأدغوضا عما تضاف اليه فى نحو  
 يمدح ويحيى والاصل يومئذ كان كذا ويحيى كان كذا حذف الجمله ونحو ما تنوين  
 عوضا عنها اختصارا لالتى سا كان اذ التنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين  
 والاضافة فذلك من اضافة الاعم الذى هو يوم أو حين للاخص الذى هو وقت اذ كان  
 كذا وكذا • الثاني عوض عن كلمة وهو تنوين كل فى نحو قوله تعالى الى قل كل  
 يعمل على شاكلته اى كل انسان وتنوين بعض فى نحو قوله تعالى فضلنا بعض النبيين  
 على بعض اى على بعضهم • الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعشلة  
 الا نسبة على وزن قواعلى نحو جوار وغواش وقواش فى حلقى الرقع والجرباع على ان  
 الاعلال مقدم على منسح الصرف وهو المختار لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنسح

الصرف حال من احوالها بعد تمامها فاصل جوارى بالضم أو بالكسر والقنوين استنقلت  
 الضمة أو الكسرة على الياء مخدفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجدت صيغة  
 منتهى الجوع الاقصى تقدير الان المحذوف لعله كالثابت ولهذا يجر الاعراب على الراء  
 فحذفت تنوين الصرف ثم جاور جوع الياء زال الساكنين في غير المنصرف المستقل  
 لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه نرفا فمقوضا التنوين من الياء لالتقاء طماعية  
 وجوعها \* وذهب بعضهم الى أن منع الصرف مقدم على الاعلال قال كاتشهديه لغسة من  
 أثبت الياء حال الجر مفتوحة فاصل جوار جوارى بلا تنوين استنقلت الضمة على الياء  
 فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر  
 وانما كانت القصة في حالة الجر ثقيلة لتباعدت عن ثقل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين  
 عوضا عن حركة وهي الضمة والقصة المناقبة عن الكسرة لاعتبار حرف وبذلك صرح المبرد  
 والزجاجي وقيل هو عليه أيضا عوض عن حرف بأن يقال استنقلت الضمة على الياء ثم وجد  
 في آخره من يد ثقل لكونه ياء مكسورا ما قبلها وقد اعل مع ال والاضافة في الرفع والجر بتقدير  
 اعرابه امتعة الا فاذا خلا من ال والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التعويض فحذفت  
 بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اختلال بالصيغة (قوله ودخول الالف  
 واللام) الاولى ودخول ال لكون جاري على القاعدة فمن ان الكلمة التي على حرفين ينطق  
 بانفصالها وظاهر ان كل اسم قد دخل عليه الالف واللام فيز عليه الاعلام واسماء الاشارة  
 والضمائر ويجب ان المراد ان الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام  
 عليه وبأن هذه علامة فلا يضر انفسا كهاثم لا فرق في ال بين المعرفة والزائدة والموصولة  
 كاضارب ومثله أم في لغة حمير ولا يرد دخول ال الموصولة على المضارع في قوة  
 ما أتت بالحكم الرضى - كونه \* لانه شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم ال فقلت  
 بمعنى هل فعلت (قوله في آوله) تقدير عليه أو يدل منه (قوله ودخول حروف الخفض) فيه  
 باعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على ان حروف الخفض معطوفة على الالف واللام (قوله  
 في آوله) أى على آوله سواء كان اسما صريحا نحو من الرسول أو مؤنثا نحو عجت من أن تقوم  
 وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكورا كما مثل أو مقدر نحو والله مالي بنام صاحبه  
 لان مدخول حرف الجر اسم تقدير أى بليل مقول فيه نام صاحبه (قوله وعكس  
 الترتيب الطبيعي) المراد بالترتيب الطبيعي هنا ان الكلام أو اعل ما يدخل في الاول أو آخر اعل  
 ما يدخل في الآخر والمصنف رحمه الله تعالى خالف هذا بكلم أو اعل ما يدخل في الآخر  
 وآخر اعل ما يدخل في الاول وعذره طول الكلام على حروف الخفض لان عادتهم تقديم  
 ما قبل الكلام عليه كما ذكره الشارح ويكون المراد بالترتيب الطبيعي ما تقدم سقط ما يقال  
 ان الترتيب الطبيعي هو ان يكون وجود الثاني متوقفا على وجود الاول ويكون الاول اعل  
 للثاني كنوقف الابن على الاب وما هنا ليس كذلك (قوله وعطف العلامات) فيه تغليب فانه لم  
 يعطف كل علامات ضرورة ان الاولى ليست معطوفة (قوله اشعارا) فيه أنه لا اشعار  
 للعطف بذلك ثم هو صادق بذلك (قوله وقد لا يجمع الخ) هذا في معنى قوله في الجملة وأتى

(ودخول الالف واللام)  
 عليه في آوله نحو الرجل  
 والفتلام فالرجل والفتلام  
 اسمان لدخول الالف  
 واللام عليهما في آوله  
 (و) دخول (حروف  
 الخفض) عليه في آوله  
 أيضا نحو من الرسول  
 فالرسول اسم لدخول  
 حرف الخفض عليه في  
 آوله وهو من وحاصل  
 ما ذكره من علامات الاسم  
 اربع اثنتان قطعتان  
 الاسم في آخره وهما الخفض  
 والتنوين واثنتان تدخلان  
 عليه في آوله وهما الالف  
 واللام وحرف الخفض  
 وعكس الترتيب الطبيعي  
 لطول الكلام على حروف  
 الخفض وعطف العلامات  
 بالواو المفيدة لمطلق الجمع  
 اشعارا بأن بعضها قد  
 يجمع بعضها في الجملة  
 كالخفض مع التنوين أو  
 مع الالف واللام وقد  
 لا يجمع

به للايضاح (قوله كالاتف واللام مع التنوين) لانه يكون للتكثير وهي تكون للتعريف ولا يجتمعان في مادة واحدة لتضادهما وكذا التنوين مع الاضافة لانه يؤذن بالاتصال وهي تؤذن بالاتصال وما أحسن قول بعضهم

كأني تنوين وان إضافة • فأن ترأى لا تحمل مكانها

(قوله ثم استطرد) عطف على متوهم أي قال ذلك ثم استطرد والاستطرد إذا ذكر الشيء في خبر محله المناسبة لأن محل حروف الخفض آخر الكتاب وانما ذكرت هنا المناسبة لأنها من خواص الاسم وفي كون ذلك استطرذاً ووقفه لانه لما ذكر الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتياج الى بيانها فكان قائلاً يقول له وما هي حروف الخفض فقال من الخ (قوله من) أي وما عطف عليها فقط ما يقال انه اخبر بالمراد الذي هو من عن الجمع الذي هو حروف لانه مرجع هي ولا يقال ان من حرف وهو لا يشع مبتدأ ولا خبر لان المراد لفظها والحرف اذا اريد لفظه صار اسماً فيصح الحكم عليه به (قوله الابتداء) أي زماناً كسرت من يوم الخميس الى يوم الجمعة أو مكاناً كسرت من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية في قولهم لا ابتداء الغاية المسافة من اطلاق الخبر واردة الكل (قوله وعن معانيها الانتهاء) أي انتهاء الغاية أي المسافة المخصوصة من زمان أو مكان (قوله المجاوزة) هي لغة بعد شيء عن شيء واحد - طلاً جابعد شيء عن المجزور بها بواسطة إيجاد مصدر الفعل والمعنى بها أي الذي قبلها وتكون حقيقة في الاجسام كرميت السهم عن القوس ومجازاً في المعاني فمما أخذت العلم عن زيد (قوله رمت السهم عن القوس) أي باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي وهذا مثال للمجازة الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو أخذت العلم عن زيد والمعنى فيه غير صحيح لان المعنى جاوزت العلم عن زيد أي باعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا لا يصح وانما المعنى انه سبحانه وتعالى خلق فيك علماً بواسطة اخذك عنه كما خلق فيك العلم فكان العلم الحاصل لك تجاوزته اليك والمعنى في رضى الله عنهم ان الرضا كأنه لم اعلمهم وقاض تجاوز عنهم كالماء اذا ملأ مكانه فجاوزته الى غيره (قوله الاستعلاء) أي العلاء فالسين واناء زائدتان والمعنى ان من معانيها ان شيئاً علا وتفق على المجزور بها حقيقة كشال الشارح وهو صعدت بكسر العين كقرحت على الجبل أو مجازاً فهو عليه دين (قوله الظرفية) هي حلول شيء في شيء وهي حقيقة في الاجسام وضابطها ان يكون للظرف احتواء للظرفي فميز كشال الشارح ومجازية وضابطها ان يفقد التحيز والاحتواء وأحدهما مثال ما فقد فيه هما النجاة في الصدق ومثال ما فقد فيه التحيز دون الاحتواء العلم في صدر زيد ومثال عكسه زيد في البرية (قوله بضم الراء) أي وفتح الباء شدة ومخففة وبها قرئ قوله تعالى ربما يود الذين كفروا (قوله ومن معانيها التقليل) أي على قلة والتكثير على كثرة وقيل لم يوضع لواحد منهما بل يستفاد أحدهما بالقرينة وعليه في التعبير بقوله ومن معانيها انظر لاتصافه نسبة المعنى اليها وقد أشاء لا مشهور في معانيها شرطها بعضهم بقوله

خليلي لا تكثير ب كثيرة • وجاءت لتقليل ولكنه يقل

وتصديرها شرط وتأخير عامل • وتكثير مجزور بها هكذا نقل

كالاتف واللام مع التنوين  
ثم استطرد فذكر محله من  
حروف الخفض فقال  
(وهي) أي حروف الخفض  
(من) بكسر الميم ومن  
معانيها الابتداء (والى) ومن  
معانيها الانتهاء ومثالهما  
صرت من البصرة الى  
الكوفة فالبصرة والكوفة  
اسمان لدخول حرف  
الخفض عليهما وهو من  
في الاول والى في الثاني  
(ومن) ومن معانيها  
المجاوزة فتجوز رمت السهم  
عن القوس فالقوس  
اسم لدخول حرف عليه  
(وعلى) ومن معانيها  
الاستعلاء فتجوز صعدت  
على الجبل فالجبل اسم  
لدخول حرف عليه (وفى)  
ومن معانيها الظرفية فتجوز  
الماء في الكوز فالكوز  
اسم لدخول حرف عليه  
(وب) بضم الراء ومن  
معانيها التقليل فتجوز  
رجل كرم لقيته فرجل  
اسم لدخول حرف عليه  
(والباء) الموحدة ومن  
معانيها

وزيد على هذه الشروط ان يكون عاملها فعلا ماضيا لانها في جواب ماضى منى اما ظاهر  
 أو مقدر كقولنا رب رجل كريم لقبيته جوابا لمن قال ما لقيت رجلا كريما أى لا تشكر اقاء  
 الكرام بالمرء فانى لقيت منهم قليلا ولهذا لا يجوز رب رجل أضره وهى فعل ظاهرة كما مثل  
 ومقدرة قال ابن مالك \* وحذف رب جرت به بدل الخ باستقراط تشكيك مجرور وهى علم انها  
 لا تجر الضمير وقد تجوز قليلا بشرط ان يكون ضمير غيبة مقدر اما ذكر ابد افسر ابقية مطابق  
 المعنى المراد نحو رب رجلا ربه امرأته وجليز ربه امرأتين ربه رجلا ربه نساء ثم ان رب  
 حرف شبهه بالزائد ورفوع عليه ابن هشام فى المفتى ان محل مجرور هلى نحو رب رجل عسدى  
 رفع بالابتداء وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المقعولية وفى نحو رب رجل صالح لقيته  
 رفع أو نصب كما فى هذه القسمة وزيد اضرته (قوله التعديعية) اعلم ان بابا التعديعية تسعى بانه النقل  
 أيضا وهى المعاقبة لهم فى تصيير الفاعل مفعولا والتعديعية بهذا المعنى مختصة بالامثال  
 ذلك ذهب بن زيد بمعنى اذ غيبته أى صبرته ذاهبا أو اما التعديعية بمعنى ايصال معنى الفعل للاسم  
 فمشاركة بين الحرف الجبر التى ليست ذاتية ولا شبيهة بالزائد والاولى حمل التعديعية فى كلام  
 الشارح على الاولى حتى تميز الباء بين سائر الحروف لكن يعكس عليه المثال وهو قوله  
 مررت بالوادى فانه يحمل التعديعية العامة على المشاركة بينها وبين حروف الجبر لانه يحتمل ان  
 الباء فيه بمعنى فى وان تكون الاصاق وان تكون للتعديعية الخاصة أى صيرت الوادى عمرو ربه  
 لكن المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين وكان الاول للشارح ان يذكر بدل التعديعية  
 الاصاق لانه الاصل فى معانى الباء لم يذكر له سيويو غيره وهو حقيقى نحو به داء أى التصق  
 به داء وبجازى نحو مررت بن يد أى التصق مرورى بكان يقرب منه فكانه التصق به (قوله  
 التشبيه) هو فى اللغة مصدر شبه النشئ بالشيء اذ اجعله شبهه قال تعالى ولكن شبه لهم أى التى  
 لهم شبه على غيره وفى الاصطلاح الحاق ناقص فى الشرف أو فى النسبة بكامل فاعماله قسما  
 الشارح لاساق الناقص فى الشرف بالكامل فيه بقوله زيد كاليد ومثال الحاق الناقص  
 فى النسبة بالكامل فمزيد كالحار فان الحار فى البلاد اكل من زيد فيها (قوله ومن معانيها  
 الملك) يكسر الميم واسكان اللام وضابطها ان تقع بين ذاتين وتكون داخلية على من يملك نحو  
 المال للخليفة وتكون لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص وضابطها ان تقع بين ذاتين وتكون  
 داخلية على ما يملك نحو الباب لدار وتكون للاسحقاق اذ وقعت بين معنى وذات نحو الحمد  
 لله (قوله للخليفة) بالفاء الذى يخلف غيره فعيلة بمعنى فاعل أو الذى استخلفه غيره فعيلة بمعنى  
 مفعول (قوله والسين) أى وفتح السين (قوله بمعنى العين) أى الحاق (قوله وحروف القسم  
 من حروف النقص) أشار به الى ان قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويحمل  
 ان يكون مجرورا عطفا على الاتى واللام أى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخالص  
 بعد العام ونكتة اختصاصها بالذات على القسم مع الجبر بخلاف باقى حروف النقص فانها  
 جارة ولا تدل على القسم (قوله ثلاثة) أشار به الى ان الخبر مجموع الواو والياء والتاء فلا  
 يقال اخبر بالمفرد عما رجع به الجمع (قوله الواو والياء والتاء) وشروط الواو ثلاثة أحدها  
 حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسام والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى أكثر

التعديعية نحو مررت  
 بالوادى فالوادى اسم  
 لدخول الياء عليه  
 (والكاف) ومن معانيها  
 التشبيه نحو زيد كاليد  
 فاليد اسم لدخول الكاف  
 عليه (واللام) ومن  
 معانيها الملك نحو المال  
 للخليفة فالخليفة اسم  
 لدخول اللام عليه  
 (وحروف القسم) بفتح  
 القاف والسين المهملة  
 بمعنى العين وحروف  
 القسم من حروف النقص  
 وليكن سميت حروف  
 القسم لدخولها على  
 المقسم به (وهى) ثلاثة  
 (الواو) وتتضمن بالظاهر  
 نحو واقع والواو (والياء)  
 الموحدة وتدخل على  
 الظاهر نحو واقع وعلى  
 الضمير نحو سوك لافعلن  
 (والتاء) الثلاثة فوق  
 وتختص بالذات الجلالة  
 غالباً نحو واقع وأصلها الواو

استعمالاً من أصلها أي الباء والثاني أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما  
يقال بالله أخبرني والثالث أن لا تدخل على الضمير فلا يقال ولا كما يقال بك وهذه الشروط في  
التاء المتناهية فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كقائه وحكي الانخس ترني وترب الكعبة  
وهو شاذ وأما الموحدة فلا يشترط فيها شيء من ذلك وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هي فيه  
بقوله

في ظاهره حذف فعل القسم \* بالواو مع ترك السؤال أقسم  
وهذه الشروط في التاء وزد \* تخصها بالله والباء

أه وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصلها وكونها أعم الحروف لأنه  
لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الالسنفوان كانت الباء  
أصلها لقوله وقد جعل هاء أي تبدل التاء على قلة هاء (قوله هاء) يقطع الهمزة  
ووصلها وكلاهما مع إثبات الانفوخ فنها (قوله الله لا يؤخر الاجل) يكسر اللام ونقل فصها  
أي مع جميع الظهورات والاصل والله لا يؤخر الاجل لا يؤخر يصح ان يكون مبنياً للفاعل  
والاجل مفعول هو الفاعل ضمير يعود الى الله ويصح ان يكون مبنياً للمفعول والاجل نائب  
الفاعل وعلى كل الجملة جواب القسم ليعمل لها من الاعراب (قوله والفاعل الخ) هو لغة  
الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك واصطلاحاً كل ما دل على معنى في نفسها  
واقترنت بزمان وضعاف كلمة بمنزلة الجنس وخرج بقوله دلت على معنى في نفسها الحرف وخرج  
بقوله واقترنت بزمان الاسم وخرج بقوله وضعافه الم فاعل كضارب واسم المفعول كضرب  
وخرج أيضاً أسماء الأفعال كهيأت فان اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع لأنها إما  
موضوعة لفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه بعضهم وإما لأنها  
وضعت للمعنى المصدري ثم استعملت غالباً في معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون ودخل نحو  
عسى وأيس ونعم وبئس مما هو فعل ويدل على الزمان في الاصل وعدم دلالة عليه عارض  
لكنه أشبه الحرف في الجود وعدم التصرف فأنسلخ عن ذلك والمراد بالوضع ما يشمل  
التقديرى لأنه لم يثبت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهي تاء  
التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجاً في نظم أخواته فان قلت هذا التعريف منتقض بما  
لا يتصور معه زمان نحو أراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق  
فلنا يكتفي في ذلك توهم العقل للزمان (قوله يكسر التاء) احتراز عن مفتوحها فإنه مصدر  
وأما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح والافهام في اللغة مصدران  
لفعل يفعل (قوله بقدر) أي بقوله دخول قد الحرفية عليه وهي المفهومة عند الإطلاق  
فتمهيداً للشارح لها البيان الواقع والأقوى المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه لان المراد  
يدفع الإيراد اذ ادل عليه دليل والدليل هنا انصراف الاسم اليها عند الإطلاق (قوله وتدخل  
على الماضي) أي التحقيق في غالب الأحوال نحو قد قام زيد وقد أفلح المؤمنون وتلقب  
الحال نحو قد قامت الصلاة (قوله وعلى المضارع) أي للتقليل ما في وقوع الفعل ولا يكون  
إلا في غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد وقد يصدق الكذب وقد يجود البخيل وأما

وقد يجعل هاء نحو  
هائه لافعل وقد خلفها  
اللام نحو ه لا يؤخر  
الاجل (والفعل) بكسر  
الفاء (يعرف) من قسمه  
الاسم والحرف (بقدر)  
الحرفية وتدخل على  
الماضي نحو قد قام وعلى  
المضارع نحو قد يقوم  
فصام ويقوم فعلاً  
لشأنه قد علم ما يختلف  
قد لا أهمية فانها محتصة  
بالأسماء

في متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون في التمر آن نحو قد يعلم ما أنتم عليه اى  
 من الاحوال اى ما أنتم عليه أقل معلومانه فقد أفاضت في هذا المثال التحقيق والتقدير معا  
 لكن الاول باعتبار الفعل والثاني باعتبار متعلقه (قوله لانها بمعنى حسب) وتستعمل مبنية  
 وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها ولأن كثير من الحروف في وضعها (قوله نحو قد)  
 يسكون الدال اى حسب يزدروهم فقد اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيد مضاف  
 اليه ووزدروهم خبره وتستعمل معرفة لاضافتها المانعة من تحتم البناء فتقول قد زيد درهم برفع  
 قد على الابتداء ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تسكون اسم فعل بمعنى  
 يكنى فترفع الضاعلى وتصب المفعول تقول قد زيد ادرهم اى يكفيه درهم ويوصف الاضافة  
 بالمانعة من تحتم البناء بتدفع الاعتراض بأنها كيف تبقى مع انها مضافة والاضافة من  
 خواص الاسماء في ضعف شبهها بالحرف فوحاصل الجواب ان الاضافة لا تنفع جواز البناء بل  
 وجوبه فيميز زعمها البناء والاعراب (قوله والسين) آل للعهد الذى اى السين المعهودة  
 عند النخاعة وهى سين الاستقبال التى معناها التفتيس نخرج السين المجاثمة وسين الصيرة  
 كاستحصر الطين اى صار حجرا وغيرها (قوله وسوف) هى كلمة تنفيس كالسين الانها تادل  
 على الاستقبال البعيد دون السين فانها تادل على الاستقبال القريب فهى اكثر تنفيسا لان  
 زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كله على ان السين وسوف كلمتان مستقدتان وهو  
 مذهب الجمهور وقيل ان السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل  
 ومعنى التنفيس تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التفتيق في الحال يقال تقسم اى  
 وسعته ونفست اى وسعته واقامه يعرف المصنف سوف بال كاعرف السين لان سوف  
 أريد بها القطع والكلمة اذا أريد بها القطع اصارت علم جنس والاعلام لا تدخل عليها آل  
 الاسماء اذ يجتمع اجتماع أدافى تعريف على معرف واحد وهو مبني على القبح لعدم تغير  
 الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته من تغيرت الى سين وجعلت اسما وصار  
 معرفا بدخول آل فأعرب (قوله وناء التانيث) اى الدال على تانيث السند اليه اى كونه  
 موثقا فاعلا كان أو تابعا منه أو اسم كان فخرجت تامربت وغت اذا سكتا لانها فيها تانيث  
 اللفظ (قوله الساكنة) اى اضافة فلا يضر تغير يكها العارض نحو قالت اخرج قالت أمة  
 قالتا أتيانا تانيث فخرجت التمرة اضافة فان حركتهما كانت اعرابا اختصت بالاسم  
 كفاطمة وان كانت غير اعراب دخلت على الثلاثة كلاقوة ورب وتقوم هند \* واعلم ان  
 ما ذكره المصنف من علامات الماضي والمضارع فقط وهى ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو  
 قد ولا تدخل الاعلى المتصرف المثبت المجرد من ناصب وجزاء فلا تدخل على الانشاء فلا يقال  
 قدروهم الله زيد بمعنى اللهم ارحمه وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وما اختص  
 بالماضى وهو ناء التانيث الساكنة اضافة وليذكر المصنف ما اختص بالامر وهو دلالة على  
 الطلب مع قبوله بالخطابة كاضرب يا وبنون التوكيد كاضرب ولعلك تكلها لعصرها على  
 المبتدى بسبب أن امر كبة من شيئين كما علمت أولا نه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن  
 الفعل قسمان ماض ومضارع والامر قطعة من المضارع (قوله والحرف) هو لغة الطرف

لانها بمعنى حسب نحو  
 قد زيد درهم والسين  
 وسوف ويختصان  
 بالمضارع خصوصية قوم  
 وسوف يقوم فيقوم فعل  
 مضارع لدخول السين  
 وسوف عليه وناء التانيث  
 الساكنة وتختص بالماضى  
 نحو قالت (والحرف)  
 يعرف بأنه

واسمها حامداً على معنى في غيره ولم يكن أحد جراً أي الجمله فتقولنا مادل على معنى في غيره معنا  
انه يشترط في دلالة على معناه الافرادى ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من البصرة مثلاً فمعنى من  
وهو الابتداء لا يستفاد الا بذكر البصرة ألا ترى انك اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم  
معناه حتى يؤتى بما بعده وبذلك يخرج الاسم والفعل فانهما يدلان على معنى في أنفسهما فانه  
يفهم من زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالتصايف من الحروف والمضى من  
الصيغة وقولنا ولم يكن أحد جراً أي الجمله يتدفع ايراد الموصول ونحوه فانه وان كان يدل على  
معنى في غيره وهو الصلة الا انه يكون أحد جراً أي الجمله نحو ما يحبني الذي قام أبوه وكذلك أسماء  
الاستفهام وشبهها ألا ترى انك اذا قلت من أولك فقد دللت من على معنى في غيرها وهو  
الاستفهام عن الأب (قوله لا يصلح الخ) أي كلمة لا يصلح معها الخ وبإيقاع ما على كلمة تدفع  
ايراد الجمله فانها يصح قولها لا يصلح معه دليل الاسم وللدليل الفعل فكان حق التعبير  
تأنيث الضمير معه الا انه ذكره مراراً لفظ ما فان قيل ان اريد بدل الاسم والفعل خصوص  
ما ذكره فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليس بحرف وان اريد ما ذكره  
وما لم يذكره فهو حواله على مجهول اجيب بأن لساناً تختار الأول ونحوه ما يلزم كون هذا  
التعريف تعريفاً بالاعم وهو جازم عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز في الجمله ولنا ان مختار  
الثاني ونقول المقصود به المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاقادة والموقف بين له ما لم يذكر  
المصنف وعلى الأول ~~تكون~~ اضافة دليل الى ما بعده العهد الذي ذكرى وعلى الثاني تكون  
للاستغراق وكان الاولى ان يعبر المصنف بالعلامة بدل الدليل لان الدليل دلالة قطعية  
والعلامة دلالة ظاهنية والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله اعلم بما بالدليل لان الدليل والعلامة  
والبرهان واحدة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالصلاحية المنفعة الصلاحية اللغوية  
لا العقلية ولا الشرعية لان الكلام في محبته الالفاظ وهذا أمر لغوي لا مدخل للعقل  
والشرع فيه والمعنى ان يشهد أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول  
من أو آل أو سوف مثلاً على الباء أو رب مثلاً (قوله ولا دليل العقل) عطف بالواو ودون أو وليقيد  
اشتراط المعية في النفي وأعاد حرف النفي للتنبه على المعية لان الواو وان كانت ظاهرة فيها  
لاتفسيدها فصلاً ألا ترى انك لو قلت ما جاءني زيد وعمر وكان ظاهراً في انتفاء مجيئيهما معاً محتملاً  
لانتفاء مجيئيه أحدهما فاذا قلت ما جاءني زيد ولا عمر وكان تصافى انتفاء مجيئيهما معاً (قوله  
فعدم صلاحية) استشكل بأن العدم لا يكون علامة للوجود واجب بان العدم  
قسمان عذم مطلق وهو الذي لا يكون علامة للوجود وعدم مقيد وهو يكون علامة  
وما هنا من الثاني لان المراد عدم علامة الاسماء والافعال لا العدم مطلقاً وانما جعلوا علامة  
الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لانهم أشرف من غيره والوجودى  
أشرف من العدمى فأعطى الانشرف للاشرف والآخر للاخس (قوله بالكلية) أي لامن  
أسفلها ولامن فوقها

(ما لا يصلح معه دليل الاسم)  
أي ما يعرف به الاسم من  
اللفظ والتنوين ودخول  
الالف واللام وحروف  
الانقضاء (و) ما لا يصلح  
معه (دليل العقل) أي  
ما يعرف به العقل من قد  
والسبب وسوق زماناً ثابت  
الساكنة فعدم صلاحية  
لدليل الاسم وللدليل العقل  
دليل على حرفيه وتطير  
ذلك كما قال ابن مالك في شرح  
خ فعلامته الجسيم نقطة من  
أسفل وعلامة الخاء المعجمة  
نقطة من فوق وعلامة  
الحاء المهملة عدم النقطة  
بالكلية  
(باب الاعراب)

• (باب الاعراب) •

هذه تربعة وهي كلمتان تأتيان معاً وهي الاعراب مجرورة لا غيراً أما الاولى وهي انقطة باب فيجوز





الصفة بأن تبدل حركة بجر كآخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه وجره أو سكا كما في غير  
المنصرف حال جره بعد نصبه ويمكن ان يجاب عن الشارح بأنه انما يقيد بالاحوال نظرا الى ان  
الاصل في الاعراب ان يكون بالجر كالت (قوله) و آخر الكلم لاختلاف العوامل اعترض بان  
الاوخر جمع واقلة ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الابتغية ثلاثة أو آخره الامر بخلافه  
وأجيب بأن الاضافة للجنس وهي تشمل معنى الجمعية فالمراد جنس الاوخر الصادق بالواحد  
وبالإصـ كثر واعترض أيضا بأن الكلم اسم جنس جمعي أقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات فلا  
يدخل في التعريف تغييرا آخر كلمة واحدة أو كلمتين واجيب بأن لامة للجنس فالمراد جنس  
الكلم واعترض أيضا بأن العوامل جمع اقلة ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب باختلاف  
ثلاثة عوامل والامر بخلافه واجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا الاعتراض بعينه واراد على  
قول الشارح احوال وجوابه ان الاضافة للجنس وتقييده بالاوخر بيان لمحل الاعراب لا  
للاحتراز فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله لاختلاف العوامل لان التغيير بسبب العوامل  
لا يكون الا في الاوخر ولك ان تجعله للاحتراز من الاوائل والواسط كتفسير التفسير  
واتصغير في قولك في زيد ز يمدو ويبدو ولا يضر خروج ذلك عما بعده لان هذا سابق وقع في  
مر كزه والاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه (قوله حقيقة واحدة) حالان من أو آخر  
يعني ان آخر الكلمة قد يكون آخر حقيقة بأن لم يحذف منها شيء كدال زيد وقد يكون آخرها  
حكما بأن يحذف منها آخرها كسود دم فان أصلها مادي ودعى حذفت الياء وجهات الدال  
واليهم في حكم الآخر بأن صار محل الاعراب وكالات الفعل الخمسة فهو يفعلان فان علامة  
الاعراب فيها ثبوت النون مع انها ليست آخرها ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذي هو الفاعل  
لكن لما كان الفاعل كالجزم من الفعل لم يعد فاصلا وكانت معتزلة منزلة الآخر (قوله تصغيره  
مر فوعا الخ) الضمير راجع للآخر وهو يقتضي ان المرفوع أو المنصوب أو المنقوض هو  
نفس الآخر وليس كذلك فان الذي يوصف بأحده هذه الثلاثة إنما هو الكلمة بتمامها وأما  
الآخر فهو محل ظهوره ويجاب بأن الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها فهو من  
اطلاق الجزم وارادة الكل ثم ان قوله مر فوعا الخ فيه قصور لانه لا يتناول الجزم في الفعل  
المضارع مع انه داخل في الكلم كما سجد كره بعدد ويجاب بأنه اقتصر في البيان على اعراب  
الاسم لشرفه وقوله بعد ان كان موقوفا فيه اعتبار الانتقال من السكون الى أحده هذه  
الثلاثة على البديل ولم يعتبر الانتقال من أحدها الى الآخر وهذا تحكم ويجاب بأن  
الانتقال من أحدها الى الآخر يعلم انه اعراب بالاولى لانه اذا كان الانتقال من الوقت يسمى  
اعرابا قبل الاول الانتقال من حالة من حالات الاعراب الى أخرى (قوله بعد ان كان موقوفا)  
أي ساكنا لا متحركا بجر كاعراب ولا بناء (قوله هنا) أي في تعريف الاعراب (قوله الاسم  
المتكبر) أي المعرب سواء كان أمكن أي منصرفا كزيد أو غير أمكن أي غير منصرف كاسم  
(قوله نون الاثان) أي نون النسوة والمراد النون للموضوعاتهن وان استعملت في الذكور  
كما في قوله في صفة الموص

أو آخر (الكلم) حقيقة  
سكا آخر زيد أو حكا  
كآخر يدوم والمراد  
بتغير الآخر تصغيره  
مر فوعا أو منصوبا أو  
مقوضا بعد أن كان  
موقوفا قبل التركيب  
والمراد بالكلم هنا الاسم  
المتكبر والفعل المضارع  
الذي لم يتصل بالآخر نون  
الاثان

يعبرون بالدهناخة افعاليهم \* ويرجعن من داوين ببحر الحقاتب

(قوله ولم تباشره نون التوكيد) أى لفظاً أو تقدير الخ لم تباشره فهو تابان ولا يمسد نك  
 فهمان العرب (قوله على أنه علة) أى علة لوجوده وتسميته امرأ باقى ووجد اختلاف  
 العامل وجد التغيير متى انعدم الاختلاف انعدم التغيير وأورد عليه انه قد يوجد اختلاف  
 ولا يوجد التغيير كما فى ضربت زيدا وان زيدا ورأت زيدا وقد يوجد التغيير ولا يوجد  
 اختلاف العامل كما فى العرب ابتداء المفعول من الوقف الى وجهه من أوجه الاعراب  
 وأجيب عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها فى العمل وهى فى ضربت زيدا  
 وان زيدا ورأت زيدا لم يختلف عملها لانه واحد وهو النصب فلذا لم يتغير الآخر باختلافها  
 العمل يلزمه تغير الآخر وعن الثانى بان المراد باختلاف العوامل اختلافها ولومن انعدم  
 لى الوجود وهذا غير ما ذكره الشارح كذا يفهم من الحاشية (اقول) هذا لا ينافى ما فى الشارح  
 لاحتمال ارتكاب التعجوز فى التعاقب الذى فيه بان يراد به ما يمتلئ الوجود بعده العدم من  
 اطلاق الملزوم وهو التعاقب واودة اللازم وهو الوجود بعده العدم فتأمل بانصاف وخرج  
 بقية اختلاف العوامل تفسير الاواخر لا بسبب كنه اذا قمت بعد ضما أو بسبب آخر  
 كالتغير بسبب الاتباع كما لله بكسر الدال فان ذلك لا يسمى اعراباً (قوله الداخلة عليها)  
 صفة للعوامل وجاز ذلك وان كان الموصوف جمعاً لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد  
 بمن يعقل والضمير فى علمها ارجح الى السكلم والكلم اسم جنس يعمى يجوز فى ضميره التذكير  
 والتانيث والتذكير أحسن (قوله واحداً بعد واحد) منهوب على انه مفعول مطلق أى  
 دخول واحد بعد دخول واحد وعلى الحال أى حال كونها مترتبة فى الدخول فلا يجمع  
 اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة (قوله جمع عامل) رخصاً على جمعه على فواعل  
 مع شذوذ جمع فاعل على فواعل لان محصل ذلك فى غير مسائل مستثناة منها لم يكن فاعلاً  
 مستعملاً اسماً والاساغ كما. اما ان العامل صار علماً بالعلة لا امر مخصوص (قوله والمراد  
 بالعامل) المقام للاضمار ولم يقبل بالعوامل بالجمع لان التعاريف الحقيقية للمدلول عليها  
 بالمفرد وليست للأفراد المدلول عليها بالجمع (قوله ما به يقوم الخ) أى شئ ما فوظ به أو مقدر  
 أو معنوى بسببه يحصل معنى من المعانى المقترضة أى الطالبة للاعراب أى ايات الحركات  
 والسكنات (قوله لفظياً) أى ظاهراً ومقدراً (قوله فحواج) أى جاء ونحوه كرجع وذهب  
 (قوله فانه يطلب الفاعل) أى المتصرف بالنعلم وقوله المقضى أى الطالب للرفع أى من حيث  
 فاعليته لامن حيث ذاته فانه رفع ايراد أن المقضى للرفع انما هو التساعلية لا الداعل كما  
 علم من تعريف العامل وانما كانت التساعلية مقترضة للرفع لانه علامة عليها فانهم وقس  
 عليه ما بعده (قوله فانه) أى رأيت بجملة من الفعل والفاعل على ما هو ظاهر كلامه وهو أحد  
 أقوال أربعة ذكرها الشارح فى شرح التوضيح ايها ان الفعل وحده هو الذى يطلب المفعول  
 الواقع هو عليه (قوله المقضى) أى الطالب للنصب من حيث المقعولة لامن حيث الذات  
 كما علم مما مر (قوله فانه يطلب المضاق اليه) المراد بالمضاق اليه هنا هو الجور ولان اسوق  
 الجور تسمى حروف الاضافة لانها تنصب معانى الافعال الى الاسماء ونحوها ايها ولا فرق

ولم تباشره نون التوكيد  
 (اختلاف العوامل)  
 متعلق بتغييره على أنه علة له  
 والمراد باختلاف العوامل  
 تعاقبها على الكلام (الداخلة  
 عليها) واحداً بعد واحد  
 والعوامل جمع عامل  
 والمراد بالعامل ما به يقوم  
 المعنى المقضى للاعراب  
 سواء كان ذلك العامل  
 لفظياً أو معنوياً فاعلم  
 اللفظى فحواج فانه يطلب  
 الشاعل المقضى للرفع  
 ونحو رأيت فانه يطلب  
 المفعول المقضى للنصب  
 ونحو الباء فانه يطلب  
 المضاق اليه

في المضاف اليه بغير الحقيقى كما مثل والمسكى كفى بحسب من زيد فاب اليا فيه وان كاس را  
 حصل بها كون الشيء مضاف اليه حكاه وردة فلا يقال ان تعريف العامل لم يشمها (قو  
 المقتضى) أى الطالب الجبر أى من حيث الاضافة لامن حيث الذات فلا تقتضى (قو  
 الابتداء) أى فى المبتدا (قوله والتجريد) أى فى الفعل المضارع (قوله مجتمعا لما تقتضيه) أ  
 حصواها وثقفة مع الحكم وتسلطها عليها قد خلت العوامل المقتدرة والمتأخرة والمعنو  
 (قوله من القاعلية الخ) بيان لما واليا فيه وفيما بعده المصدر فهو ما صدران فالفاظ  
 كون الاسم فاعلا حقيقة أو فى حكم الفاعل فى كونه عمدة والمفعولية كون الاسم مفعولا  
 حقيقة أو فى حكم المفعول فى كونه فضله أو مشبها به كفى اسم ان ولما كانت الاضافة مقصدا  
 بنقلها الى خارجها الى الحقايا المصدرية وهى كون الاسم مضافا اليه فكلامه على تقدير اليه  
 (قوله وسواء تقدمت الخ) مثل ذلك ما لو عارت كالا ابتداء فى المبتدا نحو زيد قائم (قوله  
 جرى على الاصل الغالب) أو مراده ان العوامل لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة  
 يعنى ان رتبة العوامل التقدم على المعربات وان تأخرت لفظا وعلى هذا تكون لفظة قبل  
 فى كلامه مستعملة فى حقيقة تاجازها (قوله وقول المصنف لفظا أو تقدير الخ) اعرابها  
 الجمله الواقعة من الشارح أن يقال قول مبتدا وهو يعنى فى المقول وقوله لفظا أو تقدير  
 منه أو عطف بيان مر فوعان بضمة مقدر منع من ظهورها حركة الحكاية أى حكاية كذا  
 المتن وقوله حالان شجر المبتدا وصح الاخبار عنه وهو مقدر بذلك مع كونه مثنى لانه وإن كا  
 مقردا لفظا مثنى معنى لان المقول اثنان قوله لفظا وقوله تقدير (قوله حالان) وعليه يكونا  
 مصدرين بمعنى المفعول والمعنى حال كون التغيير ملقوظا أى لمقوظا اثره أو ما يدل عليه وه  
 علامته من الحركة وما ناب عنها أو تقدير أى مقدر اثره أو ما يدل عليه فهو ما حالان سميما  
 وبذلك التقرير اندفع ايراد ان التغيير معنى من المعانى وهو لا يكون لفظا ولا تقدير أو فى الحاش  
 أوجه أخرى فى اعراب المتن فراجعها ان شئت (قوله تارة) منصوب على المفعول المطلق  
 ضمرته مر فاعلى الطرفية أى فى مرة (قوله يكون) أى التغيير أى علامته لما تقدم قو  
 وقوله فى اللفظ أى ظاهرة فى اللفظ (قوله فتلفظ بالرفع) أى بأثره أو علامته لان الرفع معنو  
 بناء على قول المصنف ان الاعراب معنوية (قوله وبالجزم) أى وتلفظ بالجزم فيه خفاء لا  
 كلام من الجزم وعلامته ليس لفظا لانه عديم اذ هو عدم الحركة ثم يصح أن يقال فى علام  
 التى هى السكون لهما القطعية بمعنى انها متعلقة بلفظ لان السكون حذف الحركة (قو  
 والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو المنوى) أى المنوى أثره أو علامته لما تقدم بترينه قو  
 كالتنوى الضمة فان الضمة المنوية ليست نفس التغيير وانما هى علامته (قوله وهذا هو المراد  
 بقوله لفظا أو تقدير) كان الاولى أن يقول وهذا بعض ما أراد بقوله لفظا أو تقدير الا  
 الاعراب التقديرى ليس منحصر فى الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الآخر بل هو  
 بعض ما يقدر فيه الاعراب (قوله واوهنا) أى فى تعريف الاعراب فى هذا الكتاب للتعب  
 أى تقسيم الاعراب الى قسمين (قوله لا للتريد) هو مصدر رد الكلام أى كرده وليس مراد  
 المراد الشك فكان الاولى أن يقول لا للتريد (قوله وكيفية الاعراب الخ) أراد بالاعراب

المعنوى هو الابتداء  
 والتجريد والمراد بدخول  
 العوامل مجتمعا لما  
 تقتضيه من القاعلية  
 والمفعولية والاضافة سواء  
 استقرت أم حذفت وسواء  
 تقدمت على المفعولات  
 كرايت زيدا أو تأخرت  
 نحو زيدا رايت وقول  
 المكودي ان العيامل  
 لا تكون الا قبل المعربات  
 جرى على الاصل الغالب  
 وقول المصنف (لفظا أو  
 تقدير) حالان من تغيير  
 يعنى أن تغييرا و آخر الكلم  
 تارة يكون فى اللفظ نحو  
 يضرب زيدا أو كرهه حالان  
 ولم اذهب به وهو وقفاظ  
 بالرفع فى يضرب وزيد  
 وللنصب فى أكرهه حالان  
 وبالحزم فى اذهب وبالجر فى  
 عمرو وتارة يكون التغيير  
 على سبيل القرض والتقدير  
 وهو المنوى كالتنوى الضمة  
 فى موسى ويحشى والفتنة  
 فى لن اخشى الفتى  
 والكسرة فى نحو مررت  
 بالرحا قوسى ويحشى  
 مر فوعان بضمة مقدره  
 وأخشى والفتى منصوبان  
 بفتحة مقدره والرحا  
 محذوفة بكسرة مقدره  
 وهذا هو المراد بقوله  
 لفظا أو تقدير وأوهنا  
 للتقسيم لا للتريد وكيفية  
 الاعراب

اللفظي أن تقول في نحو يضرب زيد يضرب أهل مضارع مرفوع لجروته من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع الجرح من الناصب والجازم وزيد فاعل يضرب وهو من نوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع يضرب وتقول في مثل لن أكره أن ألقى حرف نقي ونصب وأكره فعل مضارع منصوب بنوع وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له أكره وتقول في لم أذهب بعمر لم حرف نقي وجزم وأذهب فعل مضارع ٢٧ تجزؤم بل وعلامة جزمه سكنون آخره

لفظا والجازم له لم بعمر وجار ويجزؤم وعلامة جزمه كسرة ظاهرة في آخره والجاره البدء وكيفية الأعراب التقديرى أن تقول في مثل موسى يخشى موسى مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع الابتداء ويخشى فصل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التخيير وفاعل يخشى مستتر فيه جواز تقديره هو وهو فاعله جملة فعلية في محل رفع على الخبرية لموسى ورائع محل الجملة الواقعة خبرا مبتدأ وتقول في نحو لن أخشى الفتي لن حرف نقي ونصب وأخشى فعل مضارع منصوب بنوع وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها

فما يبيح التركيب على القواعد الصورية مطلقا سواء كان مبنيا أو معربا فلا ينافي ذلك قوله لن حرف نقي ونصب مع أن الحروف مبنية وتوايس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا (قوله اللفظي) أي الذي يكون علامته لفظية لا ينافي ما تقدم من أن الأعراب عند المصنف معنوية (قوله ضمة ظاهرة في آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه وكلام الشارح محقق للمذاهب الثلاثة يجعل في المصاحبة أي ضمة ظاهرة مع آخره (قوله وكيفية الأعراب التقديرى) أي تطبيق التركيب على القواعد الصورية كما سبق ومعنى التقديرى المقدرة علامته (قوله التعذر) هو أن لا يكون الحرف الذي هو محمل الأعراب قابلا للحركة الأعرابية كالاسم الذي في آخره ألف سواء كانت موجودة في اللفظ كالصا والرحا أو محذوفة لاتقاء الساكنين وأما الاستثقال فهو أن يكون الحرف الذي هو محمل الأعراب قابلا للحركة الأعرابية لكنه أثقل عليه كالاسم الذي في آخره ما مكسور ما قبلها كقاض وداع والقاضى والداعى (قوله وفاعل يخشى) لم يقل وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للجرح دلالة أقرب مذكور (قوله مستتر فيه جواز) أي استتار جازما أو جازما والمستتر جواز هو ما يخلطه الظاهر وذلك في فعل الغائب أو الغائبة كقام ويقوم وقامت وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم أبوه وأما المستتر وجوباقوه ما يخلطه الظاهر ولا الضمير المفصل وذلك في الفعل المضارع المبني وما الهزة أو بالنون أو بناء الخطاب الواحد وفي فعل الامر المسند الى واحد وافعال الاستثناء كخلا وعدا وفعل التعجب وافعل التفضيل واسم فعل الامر والمضارع والمصدر الواقع بلامن اللفظ بفعله (قوله لاتقاء الساكنين) أي لدفع التقاءهما وذلك لان أصل فتى فتو قلبت الواو الفا لتحركها واتحاشا ما قبلها فالتقى ما كان الألف والتنوين فحذفت الألف لانهم ابرزوا التنوين لانه كلمة مستقلة وحذف الجزاءولى من حذف الكل كذا في الحاشية (أقول) وهو محال في نص عبارة ابن مالك في الخلاص من أن أصل فتى فتى بالياء لا بالواو حيث قال كذا الذي الياء أصله نحو الفتى الخ وقال نفس الفتى على الاثني في ذلك الموضوع ولا يرد الفتوة أي على أنه ياتي فان الياء قلبت فيها واو الانضمام ما قبلها ١٠ (قوله الاستثقال) أي الثقل في النطق بالياء مضمومة ومكسورة وأسقط النصب

التعذر والعامل فيه لن والقضى معقول به وهو منصوب يخشى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وتقول في مررت بالرحا مررت فعل وفاعل الفعل مر والفاعل التاء بالرحا جازم مجرور متعلق بمجرر والجورر مخفوض وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر هذا اذا كانت الألف موجودة فان كانت محذوفة نحو جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فالتى تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لاتقاء الساكنين وفي النصب علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لاتقاء الساكنين وفي الجرح علامة جرحه كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لاتقاء الساكنين وتقول فيما اذا منع من ظهور الحركة الاستثقال نحو جاء القاضى فاعل جاء هو من نوع وعلامة رفعه ضمة

لانه لا يظهر تلفقه (قوله وفي الجوه كذلك) أي بان تقول علامة جرة كسرة مقدرة على الياء  
 المحذوفة للاتقاء الساكنين فان الأصل جاء قاضي وحررت بقاضي باثبات الياء مع التنوين  
 والتحرريك استثقلت الحركة على الياء محذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين محذفت الياء  
 لذلك الالتقاء واذا دخلت ال أو الأضافة وسعت الياء وذهب التنوين نحو وهذا القاضي  
 وقاضك واما في حالة النسب فالفتحة ظاهرة كما مر تلفتها مطلقا وينون ان لم يصف وما لم يكن  
 فيه ال كرأيت قاضيا وهذا حكم ال وصل وأما الوقف فالأكثر على أنه كالوصل فتقول في المعرفة  
 هذا القاضي بالاثبات وفي السكرة هذا قاض بالخذف وقد جاء بالعكس (قوله فثبت كان) أي  
 اذا وجد فثبت بمعنى اذا فهو مضيق بمعنى الشرط وكان تامة بمعنى وجد (قوله يشبه  
 الصحيح) أي في تحمله للحركات الثلاث وظهورها عليه (قوله كالواو الخ) الكاف استقصائية  
 اذ ليس هنالك غير هذين الحرفين (قوله فالاعراب ظاهرا) أي ان لم يمنع منه مانع كالأضافة الى  
 ياء المسكلم نحو جاء فلان (قوله والياء تنصرف في الحركة) أي الضمة والكسرة وكذا الفتحة  
 النابتة عن الكسرة فيما لا ينصرف فتقدر على الياء كما تقدم في نحو حررت بجوار وأما  
 الفتحة فتظهر تلفقها عليها كما تقدم وكذا اتقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع  
 الذي آخره واو أو ياء نحو يدعوني ويظهر الفتحة عليه حاله (قوله ثلاثة أحوال) حال  
 تقدر فيه الحركة للاستئصال وحال تقدر فيه للتعذر وحال تظهر فيه حيث لا تعذر ولا استئصال  
 كذا في الحاشية وأقول التقرير السابق ليعلم منه أحوال الفعل المنقوص فتأمل  
 (قوله وان الانتقال الخ) أي وظاهر ان الانتقال أي التحول من الوقف أي حالة الوقف أي  
 السكون الى الرفع أي حالة الرفع الخ أي ظهر ذلك من قوله فيما سبق والمراد بتغيير الآخر  
 الخ حيث يفسر التغيير الواقع خبرا عن الاعراب بتغييره فروع الخ (قوله ومن النسب الى  
 غيره) أي الجري في الاسم والجزم في الفعل ثم ان كلاما معترض بقاضائه ان الانتقال هو نفس  
 الاعراب وليس كذلك وانما الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف الى  
 الرفع مثلا ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنتقل اليه وهو التغيير المخصوص وأوجب بلان  
 المراد بالانتقال تغيير حالة الوقف بغيره فافهم من ذكر المزمور وأراد ان يلازمه (قوله مجازا)  
 حال من انواع أي حالة كون الانواع متجوزا بها عن معناها الأصلي وانما كان اطلاق  
 الانواع على ما هنا مجازا لان النوع كماي مقول على كثير من متفقهين بالحقيقة وذلك غير  
 منآت هنا لان الرفع مثلام قول على كثير من مختلفين بالحقيقة لان حقيقته بالضمه غير حقيقته  
 بالواو ومثلا وكذا البقية وهذا الجوز انما يظهر على ما ذهب اليه غير المصنف من كون الاعراب  
 افعلا وان نفس الرفع وما بعده هو الاعراب وذلك لان احد ثلثه تدرج تحت جنس مقول  
 على كثير من مختلفين بالحقيقة ولم يندرج تحتها أشياء متفقة بالحقيقة فليست انواعا منطقية  
 بل انواع عرقية واما على ما ذهب اليه المصنف من كون الاعراب معنوي فأي انواع  
 حقيقية لاندرجها تحت الاعراب بمعنى التغيير المطلق فالرفع مثلا تغيير مخصوص مندرج  
 تحت مطلق التغيير وله افراد تغيير بالضمة وتغيير بالواو الخ انتهى انواع منطقية حيثئذ كذا في  
 الحاشية (واقول) في قول الشارح وان تلك الاحوال الخ نفي وذلك لانه لم يظهر من كلامه

السابق ان تسمية تلك الاحوال المنتقل اليها انواعا تسمية مجازية وانما الذي ظهر من قوله  
السابق والمراد بتغيير الآخر الخ ان هذه انواع للاعراب وأما المجازية في اطلاق لفظ الانواع  
عليها فمن عدم انطباق تعريف النوع عليها فقامل بالنصاف (قوله وأقسامه الخ) جواب عن  
سؤال مقدر وكان سائلا لقاله انت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة افراد  
أولا فأجاب بقوله وأقسامه الخ أي جزئياته لا اجزائه فالاقسام هنا مستعارة في حقيقتها ما هو  
الجزئيات بخلاف ما تقدم في الكلام فانها بمعنى الاجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك  
لان الكلام مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزء وأما الاعراب فليس مركبا لانه  
التغيير المخصوص فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغيير فيه فهي جزئيات له  
وتقسيمها اليها من تقسيم الكل الى جزئياته لوجود ضابطه (قوله أي اقسام الاعراب) أي  
سواء كان في الاسم أو في الفعل وسواء كان بالضمة او بغيرها فالقسم الاعراب المطلق  
لا بخصوص كونه ضمة مثلا لا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهذه الاقسام اقسام له على  
كونه لفظيا أو معنويا لا لوجعلت له على أحدهما التوهم أن له على الآخر أقسما أخر غير ما وليس  
كذلك فالرفع نفسه اعراب على القولين وكذلك البقية وأما الضمة مثلا فهي نفس الاعراب على  
انه لفظي وعلامة له على أنه معنوي (قوله بالنسبة الى الاسم والفعل) أي بالنظر الى مجموعهما  
وهذا جواب عما يقال ان أراد أن هذه الاقسام اقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع  
والنصب والخفض أو اقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة أيضا الرفع والنصب والحزم وحاصل  
الجواب أنه أراد اقسام اعرابها من غير الاضافة واحدهما بخصوصه (قوله رفع الخ) بدل  
من أربعة بدل مفصل من مجمل ثم اعلم أن لكل واحد من هذه الاربعة معنى في اللغة ومعنى في  
الاصطلاح على كلا القولين في الاعراب فالرفع لغة الارتفاع واصطلاحا على ان الاعراب  
لفظي نفس الضمة وما ناب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها  
والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على ان الاعراب لفظي نفس الضمة وما ناب  
عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها والخفض لغة تقيض الرفع  
 واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص  
علامته الكسرة وما ناب عنها والحزم لغة القطع واصطلاحا على ان الاعراب لفظي نفس  
السكون وما ناب عنه وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه والمراد على  
وجه مخصوص في سائر هذه التعاريف الاصطلاحية بأن يكون في الآخر لا اختلاف  
العوامل فيخرج البناء (قوله وخفض في اسم وحزم في فعل) انما اختص الخفض بالاسم ثقله  
وخفة الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات واختص الحزم بالفعل لثقله وثقل الفعل يتركب  
مدلوله وهو الحدث والزمان فاعطى الثقل للغير والخفيف للتخفيف للتعبير بالمتعادل (قوله على سبيل  
الاجمال) أي طريق هي الاجمال والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم أو فعل وقوله وما على  
سبيل التفصيل أي طريق هي التفصيل والمراد به تعيين متعلقها فالتمس قسما أولي قوله  
وأقسامه أربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانيا في قوله فللاسماء الخ باعتبار متعلقها أي عملها من  
الاسم والفعل (قوله فللاسماء) أي معرفة كانت او مثبتة بدليل اطالته فيها وتعيينه في

(وأقسامه) أي أقسام  
الاعراب بالنسبة الى  
الاسم والفعل (أربعة  
رفع ونصب) في اسم  
وفعل نحو يقوم زيد وان  
زيدا لمن يقوم (وخفض)  
في اسم نحو مرت زيد  
(وحزم) في فعل نحو لم يقم  
هذا على سبيل الاجمال  
وأما على سبيل التفصيل  
(فللاسماء من ذلك)

المذكور من الأقسام  
 الأربعة (الرفع) نحو جازم زيد  
 (والنصب) نحو رأيت زيدا  
 (والخفض) نحو مريدت زيدا  
 (والجزم فيها) أى لا جزم في  
 الأسماء (والأفعال) العربية  
 (من ذلك) المذكور (الرفع)  
 نحو يقوم (والنصب) نحو  
 لن يقوم (والجزم) نحو  
 لم يقوم (ولا تنقص فيها)  
 أى لا خفض في الأفعال  
 والحاصل أن هذه الأقسام  
 الأربعة ترجع إلى قيمتين  
 قسم مشترك وقسم مختص  
 فالمشترك شيان (الرفع  
 والنصب) والمختص شيان  
 الخفض والجزم وبيان ذلك  
 أن الرفع والنصب يشتركان  
 فيهما الاسم والفعل وان  
 الخفض يختص بالاسم وان  
 الجزم يختص بالفعل وذلك  
 مستفاد من كلامه لأنه كرر  
 رفع والنصب مع الأسماء  
 والفعل فعلمنا أنه مشترك  
 بينهما وخص الأسماء  
 بالخفض ونفى عنها الجزم  
 وخص الأفعال بالجزم ونفى  
 عنها الخفض ثم لكل من  
 الرفع والنصب والخفض  
 والجزم علامات لابد من  
 معرفتها فذلك أعقبها  
 بقوله

• (باب معرفة علامات)

أقسام (الأعراب)

الأفعال بالعربية وإذا كان المراد بالأفعال المعربة ويرد أن يقال إن الأفعال المعربة هي المضارع  
 فقط فلا معنى للجمع ويجب أن الجمع بالنظر للأفراد وبمعنى جعل كلام المصنف في خصوص  
 المعرب من الأسماء والأفعال وقصره عليه بدليل أن فرض الكلام في أقسام الأعراب فيكون  
 في كلامه حذف الصفة في الموضعين خلافاً لما صنعه الشارح (قوله المذكور) أشار به  
 إلى أن اسم الإشارة راجع للأربعة باعتبار أن أولها بالمدكور والافضل اسم إشارة للمفرد  
 والمشار إليه وهو الأربعة جمع (قوله الرفع) أي ظاهراً أو مقدر أو محلاً وكذا فيما بعده  
 (قوله والحاصل) أي المفضل من ذلك أن الخ (قوله مشترك) أي مشترك فيه فهو من باب  
 الحذف والايصال لأن فعله انما يتعدى إلى المفعول به بنى وكذا اسم مفعوله تقول اشتريت  
 كذا فهو مشترك فيه (قوله فالتترك) مبتدأ خبره شيان وضح الخبر به مع أنه مشى عن  
 المشترك مع أنه مفرد لأن لاه للجنس ومدخله صادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال في قوله  
 والمختص شيان (قوله لانه كرر الرفع والنصب) أي ذكره صراحة مع الأسماء وأخرى مع  
 الأفعال (قوله فقلنا أنه) أي القسم أي قسم الرفع والنصب والاختصاص بالرفع (قوله  
 علامات) المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزم لانه ليس له الأعلامان أو يقال الجمع فيه  
 باعتبار الأفراد الشخصية وهي بمكة التحقق في أفراد الفعل المعرب (قوله أعقبها بقوله)  
 أي أتى عقبها بقوله باب الخ

### • (باب معرفة علامات الأعراب) •

من إضافة الدال للمدلول بناء على تحاشد المحققين وسببهم وهو الجرجاني في معنى السكت  
 والابواب والقصول أنه اللفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أي هذا دال معرفة  
 الخ والمراد بالمعرفة الإدراك وإضافة الباب اليها من إضافة السبب للسبب أي باب هو سبب  
 حصول معرفة الخ فلا ينافي ما تقدم من أنه من إضافة الدال للمدلول لأن ذلك بالنظر للمدلول  
 أي الباب وهو علامات الأعراب وان لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة وانها  
 غير مستدركة ثم إن المصنف عبر بالمعرفة مع انه الانتقال الادراك الجزئيات كزيد وهو  
 والبساطة وهي ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة وما هنا ليس كذلك لأن العلامات أمور  
 كلية فكان الأولى أن يعبر بالعلم لانه يقال للكل كالحیوان والانسان أو المركب كالقسيبة في  
 نحو زيد قائم وأجيب بأنه جار في ذلك على ما ذهب اليه الاكثر من أنهما بمعنى واحد وأنه نزل  
 العلامات لقلنا المفهوم من التعبير يجمع المؤنث السالم الذي هو من جوع القسلة منزلة  
 الجزئي الذي لا تكثر فيه ثم إن كلام المصنف معتز بشي آخر وهو أنه ترجم لشيء وهو المعرفة  
 ولم يذكره وذكر شيأ وهو علامات الأعراب التي عقد لها الباب ولم يترجم له • والجواب أن  
 المعرفة لما كانت تشأ من هذا الباب إضافة اليها إضافة السبب للسبب كما تقدم لأن من  
 طالعه وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة علامات الأعراب وقدر الشارح لفظاً أقسام لان  
 العلامات التي ذكرت ليست علامات الأعراب المطلق والامدادات الضمة على خصوص الرفع  
 وانما كانت تدل على أعراب مطلق أي كانت تدل على الحقيقة والمهاية لا خصوص

الافراد وانما هي علامات لاقسام الاعراب كما يدل على ذلك قول المتن فأما الضمة الخ وأيضا  
 الاعراب نفسه ليس مشتركة غير حتى يحتاج الى علامات غيره والعلامات انما يوفى بها التميز  
 الاشياء المشتركة بعضها عن بعض واطراف علامات الى ما قدره الشرح وهو لفظ اقسام على  
 معنى اللام على ما مضى عليه المصنف من ان الاعراب معنوية وأما على انه تقطعي فالإضافة  
 ببيان أي علامات هي أقسام الاعراب (قوله التي هي الرفع الخ) نعم للاقسام ولا يضر الفصل  
 بالمضاف اليه وهو الاعراب لان المتضامين كالشي الواحد (قوله من حيث هو) أي لا يقيد  
 كونه في الابهام لان علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والالف ولا يقيد كونه في الفعل لان  
 علاماته اثنتان الضمة والتون ولا يقيد كونه فيهما لان علاماته خمسة ولا يقيد كونه بالضمة  
 أو بالواو أو بالالف أو بالتون لثبوتها بغير تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وكذا يقال في التصب  
 وانخفض والجزم فالحيثية حيثية الطلاق (قوله اربع علامات) ذكر العدد لان المحدود  
 وهو علامات مؤنث (قوله على الاصل) متعلق بمحذوف أماتت للضمة أي الكائنة على  
 الاصل أو حال منها أي كائنة على الاصل والصفة لبيان الواقع والحال لازمة فلا يمتنع من بانه  
 يقتضي ان انما ضمة اصلية وضمة غير اصلية وهو فاسد (قوله نيابة) بالنصب حال من الاحرف  
 الثلاثة يتأوله بامم الفاعل أي حال كونها نائبة لكن وقوع المصدر والمنكر حلالا سماه  
 وان كان كثيرا فالاولى نصبه على انه مفعول مطلق أي تنوب نيابة (قوله لاصالها) أي  
 أرجمتها في الدلالة على الرفع دون غيرها (قوله ونفي بالواو) أي نفي بالواو نائبا (قوله نشأ  
 أي تحدث وقوله فهي بنتها أي تولدها عنها وهذا التعليق تبع فيه الشارح قول ابن جني في  
 انما ناص وهو ان حروف العلة ناشئة عن الحركات ومر كبتها قالوا هو مركبة من ضمير  
 والالف من فتحة والياء من كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح انما بسائط لا تركيب فيها  
 وعليه فيقال انه نفي بالواو ولو كونها فرعاً في النيابة عن الضمة (قوله وثلاث بالالف) أي ذكرها  
 ثالثة (قوله لانها أخت الواو) حقيقة الاخت ومذكرها هو الاخ المشارك لغيره في الولادة  
 أو الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره في شيء كما هنا فان الفاء أخت الواو أي يشاركهما في  
 المدخ فقيه استعاره مصححة اصلية ولا يجزئ فقريرها (قوله واللين) عطف عام على خاص  
 لان الواو والالف والياء معروفات مطلقا وحروف لين أيضا ان سكنت الواو والياء مطلقا  
 وحروف مد أيضا ان جازس الواو والياء ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل  
 الياء فكل حرف مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس (قوله لضمة  
 شبهها) من إضافة الصفة للوصف (قوله في الغنة) بيان لوجه الشبه وقوله عند سكونها  
 أي التون ظرف للغنة فهو يفسد ان حروف العلة فيها غنة وان التون اذا سكنت كذلك  
 فأشبهت التون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فأخرت التون لذلك (قوله ولكل واحدة الخ)  
 اعترض بأنه يقتضي ان لكل واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع الواو وليس لها  
 الا موضعان والالف والتون ليس لكل منهما الا موضع واحد كما سألني واجيب بان الجمع في  
 مواضع باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد ما سألني أو بان المراد بكل هنا  
 الكل المجموعي ومن بانية لاتبعية أي وللجموع التي هو هذه العلامات مواضع وهذا

التي هي الرفع والتصب  
 والتخفيف والجزم (الرفع)  
 من حيث هو (أربع  
 علامات الضمة) على  
 الاصل (والواو والالف  
 والتون) نيابة عن الضمة  
 قدم الضمة لاصالتها ونفي  
 بالواو لكونها نشأ عن  
 الضمة اذا أشيعت فهي بنتها  
 وثلاث بالالف لانها أخت  
 الواو في المد واللين وختها  
 بالتون اضعف شبهها  
 بحروف العلة في الغنة  
 عند سكونها ولكل واحدة  
 من هذه العلامات الأربع  
 مواضع تختص بها



(نأما الضمة فتكون علامة الرفع في أربعة مواضع) الأول (في الاسم المفرد) سواء كان المذكور نحو جاء زيد والفتى أم المؤنث نحو جاءت هند وحبل (و) الثاني (في جمع التكسير) سواء كان المذكور نحو جاء رجل والاسارى أو مؤنث نحو جاءت الهند والعذارى والمراد بجمع التكسير ما تغير فيه بناء مفردة وهو ستة أقسام الأول التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنوان الثاني التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة ريشم الثالث التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو أسد وأسدة الرابع التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل كرجل ورجال الخامس التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسول السادس التغيير بالزيادة والنقص وتغيير الشكل نحو غلام وغلمان فهذه كلها ترفع بالضمة (و) الموضع الثالث (في جمع المؤنث السالم)

لا يستلزم ان يكون لكل واحد منهما عدة مواضع (قوله الاول في الاسم المفرد) قد ينظر فيه لانه يجب امان ان يكون الشيء ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد ويكون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما ما باطل فيكون الاحسن ان يقول الشارح بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الاول مشلا ويمكن توجيه كلامه بان يكون التقدير الاول يحى في الاسم المفرد من يحى العام في الخاص بمعنى حقيقة أو حكم ولا يجوز حقيقة أو حكم ولا من الامة الخمسة ولو كان وان كانت اياه بحسب الخارج فتأمل وقس عليه نظائره والمفرد المراد به هنا أى في باب الاعراب ما ليس بمعنى حقيقة أو حكم ولا يجوز حقيقة أو حكم ولا من الامة الخمسة ولو كان مركبا كمد الله وبه بلسك (قوله نحو جاز يد الخ) مثل للذكر جثالين وللمؤنث جثالين أيضا للاشارة الى انه لا فرق بين الاعراب اللفظي والتقديري في كل منهما وكذا يقال في جمع التكسير (قوله والاسارى) بفتح الهمزة وضمة الجع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح الهمزة فالاسارى جمع الجمع (قوله والعذارى) جمع عذراء وهى البكر (قوله ما تغير فيه بناء مفردة) أى جمع وهو ما دل على أكثر من اثنين تغيير فيه صيغة واحدة فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب أى ما تغير فيه مفرد مع حاله قبل الجمع أى تغير الغير اعلال ولا الحاق علامة جمع ولا يرب معه بالحروف فسقط بالاول ما تغير فيه بن واحد لا لخلال وهو جمع تصحيح نحو قاضون ومضطوقون والثاني ما تغير فيه بناء واحد لا لخلال لانه الجمع وهو جمع مذ كسالم كزيدون أو جمع مؤنث سالم كهنات وبالثالث ما تغير فيه بناء واحد وهو معرب بالحروف كسمنون وأرضون وبايقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد للمثنى لكونه تغيير فيه بناء الواحد ثم لا فرق في التغيير بين أن يكون مشاهدا وهو ما ذكره الشارح أو تقديره كفلان فإنه يستعمل في المفرد والجمع باللفظ واحد لكن ان جعلته جمعا فضمة أوله كضمة أسد وان جعلته مفردا فضمة كضمة قتل والتقدير أمر اعتبارى لانه يقدر زوال الضمة الساكنة في الواحد وتبديلها بضمة مشبهة بالجمع عند سبويه ويعرف الجمع من المفرد بالضمة أو بالفتحة أو بغير ذلك فتقول فلك سائرة للمفرد وفلك سائرات للجمع واشترت من ان كان مفردا واشترت من ان كان جمعا (قوله وهو) أى تغير مفردة أو ما تغير فيه بناء مفرد وعلى الثاني يحتاج التقدير مضاف بعد قوله الاول والثاني الخ أى الاول صاحب التغيير بالزيادة الخ ثم ان هذا التقسيم الى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية والافني ثمانية لانها اما زيادة فقط أو نقص فقط أو بهما معا أو بعد مهساو وكل منها اضع تغيير شكل أو لا كنه أنه أسقط عنها قسمين لعدم وجودهما في كلامهم وهما وجود الزيادة والنقص وعلمهما مع عدم التغيير فيهما (قوله نحو صنوان) الصنوق فرع الشجرة والامنوان يستعمل مثنى وجمعاً ويفرق بتنوين النون في الجمع والاعراب بالحركات الظاهرة عليها وبعدم التنوين في النون مع كسرها والاعراب بالحروف في المثنى (قوله نحو تخمة) مفرد وتخم جمع (قوله نحو أسد) بفتحين اسم للحيوان المنقرض والجمع أسد بفتحين وتحذف ساكن السين المهملة (قوله نحو غلام وغلمان) اما الزيادة في غلمان قبل الالف والنون وأما النقص فتعذف الالف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد وما تغير الشكل فظاهر فعرفت ان الف غل غلام لا لاختلاف محلها

(قوله وهو ما جمع الخ) ان اوتعنا ما على مفرد صرح قوله جمع الخ ولم يصح قوله الا في انه ينصب  
بالسكره وان اوتعنا ما على جمع نافي قوله جمع الخ لان الجمع لا يجمع ثانياً واجيب باختيار  
الثاني وان المراد ما تحققت جميعته وحصلت بألف وتاء اي كان له ما دخل في الجمعية فالجاء  
للسمية وحينئذ فلا حاجة لقوله من يدين لان ما خرج به يخرج به جعل الباء للسمية اذ لا تكون  
الالف والتاء سبباً في الجمعية الا ان كانتا من يدين وان جعلت الباء للصدق اجبت الى  
من يدين لخرج قضاء وايضا فان كلامهم باصدق عليه انه جمع مع الف والالف والتاء لكن الف  
قضاة نقلة عن اصل لازمة وتاء اييات اصل ونصب هذين بالصفة كغيرهما من جوع  
التكدير (قوله وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة الخ) وكذا بالجمع لانه قد يكون اسم جمع  
كاولات أو مفردا كعرقان لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج اليه بعد تقييده بما  
جمع بألف وتاء الخ لان عومه حينئذ شامل لما أورده وليس خارجا عنه حتى يحتاج لجعل  
التعريف بالنظر للبالغ ثم هو محتاج اليه بالنظر لتقييد بالجمع به ذلك التفسير ايضا (قوله  
اصطبل) بقطع الهمزة وهو موقف الامة (قوله حيليات) وتغييره بقلب الف المقدر وهو حيل  
في الجمع ياء (قوله يوجب بناءه) اي على السكون كنون النسوة نحو يقرنصن او على الفتح  
كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو ليسجن أو خفيفة نحو ليكون والكاف في كلام  
الشارح استعصامة لا تخصاره وجوب بناء المضارع فيهما واعترض قوله يوجب بناءه  
لا حاجة اليه لان الكلام في المعربات فكان المناسب حمل الشيء في كلام الخ على ما نقل  
اعرابه فقط واجيب بأنه ذكره تنبيه المتدعي على ما عساه يغفل عنه واعلم ان نون النسوة  
لا تكون الامباشرة واما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظا وتقديرا وهي الوجبة للبناء كما  
تقدم وتكون مباشرة انما من صلة تقديرا نحو يصدنك أو منفصلة لظا تقديرا نحو  
لتباون ولا تتبعان فامartin والقيل معهما مرب (قوله واما الواو) اي المضموم ما قبلها لفظا  
كالزيدون أو تقديرا كما صطفون وقوله فتسكون علامة للرفع اي على الرفع للامتعنى على  
اي اشارة علمه على سبيل النجاة (قوله الاول في جمع المذكر السالم) تقدم الكلام على هذه  
الظرفية ولا يتجنى ان جمع في الاصل مصدره وهما ضم اسم الى مثله فاكثرت ياد في آخره  
صالح لتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول اي المذكر المجموع جمع سلامة وما  
حمل عليه وهو ما كان آخره واو ونون في حالة الرفع كالزيدون وعشرون ويا ونون في حالة  
النصب والجر كالزيدون وعشرين وهو قسمان علم وصفة فخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل  
فلا يقال فيه وجعلون الا اذا صغر لانه حينئذ يلحق بالصفات فالاول نحو الزيدون والثاني  
كالمسلمون ولشروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة أن يكون كل المذكر كعاقل  
خال عن البناء الموضوع للتأنيث التي ليست عوضا عن غيرها ويختص العلم بأن لا يكون مركبا  
تركيبا اسناديا ولا من جيا ولا معر بالمجوزين ويختص الصفة بأن لا تكون من باب افعال فعلاء  
ولا فعلا فاعلى ولا محاسن في المذكر والمؤنث لكن العلم اذا جمع زالت علمته ووجب ان  
يوضع عنها تعريف آخر اذ اراد التعريف وذلك لان العلم انما يكون معرفة على تقدير  
اقراده لموضوعه فهو لم يوضع علما الا مقردا فهو دال على الواحد واذا جمع زال معنى العلمته منه

وهو ما جمع الخ والت وناه  
من يدين نحو بناءت  
الهندسات وتقييد الجمع  
بالتأنيث والسلامة جرى  
على القاب والاف قد يكون  
جعل المذكر نحو اصطبلات  
جمع اصطبل وقد يكون  
مكسر نحو حيليات جمع  
حلي (و) الرابع (في القيل  
المضارع الذي لم يتصل  
بآخره شيء) يوجب بناءه  
كنون النسوة نحو يقرنصن  
أو نون التوكيد نحو  
ليسجن وان يكون أو ينقل  
اعرابه كاف الاثنين نحو  
يضربان أو واو الجمع نحو  
يضربون أو ياء المخاطبة  
نحو تضربن ومثال  
المضارع الذي لم يتصل  
بآخره شيء من ذلك نحو  
يضرِب ويختص (واما الواو  
فتكون علامة للرفع في  
موضعين) الاول (في جمع  
المذكر السالم) نحو جال

لانه حينئذ يصير الاعملى معنى متعددا والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقيا على علميته لتنافى مدلول الجمع والعلمية وكذا يقال فى العلم اذا تفرق فوجود العلمية شرط للاقدام على الجمع والتثنية وعدمها شرط لثبوتها فخرج بالذكر من العلم بخوريزم ومن الصفة نحو حائض وبالعقل من العلم بخولاخى اسم فرس ومن الصفة نحو سابق صفة لفرس بخلافه صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون وبالحلوى من التاموان استعملت فى غير التائىث كالمبالغة من العلم نحو حجرة وطليحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التى ليست عوضا عن غير هاقيد فى القيد وشأنه الادخال فان كانت هو ضام مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عدون وثبون وتخرج ما ركب تركيبا اسنادا يامن الاعلام فكبرق غيرة أو من جيا كسيويه وما عرّب بغير فتر كزيدان وزيدون علما فلا يجمع هذا الجمع ويخرج ما كان من الصفات من باب أقفل فعلا بفتح الفاء والمد كاجر وأسود وشذ قول الشاعر

فما وجدت نساء بنى نعيم • حلائل اسودين وأهترين

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلا بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالافضل فيقال الافضلون لان مؤنثه فعلى ويخرج ما كان من باب فعلا فعلى كندمان من الندم فان مؤنثه ندى اما ندمان من المندامة فيجمع هذا الجمع لان مؤنثه ندمانه ويخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور ويخرج ما يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل اذا كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتيل وامرأة قتيل اما لو كان بمعنى الفاعل فلا يستوى فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء ككلم للمذكر وعلمية للمؤنث وبقولنا فيما تقدم والمراد به هنا اسم المفعول اى المذكر الخ شذفع الاعتراض على التثنية بان فيه قصورا ولا يذكر المحقق يجمع المذكر السالم فى هذا الاعراب وحاصل الجواب ان فى كلامه حذف المعطوف (قوله لسلامة بناء) اى لوجود صيغة المفرد فيه السالم من التغيير (قوله مع قطع النظر الخ) دفع لما يقال ان هذا الجمع ليس سالما لانه زاد على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة ان الواو اتى بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور والنون اتى بها جبر للمافاته من الاعراب بالحركان وفوات التنوين فلم يوت بها المحض الجمعية والذي يجعل المفرد به متغيرا هو الذى يؤتى به المحض الجمعية كضنوان جمع ضنو (قوله وحوك) بكسر الكاف فانه قريب الزوج الذى ذكر على المشهور فلا يضاف الا الى المرأة اى على المشهور واما الكاف فى البقية فان اخذتها الى مذكر كتحصت والا كسرت (قوله واستغنى عن اشتراط الخ) اى عن التصريح باشتراط الخ (قوله مفردة) فلو تثبت أو جمعت اعربت اعراب المثنى أو المجموع فان جمعت جمع تصحيح اعربت بالمرور أو أو جمع تكسيرا اعربت بالمركان الظاهرة كذا فى الحاشية والذى فى الحنفى على الاشعوى عن ابن قاسم انها ان جمعت بالالف والتاء ايضا بان أو يذهبها من لا يعقل اعربت اعراب الجمع بالالف والتاء وانما لا يجمع منها جمع سلامة لذكر الالابو الاخ والحم وان نازع فى جمع الاخيرة الهوى (قوله مكبرة) فلو ضمرت اعربت بالحرركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو افردت اعربت بالحرركات الظاهرة كآب ورأيت أو امررت باب (قوله نسيه يا المتكلم) فلو اضافت اليها اعربت بالحرركات المقدرة والذى ذكره الشارح اربعة شروط ويزاد عليها ان تكون غير

الزيدون وتسمى سالما  
لسلامة بناء المفرد فيه مع  
قطع النظر عن زيادة الواو  
والنون دفعا والياء والنون  
فسيما وجر (و) الموضع  
الشافى (فى الاسماء  
الخمسة وهى أبوك وأخوك  
وحوك وفوك وذو مال)  
نحو هذا أبوك وأخوك  
وحوك وفوك وذو مال  
فترفع بالواو نيابة عن الضمة  
واستغنى عن اشتراط  
كونها مفردة مكبرة مضافة  
لفعيه المتكلم لكونه

منسوبة فلو كانت منسوبة لغيره بت بالمركات اظاهرة بكاء بويك وأن يكون القسم خاليس  
 الميم والا عرب بالمركات اظاهرة وان تكون ذو معنى صاحب فان كانت موصولة فهي  
 مبنية على المشهور وان تضاف ذو الى اسم جنس ظاهر غير صفة وشذاضاتها الى غير محو انا  
 الله ذو بكه سواء كان اسم الجنس معرفة نحو والله ذو الفضل العظيم أو كرهة نحو ذو مال  
 وقوله اسم جنس ظاهر احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو انما يعرف الفضل من  
 الناس ذووه فانه لا يعامل معاملته والافاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا وقوله انما يعرف  
 لا يدمنه في اخراج الصفات كقائم وضارب فانها اسماء اجناس فقوله بعضهم انه ايمان الواقع  
 لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد والمراد بالصفة ما اخذن المصدر للدلالة على معنى  
 وذات وانما لم تضف اليها لان الغرض من وضعها كما علت التوصل الى الوصف باسماء  
 الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا لم يمتنع اليها اذا علمت ذلك علمت ان الشروط غائية ولم  
 يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قاله الشارح لكن بهم اشتراط اضافتها للكاف  
 واصله ذو الى لفظ مال وبهم اشتراط التصريح بالاضافة وليس كذلك بل مثل الاضافة  
 الصريحة الاضافة المقدرة كما في قوله \* خالط من سلى خياشيم وفا \* اي خياشيمها  
 وفاها (قوله واسقط المصنف الخ) المراد بالاسقاط عدم الذكر اي تركه ولم يأت به (قوله الهن)  
 هو على الصحيح اسم يكتفى به عن اسماء الاجناس مطلقا سواء كان يستقبح التصريح بذكرها  
 أولا (قوله في تثنية الاسماء خاصة) اعترض بان الالف علامة في المتن لا في التثنية التي هي  
 فعل الفاعل واجيب بأن كلامه من اطلاق المصدر وادارة اسم المفعول كخلق بمعنى المخلوق  
 فالاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فتبني على معنى من اى في المتن من الاسماء  
 أو من اضافة الصفة الى الموصوف اى في الاسماء المثناة وقوله الاسماء لا يمتنع لان غيرها  
 لا يفتى كما أن قوله خاصة كذلك سواء رجع الى تثنية اولى الاسماء هو بمعنى خصوصها فهو  
 من المصادر التي جاءت على فاعله كالعاقبة والعاقبة منصوب على أنه مفعول مطلق بمعدوف  
 تقديره اخص تثنية الاسماء بكون الالف علامة لرفعها خصا وصا بسا على المشهور من جواز  
 حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافا لابن مالك والمراد بالمتنى كل اسم قابض عن اثنين  
 اتفاقا في الوزن والحروف بزيادة اغتنت عن العاطف والمعطوف فخرج بالتبديد الاول نحو  
 العمرين في عمرو وعمر وبه والثاني نحو العمرين في ابي بكر وعمر وبالتالي كلاهما اثنان  
 واثنان اذ لم يسمع كل ولا كلمة ولا اثن ولا اثة وهذه الخرجات ملحقات بالمتنى في اعرايه لانه  
 \* ثم اعلم انه يشترط في كل ما يفتى عند الاكثرين شروط غائية فلهما بعضهم بقوله  
 شرط المتن أن يكون معربا \* ومقدرا منكر اماركا  
 موافقا في اللفظ والمعنى له \* مماثل لم يفتى عنه غيره

كذا في الخامسة فلا يفتى ما كان مبنيا وأما نحو دان وتان والذان واللتان فصيح موضوعه  
 للمتنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين ولا يفتى المتن ولا المجموع  
 على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد ولا يفتى العلم باقيا على علمه بل ينكر ثم يفتى وقد  
 مررت الاشارة الى ذلك في جمع المذكور ولا يفتى ما ركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح

ذكرها كذلك واسقط  
 المصنف الهن هاتين الفقرتين  
 والزجاجة لان اعرايه  
 بالحروف قليلة (واما  
 الالف فتكون علامة  
 الرفع في تثنية الاسماء  
 خاصة) نحو جاهد الزيدان  
 فالزيدان فاعل وهو  
 مرفوع وعلامة رفعه  
 الالف نيابة عن الضمة  
 (واما النون فتكون  
 علامة للرفع في الفعل  
 المضارع اذا اتصل به ضمير  
 تثنية) وهو الالف

واما المركب الاضافي من الاعلام فيستغنى بتقنية المضاف عن تقنية المضاف اليه ولا يبقى مالم يتفق في اللفظ واما نحو الابوان فن باب التغليب ولا مالم يتفق في المعنى فلا يبقى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد السنين تشاذ ولا يبقى مالا تاق له في الوجود فلا يبقى الشمس والقمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فن باب المحذور ولا مالم يستغنى بتقنية غيره عن تثنية فلا يبقى سواء لانهم استغنوا بتقنية معي عن تثنية فقاوا سمان ولم يقولوا سواءن ولا مالم استغنى بلفظ المعنى عن تثنية فلا يبقى اجمع وجمعا استغناء بـ **كلا** وكلاهما أفاده في التصريح (قوله تضربان بالقوقانية) وهو يصلح للمضامين المذكرين نحو انما تضربان يا زيدان والمؤنثين نحو انما تضربان يا هندان والتأنيب في الخطاب ولا تكون الالف فيه الاسما ويصلح للغائبين المؤنثين سواء كانت الالف اسما نحو الهندان تنومان أو حرفا على لغة كلفي البراغيث نحو تنومان الهندان والتأنيب في الخطاب ففيه أربع صور (قوله ويضربون بالتحسانية) للغائبين المذكرين اسما كانت الالف نحو الزيدان يضربان أو حرفا نحو يضربان الزيدان على لغة الالف ففيه صورتان (قوله تضربون بالقوقانية) خاص بجميع الذكور والحاضرين نحو انتم تضربون ولا تكون الواو فيه الاسما ففيه صورة واحدة (قوله ويضربون بالتحسانية) يلحق الذكور والغائبين سواء كانت الواو فيه اسما نحو الزيدون يضربون أو حرفا نحو يضربون الزيدون على تلك اللغة ففيه صورتان (قوله المخاطبة) هذا البديليان الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون يصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يمتزج عنه (قوله نحو تضربون) ولا يكون الامدوا بالياء القوقية ولا تكون الياء فيه الاسما ففيه صورة واحدة فجملة الافعال باعتبار ما تقدم عشرة وان تطرا الى انه قد يغلب مذكرا على مؤنث أو مخاطب على غائب أو بالعكس والى انقسام المؤنث الى حقيقي التأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور (قوله ثبوت النون) أي النون النابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله والنصب) أي من حيث هو الى آخر ما تقدم (قوله أخت القصة) أي مشاركتها في مطلق التحريك أي التحرك فلا يردان وصفها التحرك وان التحريك فعل المتكلم (قوله لبعده المشابهة فيها) أي لضعف المشابهة في الحذف فالضمير في قوله فيها ارجع للهدف وأنه لا كتاب مرجعه وهو الحذف التأنيث من المضاف اليه وهو النون في قوله بحذف النون أو يقال أنت باعتبار ما له الامة (قوله مواضع) جمعه باعتبار الافراد الشخصية والافالاف والكسرة وحذف النون ليس اكل منها الاموضع واحد (قوله الاول في الاسم) تقدم ما فيه ولا فرق في الاسم المفرد بين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب ومقدوره للتعدا والمناصفة منصرفا أو غير منصرف أشار الى بعض ذلك بالامثلة ومثله رأيت غلاما وقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب ولا يخفى اعراجه (قوله في جمع التكسير) أي الجمع المكسر ويعني به مجمل ما قبله كما اشار الى بعض ذلك بالامثلة (قوله في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الاخر أو معته (قوله اذا دخل عليه فاضرب) لا حاجته

نحو تضربان بالقوقانية ويضربان بالتحسانية (أو ضمير جمع) المذكور هو الواو نحو تضربون بالقوقانية ويضربون بالتحسانية (أو ضمير المؤنثة المخاطبة) وهو الياء التحسانية نحو تضربين وتسمى الافعال الخمسة وهي مرفوعة بالعلامة ورفعها بثبوت النون تأنيب عن الضمة (والنصب لخمسة علامات الفضة الواو الالف والكسرة والياء وحذف النون) تقدم الفضة لانها الاصل واعقبها بالالف لانها انشأ عنها وثلاث بالكسرة لانها أخت الفضة في التعريف وأعقبها بالياء لانها أخت الكسرة وختم بحذف النون لبعده المشابهة فيها ولكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها (فاما الفضة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) الاول في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا وعبد الله والفتى (والموضع الثاني في جمع التكسير) نحو رأيت الزيد والهنود والاسارى والعساذري (والموضع الثالث في الفعل المضارع

أذا دخل عليه ناصب ولم يصل بالتحذير ثم تقدم في علامات الرفع نحو لن يضرب ولن ينجس (وأما الالف  
فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو رأيت ٢٧

اليه لان الشئ لا ينصب إلا بنصب الأبناب لكنه ذكره توضيحا وليذكره في نظائر هذا الموضع كقوله  
بذكره هنا طلب الاختصار وكان الأولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله فاعلموا الصفة  
فتكون علامة الرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك اذا دخل عليه رافع ويكتفي بذلك عن  
ذكره في نظائره (قوله) مما تقدم في علامات الرفع وهو ما يوجب بناء أو ينقل اعرابه  
وهو نون التوكيد بضمها ونون النسوة والاثني وواو الجماعة وياء المخاطبة فان دخل  
عليه الناصب وكان متصلا به نون النسوة كان اعرابه محلا لنحو ولا محل لهن ان يكن (قوله)  
المتقدمة) اشابه الى ان ألقى الأسماء العهد الذي كرى (قوله) وما شبه ذلك (قديقال لافائدة  
لمع قوله أولا ونحو رأيت ابنا وأجيب بأن نحو فاذا عدم الحصر في الذهن وهذا أفاد عدم  
الحصر في الخارج أو بالعكس وقول الشارح من نحو رأيت الخ بيان لما اشبهه ولا موقع  
للفظ نحو هنا لانه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتهما واجيب بأن ذكرها باعتبار كل فرد  
واحد من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت حاكم من بقية أخواته وكذلك نحو رأيت  
فلك من بقية أخواته وهكذا ولو اسقطها وقال من رأيت حاكم الخ لكان أحسن (قوله)  
فالسماوات مفعول به أي عند الجمهور وقوله وقيل مفعول مطلق أي عند الجرجاني  
والزمخشري وابن الجايب وصوبه في الغنى ووضعه بأن قال المتعول به ما كان موجودا  
قبل الفعل الذي عمل فيه ثم وقع القاع له فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان  
موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل بجمعه  
وان كان ذاتا لان الله تعالى موجود للأفعال والنون جميعا والجمهور لا يشترطون هذا  
الشرطو باتفاق القولين نصب السماوات ونحوها بالكسرة وهذه احكامه تأخير الاعراب عن  
حكاية القول الثاني وهذا ان القول ليسا مختصين بجميع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة  
بل جاريان في نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة اظاهرة \* ثم اعلم انه انما نصب ما جمع  
بأنف وتام يزيد بن بالكسرة جلالا للنصب على البحر كما فعلوا ذلك في أصوله وهو ما جمع بالنون  
والنون يلتحق الرفع بالاصل ولم يعربوه بالحروف كاسله لانه ليس في آخره حروف تصلح  
للاعراب بخلاف أصوله \* واعلم ايضا ان هذا الجمع يطرد في ستة أشياء منظومة في قول  
الشاطبي في شرح الألفية

وقه في ذي التا ونحو كرى \* ودرهم مصغر وصعرا  
وزينب ووصف غير العاقل \* وغير ذا مسلم للناسل

(قوله في التثنية) أي المثنى (قوله) وأطلق الجمع الخ) اعتذار عن إطلاق الجمع مع كون المراد  
جمع المذكر السالم وقوله لكونه على حد المثنى أي طرقت في الاعراب بالحروف وفي ان آخر  
كل منهم ما نون تحذف للاضافة (قوله لانه الخ) أي لابل ان المثنى شريك جمع المذكر السالم  
في الاعراب بالحروف (قوله بثلاث النون) أي بالنون الثابتة (قوله وتقدم انها كل فعل  
مضارع الخ) فيه نسمح لان الذي تقدم قوله وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل

الخمس (التي رفعها اثبات النون) وتقدم انها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا وغير جمع نحو لن  
يفعلوا ولن تفعلوا ووضعوا المؤنثة المخاطبة نحو لن تفعل في هذا منصوب به بلى وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة

المضارع اذا اتصل به ضمير تنبيه الخ ولم يتقدم انها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك  
 (قوله وللنقص) الاسم على (قوله لانها الخت الكبيرة في التحريك) أى مشاركتها في  
 التحرك فأطلق التحريك على التحرك من اطلاق السبب على المسبب (قوله مواضع تخصصها)  
 الجمع باعتبارها لافراد الشخصية والافاق المحقة ليس لها الاموضع واحد وهو الاسم الذى  
 لا ينصرف (قوله المنصرف) أى حقيقة كزيد أو كمال وهو غير المنصرف اذا اضيف  
 أو اقترن بالبناء على انه باق على منع من الصرف سواء ظهر اعراب ذلك الاسم كزيد أو قدر  
 للقتل أو التعذر أو المناشبة كدورت بالقاضي والفقى وغلامى (قوله وهو الاسم المتكسر  
 الا يمكن) يحتمل أنه تعريف للمنصرف من حيث هو سواء كان مفردا أو جمع تكسير  
 ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفه بالاعمال لم يحمل الاسم في التعريف  
 على المفرد وقد أجازته المتكثرون لانه يستفاد به التمييز في الجملة والاسم المتكسر هو العارى  
 عن شبه الحرف فلم يبين والامكن الزائد في التكسر وهو العارى عن شبه الفعل فلم يجمع من  
 الصرف واعلم ان أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن وهو الاسم المعرب المنصرف وممكن  
 غير أمكن وهو المعرب غير المنصرف ولا يمكن ولا أمكن وهو المبنى كالمضمرات واهماء  
 الاستفهام (قوله لدخول تنوين الصرف عليه) الاولى أن يقول للعوق تنوين الصرفه  
 لان الدخول يكون في الازل والتنوين في الآخر وإضافة تنوين الى الصرف من إضافة  
 المسمى الى الاسم أى التنوين المسمى بالصرف وما ذكره من أن الصرف هو التنوين أى تنوين  
 التمكن كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين التمكن هو مذهب المحققين الذى أشار اليه  
 ابن مالك بقوله

الصرف تنوين أى مينا \* معنى به يكون الاسم أمكنا

وقيل هو الجرمع التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكن والعوض والمقابل صرف (قوله  
 وجمع التكسير المنصرف) أى حقيقة كما مثل الشارح أو كما قد دخل غير المنصرف مضافا  
 نحو اعتكفت في مساجدكم أو مقررونا بالحق وأنتم عا ككون في المساجد بناء على ما تقدم  
 في المفرد هذا ولم يقل المصنف في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر زيادة  
 الايضاح للمبتدى لانه ربما يتوهم ان المنصرف مجموعهما (قوله وسياق ان غير المنصرف)  
 أى من النوعين المفرد وجمع التكسير (قوله ولا يكون المنصرفا) ولذا لم يبقه المتن  
 بالمنصرف كما فعل فيما قبله (قوله اذالم يكن علما) هذا قيد قوله ولا يكون المنصرفا ولقاتل  
 ان يقول لا ضرورة الى هذا القيد لان ما جعل علما صام مفردا والكلام في الجمع ثم يصح اطلاق  
 الجمع عليه باعتبار أصله (قوله فان كان علما الخ) فهو عرفات علما موضع الوقوف وأذرعان  
 قريه من قرى الشام واختلاف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق  
 فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يتخذ تنوينه لانه في الأصل للمعاقلة  
 فاستحب بعد التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية  
 مرعاة للجمع ويترك تنوينه مرعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف  
 فيترك تنوينه ويمجره بالفتحة مرعاة للتسمية فقط فالاول راي الجمعية فقط والاخير راي

(والنقص ثلاث علامات  
 الكبيرة والنحو الفتحة)  
 تبدأ بالكسرة لانها الأصل  
 وتنتي بالاعلاما فيتم وانتم  
 بالفتحة لانها اخت الكسرة  
 في التحريك ولكل من هذه  
 العلامات الثلاث مواضع  
 تخصصها فأما الكسرة  
 فتكون علامة للنقص في  
 ثلاثة مواضع (الاول في  
 الاسم المفرد المنصرف)  
 وهو الاسم المتكسر  
 الا يمكن نحو مروت يزيد  
 وسمى منصرفا لدخول  
 تنوين الصرف عليه وهو  
 المسمى بتنوين التمكن  
 (و الثاني في جمع  
 التكسير المنصرف) نحو  
 مروت يزيد وهنود  
 وسياق ان غير المنصرف  
 يفتح بالفتحة (و الثالث  
 في جمع المؤنث السالم) ولا  
 يكون الا منصرفا فهو  
 مروت بالهندسات اذالم  
 يكن علما فان كان علما جاز  
 فيه الصرف وعلمه واما  
 البفتحة كون علامة  
 للنقص في ثلاثة مواضع

التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصب بالكسرة وراعى اجتماع  
العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة  
وقضية ذلك كما قال بعضهم انه لو سمي به مذكر كان سمي رجل عملت انهم يصرفونه  
وقدرى بالغايات الثلاث قوله

تنويرتها من أذرعها واهلها \* ينزب أدنى دارها تنظر على

(قوله المعتلة) أى التى آخرها حال الاضافة حرف علة وانما قلنا حال الاضافة لانه لا يراد عليه  
قوة فان آخره حال الافرادها واصله قوة ففتح الفاء عند سبويه والليل وبضمها عند القراء  
وعلى كلا القولين هو باسكان الواو (قوله المضافة) أى الى غير ما المتكلم (قوله في التنبيه  
مطلقا) أى سواء كان لمذكر او مؤنث (قوله السالم المذكر) أى قال في الجمع العهد المذكور  
والقربة على ذلك ذكره مع التنبيه كما مر (قوله في الاسم الذى لا ينصرف) سواء كان  
مفردا أو جمعا مكسرا ظاهر الاعراب او مقدره وضابطه انه المشابه للقول في اشتقاله على  
عنتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين مرجع احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى او على  
فرعية تقوم مقام عنتين وذلك ان الفعل فيه علمتان فرعيتان احدهما ترجع الى اللفظ  
وهى اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمستحق فرع المشتق منه واما عند  
الكونيين فالعلة اللفظة شبه التركيب لان الفعل يدل على الحدث والزمان والتسمية والاسم  
يدل على الذات فقط والتركيب فرع المفرد كذا في الحاشية ومثله في حاشيته على الاشموني  
وتعقبه ابن سم نقل عن العلامة الدوشى حيث قال وفيه تأمل لان التركيب جاء بالفعل من  
حيث المعنى اه والثانية ترجع الى المعنى وهى احتياجه الى الفاعل فى الافادة وما يحتاج  
فرع ما يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فاذا شابه الاسم فى اشتقاله  
على مطلق عنتين الخ وليس المراد فى اشتقاله على عين العنتين القتين فى الفعل منع منه شيان  
ممنوعان من الفعل وهما الكسرة والتنوين وبوصف العنتين بالمعتبرتين اندفع ايراد نحو هذا  
اذا صرف مع ان فيه الفرعيتين أى لانهما ليستا معتبرتين لا تتقاع بهض الشروط حيث قد  
كاسباقي فالو كانت العلمتان من جهة اللفظ فقط نحو أجمال بالجمع تصغير اجمال جمع  
جل ففيه فرعيتان فان المجموع فرع المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما من جهة اللفظ  
او كانتا من جهة المعنى فقط نحو حائض وطامت فى كل منهما فرعيتان التأنيث وهو فرع  
التذكير والوصف وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم تمنع منه الكسرة ولا  
التنوين لانه لم يصير بذلك كامل التشبه بالفعل ثم اعلم ان حاصل العمل الموجبة لمنع الصرف  
نوع الاولى صيغة منهجى الجوع والثانية التأنيث وهو ثلاثة أنواع تأنيث بالالتاق المقصوره  
أو الممدودة وتأنيث بالنساء الظاهرة وتأنيث معنوى كاسباقي والثالثة العرفية ونزدها  
خصوص العلمة لا غيرها من بقية المعارف لهدم مدخلية المظهر والمبهم هناك لكونهما مبدئين  
والكلام فى المعربات ولجعل ذى الاضافة او اللام غير المتصرف فى حكم المتصرف والزابعة  
الجهة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة الالف والتنون والسابعة العدل والثامنة  
التركيب والتاسعة الوصف وان من هذه العلال ما يقوم مقام عنتين فيستعمل بالمانع مفردة

الاول (فى الاسماء الخمسة)  
المعتلة المضافة نحو ممرت  
بأبيك واخيك وجيبك  
وفيك وذى مال فهذه  
مختصة بالباء الموحدة  
وعلاوة خفضها بالانابة  
عن الكسرة (و) الساق  
فى التنبيه) مطلقا نحو  
ممرت بالزبدن والهندن  
فالزبدن والهندن مختصان  
بالباء الموحدة وعلاوة  
خفضهما بالانابة  
ما قبلها المكسور ما بعدها  
نيابة عن الكسرة  
(و) الثالث فى (الجمع)  
السالم المذكر نحو ممرت  
بالزبدن فالزبدن مختص  
بالباء الموحدة وعلاوة  
خفضهما بالانابة  
ما قبلها المقطوع ما بعدها  
نيابة عن الكسرة



وهو شسان صيغة منتهى الجوع والف التائيت المقصورة أو الممدودة اما وجه قيام الاول  
مقام علتين فلا ان كونهما بمنزلة علة وهي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالذلة على  
الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ نفسه فرعية اللفظ بوجهه عن  
صبيغ الاتحاد العربية واما وجه قيام الثاني مقامهما فلا أنه زيادة العلة على التائيت لانه  
ايضا ما هي فيه فلا يقال في جوارحه ولا في حبل فالتائيت بمنزلة علة وهي من جهة المعنى  
والزوم بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ كذا في الحاشية والتي في الحقي على الاشتقاق  
ان التائيت بمنزلة علة ترجع الى اللفظ ولزوم علامته علة ترجع الى المعنى وان منهما ما لا يستعمل  
بالنوع بل بالذمة من علة ثالثة معه وهي السبعة الباقية وبعض الثامنة وهو التائيت السبعة  
والتائيت المنعوى وهما على قسمين مانع مع الوصفية ومانع مع العلية ضرورة ان  
الوصفية والعلمية لا يتسمان لتناقض مدلولهما فان مدلول العلية الذات ومدلول الوصفية  
حالة من أحوالها فينتج مع الوصف ثلاثة أسماء العدل كثنى وثلاث ووزن الفصل كما هو  
وزيادة الالف والنون كسكران وينع مع العلية هذه الثلاثة كهمز وزيد وعثمان وثلاثة  
أخرى وهي الهمة كإبراهيم والتائيت كطلحة وزينب والتركيب كعدي كبر اذا علمت ذلك  
علمت ان نسبة كل واحدة من هذه العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجازا ذ كل واحدة  
جزء علة فالعلة التامة الموجهة لمخرج المرفع علتين او واحدة تقوم مقامهما كما قاله  
بعضهم وقد أشار الشارح لمعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان على صيغة منتهى الجوع الخ  
(قوله وهو ما كان الخ) أى الاسم الذى لا يصرّف المشتق على علة تقوم مقام علتين كما كان  
الخ أى هو الذى وجد على وزن صيغة أى هيئة منتهى أى أقصى الجوع أى الذى لا يمكن  
ان يجمع جمع تكبير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة مثلا كلب يجمع على أكاب  
ثم يجمع أكاب على أكاب وكذلك نعم يجمع على أنعام ثم يجمع أنعام على أناعيم وأكاب  
وأنعام لا يجمعان بعد ذلك فهما على صيغة وقفت عندها جوع التكسير وقولنا لا يمكن  
ان يجمع جمع تكسير لا ينافى امكان جمعه جمع سلامة فخواصا واحبات جمع صواب  
فصواب لا يجمع جمع التكسير بعد هذه الصيغة التى هو عليها وان جمع جمع سلامة على  
صوابات وانما لم يكن الجمع جمع سلامة ضارفا في دعوى ان صيغة صواب مثل بافت  
أقصى صيغة الجوع مع انه قد في من الصيغ صوابات جمع سلامة فلم تبلغ صواب  
أقصاها لان جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يطل نهاية الجمعية على جمع التكسير فهو  
بسبب ذلك كالعلم وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفا  
كساجدا وثلاثة اوسطها ساكن كصايح ولا فرق بين ان يكون أولهما كأم مثل او  
غيرها كصوامع وقناديل وسوا حذف منه الآخر كالناقص من الصيغة الاولى نحو  
جوار اول او الحرف المشدد بغيرين فنحود اب من الصيغة الاولى ونحو بخا في جمع بخني من  
الثانية وبقواتنا كل جمع مكسر خرج نحو تدانى ونوائى فانه ما مفردان مصدران لتدانى  
ونوائى وبقواتنا اوسطها ساكن خرج طواعية وكرامية وهما خارجان بالجمع أيضا لانهما  
مفردان ونخرج ملائكة ونحوه وبعضهم أخرجها بانسراط ان لا يكون في آخر هذا الجمع فاء

(واما الفتحه فتكون  
علامة للتفص في الاسم  
الذى لا ينصرف) وهو  
ما كان على صيغة  
منتهى الجوع فنحود ومرت  
بجاءه وما ينج

التآنيث وقد علم من ضابطه المذكور بشرطه وبقي منه ان لا تلحقه اية النسبة في الجمعية  
 فخرج نحو طغاري نسبة الى طغار بوزن قظام مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسجي بالانطلاق  
 فهو مصر وف لان الياء فيه للنسبة تحقيقا وخرج نحو حواري بالحاء الهجاء والراء بعد  
 الالف وهو الناصر وحوالي وهو المحتمل فكل منهما مصر وف لان الياء فيه ملحقه بياء  
 النسب لانه سمع من العرب مصر وفاقتد فيه الاتساب وان لم يكن منسوباً حقيقة (قوله)  
 او كان محتوما بالالف التآنيث المدودة الخ) ألف التآنيث المدودة عند بعضهم هي الالف  
 التي بعدها همزة وعند بعضهم ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة على هذا فاطلاق المدودة  
 عليه مجاز لان المدود ما قبلها الالهى وهي غنغ مطلقا سواء كانت في علم كزكريا أو مكررة  
 كصبراء أو مفعلة كعمراء أو جمع كأصدقا جمع صديق وصلحوا جمع صالح وأزابع جمع عزيز  
 وآلف التآنيث المقصورة هي ألف لينة مفردة سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالديسة  
 أو مكررة كزكريا أو مفعلة كجبل أو جمع كرضوى وجرى (قوله) أو كان فيسه العلمية والتركيب  
 هذا شروع فيما فيه علمتان والعلمية كون الاسم عالم الكرام مؤنثا والتركيب جعل اسمين  
 بمنزلة اسم واحد وشرط تأنيده منع الصرف مع انضمامه العلمية كونه من جباليس عديدا  
 ولا محتوما بويه فخرج المركب الاضافي فانه يجرى على جرته الثاني بعد التركيب ما جرى عليه  
 قبله من الصرف وء - دمه كغلام زيد وابي هريرة واماجرة الاول فيعرب بالجر كان الثلاث  
 لفظا أو قد بدرا وخرج المركب الاسنادي نحو شاب قرناها وتابشرا فانه بمعنى محكي على  
 حاله قبل العلمية فلم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالعربات كذا قبل  
 ولقاتل ان يقول الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علمانية وان كانت أجزاها معربة  
 وبعد العلمية معربة اعربا بقصد برب الاستئصال الحرف الاخير بحركة الحكاية فتكون من  
 العربات تقديرا لامن المبنيات واذا كان كذلك فينبغي ان يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه  
 لان عدم ظهور الاعراب لا ينافي الانصراف وعدمه كما في عصا وحلي ومومي ويمكن ان  
 يقال الحكاية مانعة من اعتبارها معا واحدا حتى يحكم على الانصراف أو بعدمه  
 وخرج ايضا المركب التقيدى مطلقا التوصيفي وغيره بكلمة الشرط كالحيوان الناطق وان  
 قام زيد علمين وخرج ايضا المركب العددي كخمسة عشر فانه مبنى على فتح الجزأين الاثنى  
 عشر واثنى عشرة فان الجزء الاول منه ما يعرب اعربا بالمتى والجزء الثاني مبنى على الفتح  
 وخرج المزجي المحتوم بويه كسيبويه فانه مبني على الصحيح وقد أشار لشارح الى هذه  
 الشروط بالنال في قوله نحو معدى كرب أى وحضرموت وبعليك فيرفع الجزء الثاني بالضمة  
 وينصب ويجر بالقصة بلاتنوين والجزء الاول باق على حاله من الـ يكون كئثال الشارح  
 أو الفتح كما مثله وهذا هو الانصاع ويجوز فيه الصرف ايضا البناء (قوله) أو العلمية  
 والتآنيث) سواء كان التآنيث لفظيا أو معنويا ما المأنوي فهو ان يكون اللفظ المجرد من  
 التاء والالف ووضو عاني الاصل لمؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقة كما كزنب علم امرأة  
 أو مذكرة حقيقة كما كئثال علم رجل أو يكون في الاصل المذكر ثم جعل علما مؤنثا كزنب علم  
 امرأة وهذا التآنيث انما يكون بسمية ذرة ظاهرة في التصغير وشرطه مع انضمامه

أو كان محتوما بالالف  
 التآنيث المدودة كعمراء  
 أو المقصورة كجبل أو كان  
 فيه العلمية والتركيب  
 المزجي نحو معدى كرب  
 أو العلمية والتآنيث نحو  
 زنب وفاطمة

للعلية واحد من أمور أربعة إما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف كزنب وسعاد لان الحرف  
الرابع ينزل منزلة التانيث وإما تحرك الوسط من حروفه نحو سقر اسم بلهمن لان الحركه  
قامت مقام الرابع القائم مقام التاء وإما كونه أعجميا بكور يضم الجيم وحصل اسمي بلدين  
وأما كونه منقولا من مذ كزنبوزيد إذا سمى به امرأة لانه حصل بثقه الى التانيث ثقل عادل  
ثقة اللفظ كثرة التاء مع ما ذهب سيمويه والجهور فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة  
نحو هند ودعد جاز فيه الوجهان والمنع أجود عند سيمويه وأما التانيث اللفظي فهو أن  
يكون اللفظ ملحقا بآخر علامة التانيث سواء كان موضوعا لمذكر كطلحة وحزرة أو مؤنث  
كفاطمة وإن كان الثاني معنويا أيضا ولا شرط له غير انضمامه للعلية إذا علمت ذلك علمت ان  
أقسام التانيث ثلاثة لفظي ومعنوي كفاطمة علم امرأة ولفظي فقط كطلحة وحزرة على  
رجلين ومعنوي فقط كزنب وسعاد على امرأتين وهذا ظاهر وأعلى رجلين نظر الاصل  
وقد أشار الى ما تقدم ابن مالك بقوله

كذا مؤنث به مطلقا • وشرط صنع العار كونه ارتقي

فوق الثلاث أو بكور أو سقر • أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

وجهان في العادم تذكر اسبق • وجمعة كهند والمنع لاحق

(قوله أو العلية والجمعة) الجمعة كون اللفظ عالما تضعه العرب وشرط منعهما مع العلية أن  
يكون ما هي فيه علم في لغة الجيم قبل استعماله في اللغة العربية علماء وهذا ما جزم به ابن  
الحاجب ووافقنا ما لك وهشام وهو ظاهر قول سيمويه لا يمكن جهور النحويين على أنه  
لا يشترط وإنما الشرط أن يكون عالما في قول استعمال العرب وبه جزم الرضوي وقال لا ترى  
أن قالون اسم جنس في الجيم يعني الجسد ثم نقلته العرب الى العلم فلم يتصرف فيه فصارت غير  
منصرف وشرطها أيضا عند سيمويه وأكثر الحاجة تحرك الوسط ورجحه الرضوي والمتأخرون  
وأما عند ابن الحاجب وجاعة فأن شرط أحد امرين إما تحرك الوسط أو زيادة حروف الاسم  
على ثلاثة قال الأشعري وينحصر في الثلاثي ثلاثة أقوال • أحدها أن الجمعة لا أثر لها فيه  
مطلقا وهو الصحيح • الثاني أن ما تحرك وسطه لا يتصرف وفيما سكن وسطه وجهان • الثالث  
أن ما تحرك وسطه لا يتصرف وما سكن وسطه يتصرف وبه جزم ابن الحاجب • وأعلم أن  
أسماء الانبياء وكذا اللاتكة أجمعة الأربعة من كل منظومة في قوله

هو شعيب صالح محمد • أو ضاعها في الجيم ليست توجد

رضوان مالك تكبر منكر • أمثاله في الحكم ما قد ذكرنا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الأربعة فانها  
منصرفة وكذا أسماء جميع الانبياء لا تنصرف الا سبعة منظومة في قوله

تذكر شعيبان فوا صالحا • وهو اول لو طام شينا محمدا

(قوله أو العلية ووزن الفعل) أي وزن مختص في لغة العرب بالفعل أصالة بمعنى ان لواقع  
وضعه أصالة للفعل ولم يوجد في الأسماء العربية من غير شذوذا لمنة ولا عن الفعل كشم  
بتشديد الميم علم فرس وأما بقم اسم نبت يصبح به معروف فيجمل فلا يضرب في اختمه أص هذا

أو العلية والجمعة نحو إبراهيم  
أو العلية ووزن الفعل  
نحو أحمد

الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الاسم بالعربية وكضرب على وزن المجهول علم رجل من  
غير اعتبار ضمير والابان باعتبار مع الضمير كان من العلم المحكي وأما ذلك بضم الدال وكسر  
الهمزة فتشاذ وقد تقدم أنه أقل ما من غير شفو فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه ان  
يكون في أول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد كما زاد في أول المضارع أى حرف من  
أحرف المضارعة الأربعة نحو واحد ونحمد وتغلب ويشكر أعلام الاختصاص معينة فهي  
ممنوعة من الصرف لانها مبسودة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن في أصل الاسم وهما  
كلام تقيس فاقطره في الحاشية (قوله أو العلية وزيادة الالف والنون) أى زيادتهما على  
سوف الكلم الأصلية فلا منع فيما هما فيه وهما أصليتان كستان أو أحدهما كتيان  
وإذا اجتازت الكلمة أصلا من أصل يقتضى الزيادة وأصل يقتضى عدمها جازا الصرف وعدمه  
نحو شيطان ان كان من شطن معنى بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط شطا اذا  
هلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحس أو الحسن وعنان من العنة أو العقوة (قوله  
أو العلية والعدل نحو عمر) العدل في اللغة للمعان منها تقيض الجو روى في الاصطلاح تحول  
الاسم عن صيغته الأصلية الى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير اعلال ولا الحاق بغير  
بقوات مع اتحاد المعنى المشتق فانه يختلف المعنى فيه وفي المشتق منه فضارب قد خرج عن  
معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف نحو ثلاث فانه لم يتغير عن المعنى التكرارى  
المستفاد من ثلاثة وبقولنا من غير اعلال ما تغير للاعلال كقيام فان اعلاله لم يقوم  
كذهب نقلت حركة الواو الى القاف فصار مقوم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح  
ما قبلها الا ان فائدات ألفا فصار مقام فهذا لا يقال له عدل عندهم لان التغير للاعلال  
وبقولنا ولا الحاق نحو كوزلانه أخرجه عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الحاق بجعفر  
ثم ان العدل نوعان تحقيقى وهو الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديرى وهو الذى  
لا يدل عليه الامنع الصرف فانتهى بفتح الصرف مع الوصفية نحو مشفى وثلاث ورباع  
والتقديرى يمنع مع العلية نحو عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف ولم يكن فيه تقدير سبب  
آخر مع العلية سوى العدل فقد رتب لثلاثه لزم عدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف  
بسبب واحد فقبل انه عدل عن عامر كزمر معدول عن زافر (قوله أو الوصف والعدل) تقدم  
معنى العدل وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها ولو عبر بالوصفية  
بدل الوصف اكان أولى لان تقدير كلامه أو وجه فى الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح  
لان الوصف اسم كما هو فكيف يوجد فى الاسم اذ يلزم عليه ظرفية الشيء فى نفسه وشرط تأثير  
الوصفية منع الصرف مع علل أخرى لاصالة أى أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفية  
أو لا وان غلبت اسميته بعد ذلك فلا يضر أن يراد به ذات معينة مع ملاحظة حالها أو بدون  
تلك الملاحظة بعد ان كان موضوعا للدلالة على ذات مبهمة وحال من أحوالها بخلاف  
العكس وإذا قال ابن مالك

والفريق عارض الوصفية \* كأربع وعارض الاسم

(قوله نحو مشفى) معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ورباع معدول عن

أو العلية وزيادة الالف  
والنون نحو عثمان أو العلية  
والعدل نحو عمر أو كان  
فيه الوصف ووزن  
الفعل نحو أفضل  
أو الوصف والعدل نحو  
مشفى وثلاث ورباع

أربعة أربعة ومثلها مثلث ومربع لان كلاهما معدول عن مكررفان الاصل تعدد اللفظ  
عند تعدد المعنى وتكرره وحيث لم تعد اللفظ علم انه معدول عن مكررواختلفوا فيها  
وراء ذلك الى عشرة وعشر هل جاء أم لا والواجب بحجته (قوله أو الوصف وزيادة الالف  
والنون) تقدم شرط الوصف وهو الاصلة وأما الالف والنون فيه فشرطهما ان لا يكون  
مؤنث ما حمله على وزن فعلة عند الاكرو هو الراجح وقيل الشرط وجود فعل في مؤنثه  
ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا فعلى الاول يمنع من الصرف لاتقاء فعلة الذي  
هو شرط في منع الصرف وعلى الثاني يصرف لعدم وجود فعل في الذي هو شرط ومن ثم  
اختلفوا في رجن اذا تجرد من آل والراجح المنع بناء على الاول (قوله فهذه كلها) أي الاسماء  
الذكورية ونحوها (قوله أو تثل آل) سواء كانت معرفة كقوله تعالى وآبهم عاكفون  
في المساجد أو موصولة كقوله

مأنت باليقظان ناظر اذا \* نسبت بين تم واذا ذكر العواقب  
بناء على أن آل توصل بالصفة المشبهة أو زائدة كقوله  
رأيت الوليد بن يزيد مباركا \* شديدا بعباءة الخلافة كاهله  
ومثلها أم في لغة حمير كقوله

أ أن شمت من تجديريقا نالقا \* تبيت بليل ام ارمدا عتادا ولقا

ثم اعلم ان فيما لا يصرف اذا اضيف أو تبع آل ثلاثة أقوال أحدها ان يكون باقيا على منعه  
من الصرف مطلقا ثانيها ان يكون منصرفا مطلقا ثالثها التخصيل وهو انه ان زالت منه علامة  
فمنصرف نحو باجدكم ربعة فماتا فان العلامة زالت لان الاعلام لا تضاف حتى تشكر وان بقيت  
العلامة فلا نحو يا حسرتكم (قوله وللجزم) هو لغة القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة  
أو الحذف من الفعل المستقبل (قوله علامتان السكون) هو لغة ضد الحركة واصطلاحا  
ما ذكره الشارح (قوله والحذف) هو لغة الاسقاط والقطع والوصل واصطلاحا ما ذكره  
الشارح أيضا (قوله سقوط حرف العلة) أي من الفعل الممثل وقوله أو النون أي من  
الامثلة الخمسة وقوله للجزم أي لاجله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة  
كما ذكره الشارح كان المناسب ان يقول المتن والجزم علامة الحذف ويكون الحذف شاملا  
لحذف الحركة وهو السكون والحذف حرف العلة وحذف النون قلت انه أراد التصريح  
بالمقصود فان قلت علامتان المذكورتان هما نفس الجزم اذهما حذف الحركة أو الحذف  
والجزم هو ذلك فقد جعل الثاني علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال ساقط اما  
على ان الاعراب معنوية فظاهر ان الجزم غير السكون والحذف لان الجزم حينئذ تفسير  
مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وما على ان الاعراب لفظية فالتمييز بالاجال  
والتفصيل (قوله في الخط) أي منه وقوله تعا حال من الواو أي حالة كونها تابعة (قوله  
الاتقاء الساكنين) علة لحذفها في اللفظ وفي بعض النسخ الاتقاء الساكنين وعليها كتب  
الشيخ النبتي حيث قال أي ليس حذفها في الخط لدفع اتقاء أي اجتماع الساكنين وان  
كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك (قوله ومن نحو تلبون فان النون حذفت لتوالي النونات)

أو الوصف وزيادة الالف  
والنون كسكران وهما  
شروط تطلب من المطولات  
فهذه كلها تنقض القصة  
نبأية عن الكسرة فالتصنيف  
أو تطلب ال فانيها حينئذ  
تتخفف بالكسرة على  
الاصول نحو صررت يا فضلكم  
وبالافضل (وللجزم علامتان  
السكون) وهو حذف  
الحركة (والحذف) وهو  
سقوط حرف العلة أو النون  
للجزم واحترق بنحوي  
للجزم من نحو سدد  
الزبانية لان الواو حذفت  
في الخط تعا لحذفها في اللفظ  
الاتقاء الساكنين ومن  
نحو تلبون فان النون  
حذفت لتوالي النونات  
ولكل من السكون  
والحذف

يصل بالآخره شيء فيقول  
 يضرب فيضرب بفعل  
 مضارع مجزوم ولم علامة  
 جزمه السكون والمراد  
 بالصميم الآخر ما لم يكن  
 في آخره ألف ولا واو  
 ولا ياء (واما المحذوف فيكون  
 علامة للجزم) في موضعين  
 الاول (في الفعل المضارع  
 المعتل الآخر) وهو  
 ما كان في آخره حرف علة  
 نحو لم يدع ولم يحش ولم يرم  
 فبدع ويحش ويرم أفعال  
 مجزومة ولم وعلامة جزمها  
 حذف حرف العلة من  
 آخرها ياب عن السكون  
 فالمحذوف من يحش الألف  
 والقصة قبلها دليل على علمها  
 والمحذوف من يدع الواو  
 والضمة قبلها دليل عليها  
 والمحذوف من يرم الياء  
 والكسرة قبلها دليل  
 عليها (والموضع الثاني  
 في الافعال الخمسة) التي  
 رفعها بابتات النون وهي  
 كل فعل مضارع اتصل به  
 ضمير تثنية نحو لم يضربا  
 ولم تضربا أو ضمير جمع  
 المذكر نحو لم يضربوا ولم  
 تضربوا أو ضمير المؤنثة  
 المخاطبة نحو لم تضربي  
 فهذه الافعال الخمسة  
 مجزومة ولم وعلامة جزمها  
 حذف النون نيابة عن  
 السكون (فصل) \*

الاصل لتبيلو وبواوين وفون خفيفة بوزن ترجون حذفت ضمة الواو الاولى للثقل فالتنقي  
 سا كان محذوف الواو الاولى التي هي لام الفعل لاتقاء الباء كتيق وانما لم تحذف الواو الضمير  
 لانها نائب الفاعل فهي عمدة وكله بخلاف لام الفعل فانها جوهرة كلمة وحذفت الجزاء اولي من  
 حذفت الكلمة فصار لتبيلون فادخلت فون التوكيد المشددة وهي بتونين على فون الرفع  
 فاجتمع ثلاث نونات حذفت فون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت فون الرفع التي سا كان  
 الواو والنون المدغمه ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يسامها وهو الضم  
 لسكونه عنها فقبيل لتبيلون ولم تحذف النون لقوات الغرض الذي يجي بها لاجله وهو  
 التوكيد واعراب هذا الفعل ان تقول اللام موطنه للقسم وتبيلون فعل جماعة المذكور  
 المخاطبين مبنى المقبول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الامثال والواو نائب  
 الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد فان قلت قد جمع بين ثلاث نونات نحو التماسجن  
 في الماضي ويجوز في المضارع قلت لما كان فيهما نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز  
 ذلك بخلاف لتبيلون فان الواو الرفع وثنتان للتوكيد فالثلاثة زائدة على اصل الكلمة  
 والثلث انما ليحصل بالزوائد (قوله مواضع) جمع موضع باعتبار الافراد الشخصية فلا يراد ان  
 السكون ليس له الا موضع واحد والمحذوف لموضعان كما تقدم نظيره وانما أراد بالجمع ما فوق  
 الواحد بالنسبة للعطف وغلبه على السكون (قوله ولم يصل بالآخره شيء) أي يوجب بناءه  
 أو يقل اعرايه من نوني النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين خلافا للشيخ الشنوافي حيث  
 اقتصر على الثاني فان الجازم اذا دخل على ما فيه فون النسوة نحو لم يرضعن كان مبنيا على  
 السكون محله جزم (قوله ما لم يكن في آخره ألف الخ) لو اسقط في لكان أولى واظهر لان اثباتها  
 يوهن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة واما كذلك واذا كان حرف العلة هو الآخر يازم  
 على اثباتها ان يكون الشيء ظروفا لنفسه ويجري ذلك في امثال هذه العبارة (قوله حرف علة)  
 أي أصلي فان كان غير أصلي بأن كان بدلا من همزة مقتران القراءات فيقرى من اقراء  
 الضيوف ويوضو ثم دخل الجازم جاز حذفه وترك بناءه على الاعتداد بالابدال وعدمه كما قاله  
 الشارح في شرح الازهرية (قوله وعلامة جزمها حذف العلة) وذلك لان الجازم لما دخل  
 ووجد لا آخر منها سا كلف يمكنه تجديدا للجزم فيه بالسكون وكان ذلك الاخر اضغفه فيها  
 بالحركة تسلط عليه فحذفه نعم او اتصل بالآخر الفعل فون النسوة والتوكيد وجب بقا حرف  
 العلة نحو لم يحشين ولم يرمين ولم يدعون (قوله وهي كل فعل الخ) الاولى اسقاط كل لانها  
 لا افراد والتعريف للماهية لكن لما لاحظ معنى الضابط أتي بها البيان الاطراذ أي التخصيص  
 على كل فرد فرد  
 (فصل) \* هو لغة الساجين بين الشيتين واصطلاحا عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على  
 تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد وهو مصدر يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل وان  
 يكون بمعنى المفعول والمعنى على الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة  
 فاصلة ما بعدها ما قبلها لقيدها عنهما وعلى الثاني مفصلة عتم ما وهذا بالنظر للاصل كما قاله  
 الشبرا ملسي وبالفهم من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالاعلام الجاهدة غير مرامي فيها معناها

أوجهين وحاصله ان يقال  
 (المعربات ضمنان قسم  
 يعرب بالحرركات) الثلاث  
 الضمة والقصة والكسرة  
 أو بالسكون (وقسم يعرب  
 بالحروف) الاربعة الابق  
 والواو والياء والنون  
 أو بالحذف (فالذي يعرب  
 بالحرركات) اجمالاً أربعة  
 أنواع نوع من الأفعال  
 وثلاثة من الاسماء فأنواع  
 الاسماء الثلاثة (الاسم  
 المقدود) نحو جاء زيد ورأيت  
 زيداً وهررت برزخ  
 التكسير) نحو جاء الرجال  
 ورأيت الرجال وهررت  
 فالرجال (وجمع المؤنث  
 السالم) نحو جاءت الهندات  
 لجاءت الهندات وهررت  
 بالهندات (و) نوع الأفعال  
 (الفعل المضارع الذي  
 لم يتصل بأخره مني) نحو  
 يضرب وإن يضرب ولم  
 يضرب (وكهما) أي مجموع  
 الأنواع الاربعة لاجتماعها  
 لتختلف بعض الاحكام  
 في بعضها أي مجموعها (ترفع  
 بالضمة) نحو يضرب زيد  
 ورجال ومؤمنات (وتنصب  
 بالقصة) نحو لن أضرب  
 زيداً ورجلاً (وتحذف  
 بالكسرة) نحو مروى زيد  
 ورجال ومؤمنات (وتجزم  
 بالسكون) نحو لم يضرب

الاصلي فلا حاجة لعله بمعنى فاعل أو مفعول (قوله في ذكر) الحار والمجرور متعلق بحذف  
 صفة لفصل (قوله حاصل) بمعنى محمول أي يحصل الكلام الطويل بالمقدم (قوله من أول  
 باب علامات الاعراب الى هنا) من فيه البيان أي الذي هو أول علامات الاعراب عندنا الى  
 هنا ولا يصح أن تكون من هنا لا يستداه القاية كقولهم مرت من البصرة اذا السير ثابت  
 في المبدأ دون الذ كرنا وأشرت بقولي عندنا الى هنا الى أن المتعلقة بحذف كما أشار اليه  
 بعضهم (قوله غيرنا) مفعول لأجله أي ذكر المصنف ذلك لغير من المبتدئ أي تكثير التعليم  
 له ليسهل عليه وهذا جواب عما يقال التكرير مريب (قوله على عادة المتقدمين) متعلق  
 بحذف حال من ذكر أي حالة كونه جارياً على الخ وهذا جواب عما يقال هل المصنف اخترع  
 هذا المصنوع أو مسجوب به (قوله وحاصله) أي ما تقدم (قوله المعربات قسمان) مبتدأ وخبر  
 وفيه الاخبار بالمتن عن الجمع وصح ذلك مع ان الخبر عين المبتدأ اما لان المراد بالاعراب  
 الجنس الصادق بالثني قال فيه الجنس والقاعدة ان ال الجنسية اذا دخلت على جمع اطلعت منه  
 معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم فالمتن في معنى الجمع  
 فالمطابقة موجودة نظراً للمعنى على حد فاذا هم فربما يقتسمون والحاصل انه لا بد من  
 التأويل في المعربات ليوافق قسمان أو عكسه والمراد جنس المعربات من حيث هي لا بقيد  
 كونها معربة بالحرركات ولا بقيد كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى  
 غيره وكونها قسمين بالاستقراء (قوله يعرب بالحرركات) أي وجوداً أو عدماً فادخل فيه الماعرب  
 بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان الماعرب بالسكون لا يدخل في الماعرب بالحرركات (قوله  
 أو بالسكون) لاجابة اليه لعله فيما يعرب بالحرركات كما تقدم (قوله يعرب بالحروف) أي  
 وجوداً أو عدماً فادخل فيه الماعرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان الماعرب بالحذف لا يدخل  
 (قوله أو بالحذف) أي حذف أحد الحروف الاربعة وفيه ما تقدم (قوله أربعة أنواع) جمع  
 نوع والمراد أربعة أبواب ولفظ أنواع زائد للتوكيد وللمبادرة الى بيان ان المراد بقوله  
 أربعة الأنواع لا الافراد لان الافراد اكثر من ذلك بل لا تقتصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله  
 تعالى على التفصيل حيث لم يكن بقوله فالذي يعرب بالحرركات الاسم المقدود الخ بل اجمال  
 أولاً حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجال ثم التفصيل (قوله الاسم المقدود  
 وجمع التكسير) أي الاما لخلق منهما بالمتن وجمع المذكور السالم ككلا وكما فانه مفرد اللفظ  
 الحق بالمتن في اعرابه ان أضيف لمضمر وكسرتين وبابه فانه جمع تكسير الحق بجمع المذكور  
 السالم في اعرابه (قوله وكهما) المراد الكل الجموعى ولذا قال الشارح أي مجموع الأنواع  
 الاربعة وهذا اذا نظرنا للكلام المصنف بقطع النظر عما استثناء بأن يراد بضمير كهما ما يشمله  
 وانما كان من الكل الجموعى لتختلف عن الحكم المذكور في بعض الافراد الداخلة تحت  
 كل وهو المستثنى فيكون من الكل الجموعى واما اذا نظرنا للكلام المصنف مع اخراج  
 المستثنى من أول الامر بأن يكون المراد بالضمير غيره فيكون من الكل الجمعي لانه ليس هنالك  
 افراد داخلة تحت كل تختلف عن الحكم المذكور لعدم دخول ما تختلف عنهم قال  
 العلامة التنوخي بل يصح ان يراد بالجميع مطلقاً ولا يضر اختلف الذي ذكره الشارح لان





المذكر السالم فيرفع بالواو)  
 نحو جاز زيدون (وتنصب  
 ويحذف بالياء) المكسور  
 ما قبلها المفتوح ما بعدها  
 نحو رأيت الزيد بن وممرت  
 بالزيد بن (وأما الأسماء  
 الخمسة فترفع بالواو) نحو  
 هذا أولك وأخوك ووجوك  
 وقولك وذومال (وتنصب  
 بالالف) نحو رأيت أباك  
 وأخاك ووالدك وذامال  
 (وتحذف بالياء) نحو نظرت  
 إلى أبيك وأخيك وحمك  
 وقمك وذى مال (وأما  
 الأفعال الخمسة فترفع  
 بالنون) نحو يرفعون  
 وتسلمون ويفعلون  
 وتعلمون وتعلمون (وتنصب  
 وتجزم بحذفها) أى يحذف  
 النون نحو لن يرفعوا ولم  
 تسلموا ولن يفعلوا ولم  
 تفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلوا  
 وحاصل علامات الأعراب  
 عشرة أشياء الحركات  
 الثلاث والسكون  
 والاحرف الثلاثة وحذفها  
 للجازم والنون وحذفها  
 للنائب والجازم

(باب الأفعال)

الاصطلاحية (الأفعال)  
 جمع فعل وهي (ثلاثة)  
 لأربع لها

المذكر السالم الخ) ولوسمي به أوجعاً لحق به جازاً عرابيه كاسله وأعرابه كمين في لزوم الياء  
 وظهور حركات الأعراب على النون مع التنوين مالم يكن إجماعاً للامتناع التنوين وأعراب  
 أعراب ما لا ينصرف ككقصرين وجازاً لحاقه بعربون في لزوم الواو والأعراب على النون  
 منونة وجازاً عرابيه كهمرون في لزوم الواو والأعراب على النون غير منونة للعلمية وشبهه  
 الجملة وجازاً لزوم الواو ورفع النون وانقطع على هذا الأخير هل الأعراب بحركات مقدرة على  
 النون أو الواو وفي الشيخ خلافه على التوضيح ان هذا الظاهر من يلزم المثني الألف ويكسر النون  
 ويقدر الأعراب وقضيته ان تقدير الحركات ههنا على الواو قاله ابن قاسم العبادي (قوله)  
 فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها الظاهر هو ظاهر أو تقديره نحو وانهم عندنا ان المصطفين الأخيار وان  
 المكسور ما قبلها) أى لفظاً وهو ظاهر أو تقديره نحو وانهم عندنا ان المصطفين الأخيار وان  
 أصله المصطفين تحركات الياء الأولى وانفتح ما قبلها قبلت ألفها ثم حذفت الألف لالتقاء  
 الساكنين وابتقت فتحة القامد ليلاعلى (قوله) وأما الأفعال الخمسة فترفع الخ) أى في إحدى  
 لغاتها إلى آخر ما مر (قوله) وتنصب وتجزم بحذفها) وقد ورد حذف النون لغرض نصب  
 وجازم نقرأ ونظمه قرئ قالوا أساساً ان تظاهروا فادعجت التاء في الظاهر وفي الحديث  
 لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبيت أسرى وتبيت تدليكي \* شعرك بالعنبر والمسك الذكي

ولا يقا من على ذلك وانما جاز حذفها جلا على أصلها الذي هو الضمة قائم احذف تحقيقاً  
 كقراءة أبي عمرو ولا يمر بكم باسكان الراء وإذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جاز  
 الإثبات مع الفك والادغام وجاز الحذف والمحذوف عند سيوبه ورجحه ابن مالك نون الرفع  
 وأكثر المتأخرين على انه نون الوقاية (قوله) علامات الأعراب) الاضافة بمعنى الاسم على ان  
 الأعراب معنوية ويانية على انه لفظي

(باب الأفعال)

أى هذا باب بيان حقائق الأفعال وانما قدرنا حقائق لانه ذكر حقائق الأفعال بالمثل بقوله  
 نحو ضرب الخ وذلك بنا على ما قاله ابن الحاجب من ان التعريف يقاد بالمثل (قوله)  
 الاصطلاحية) أى لا الأفعال القوية التي هي جمع فعل بفتح الف وهو المصدر رأى الحدث  
 الذي يحذفه الفاعل من قيام أو وقوعاً وغير ذلك لانها لا تقتصر في ثلاثة وأخذ الشارح هذا  
 القيد من التقسيم الى ثلاثة لان ذلك ليس الا للأفعال الاصطلاحية ولان كل قوم انما  
 يتكلمون على اصطلاحهم ولهذا لم يحتج المتن الى التصریح بهذا القيد فالفيه للمعهد الذوق  
 بخلافها في قوله الأفعال ثلاثة الخ قائم المعهد الذي كرى لتقدم مدخولها في الترجمة والمراد بيان  
 أنواع تلك الأفعال لا صبغها لانها لا تقتصر في ثلاثة أى بان أنواعها من حيث زمانها لا بالنظر  
 الى غيره من التجرد والزياة وغيرهما (قوله) جمع فعل) أى بكسر القاء وهو جنس تحت ثلاثة  
 أنواع فكان الاختصار ان يعبر بالمتن المفرد الذي هو الجنس ولكن أراد مزيد البيان للمبتدى  
 ولاجل ذلك ذكر الأفعال ثانياً بالاسم الظاهر والافكان الاختصار أن يقول وهي ثلاثة (قوله)  
 لأربع لها) أخذ الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة لان لام الجنس اذا دخلت على مبتدأ كما

هذا كان منحصرا فيما بعده فالعنى الاعمال منحصرة في ثلاثة كما انهم اذا دخلت على خبر كان  
منحصرا فيما قبله كقولنا زيد الامر قال الشيخ على الاجهوري

مبتدأ بلام جنس عرفا \* منصرف في منحصر به وفا  
وان عرى عنها وعرف ان الخبر \* باللام مطلقا فيما العكس استقر

ودليل المنصرف في ثلاثة ان الفعل ان تأخر التلقظ به عن وقوعه فهو الماضي أو قارن بعض  
وجوده فهو المضارع أو تقدم التلقظ به على الفعل فهو الامر (قوله ماض) قدم الماضي  
على المضارع ثم المضارع على الامر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا  
الماضي بقوله انما امر ما اذا رادوه هو ماض ثم ان يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر (قوله  
وهو ماض الخ) هذا حد لخصوص الماضي وسأني حد لخصوص المضارع والامر واما حد  
مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره في باب الاعراب سابقا لمستوفى فارجع اليه ان  
شئت (قوله يدل على حدث الخ) أى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بأن يكون  
جزءا من ماض حدثنا مقترا بزمان ماض بحسب الوضع بأن يكون الحدث والزمان مقتربين في  
المعنى الوضعى أى فعل فهم منه حدث مقترا بذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض أى ان  
الحدث والزمان اصطفا في الوضع لهما حينئذ نساوى قول بعضهم مادل على حدث وزمان  
كما يأتي فلا يعترض بأنه لا يقتضى دخول الزمان في مفهوم الفعل انتهى فمضى ملخصا  
(أقول) قوله بان يكون جزءا من ماض حدثنا الخ لا يصح لان الحدث المقترا بزمان الماضي ليس  
جزءا من المعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى التركيب بقوله أى فعل فهم  
منه حدث مقترا الخ وإذا كان كذلك فلم يصح قوله قبل أى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية  
بل كان الصواب أن يقول أى دل دلالة مطابقة لان الدلالة على الحدث المقترا بزمان أى  
المصطب معه في الوضع دلالة على تمام المعنى فهى مطابقة لا على جزئه فتكون تضمنية  
وإنما دلالة التضمن هى الدلالة على الحدث فقط أو الزمان فقط هكذا ظهر فتأمل بانصاف  
والحاصل كما قال سبط الرهاوى فى حاشية الجبائى ان الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة  
وعلى أحدهما تضمنيا وعلى الفاعل والمكان التزاما وقبل على كل منهما مطابقة ولم تعرض  
لانسبة مع نصريح غيره بأنه يدل عليها (قوله بزمان ماض) المراد بالماضى المغفوى فلا دور  
فى التعريف ولا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه على المضارع الجزوم بل وأما أختم الان  
دلالة على الزمان الماضي عارضة نشأت من لم أو ما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما  
هو بأصل الوضع (قوله وقبل ناه التائىث الساكنة) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد  
الساكنة أصالة فلا يريد انهم تحركوا بحسب كمال فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقل  
هـ هذه التاء كقول النجيب وجب من جذا وخلا وعدا وحاشا اجيب بأن تلك الافعال قبل  
بالنظر الى أصلها لكن طرأ عليها أنها ألزمت استعمال خاصة لا تقبل معها التاء وذلك انهم  
الترموأند كيرفاعها فان هاء الفعل النجيب يرجع الى ما وهى بمعنى شئ عظيم وفى فاعل خلا  
وعدا وحاشا اختلاف الآتى فى الاستثناء من انه ضمير يرجع الى البعض المفهوم من الكل  
أو المصدر وفاعل حب هو ذا وهو من لامثال وهى لاتغير والعبرة بأصل الوضع فتقوله وقبل

(ماض) وهو مادل على  
حدث مقترا بزمان ماض  
وقبل ناه التائىث الساكنة  
مخصوص بـ (ومضارع)

أى بحسب الوضع (قوله أى مشايه) أشاره الى وجه تشبيته بالمضارع يعنى انه معى مضارعاً  
من المضارعة التى هى فى اللغة المشايه ووجه المشايه انه أشبه الاسم فى أربعة فى الأجرام  
والتخصيص فان يضرب بمحتمل الحال والاستقبال فان قلت الآن تخصص بالحال أو غدا  
تخصص بالاستقبال كقولك درجل والرجل وفى قول لام الابتداء فقولان زيد الميضرب كما  
تقول ان زيد المضارب وفى جريانه على حرركات اسم الضاعل وسكانه كيضرب فانه بوزن  
ضارب والمراد مطلق الحركة لا تخصصاً فدخل فيه نحو يقتل بالقياس الى اسم فاعله وهو  
قاتل ولهذا أعرب دون أخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجع (قوله وهو ما دل على  
حدث مقترن بأحد زمانى الحال والاستقبال) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على  
حدث بأن يكون جرّ معناه حدثاً مقترناً بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث وأحد  
الزمانين مقترنين فى المعنى الوضعى أى فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع  
الخ انتهى بحثى ملخصاً وفيه ما تقدم فرياً من المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع  
اسم الضاعل المستعمل فى زمان الاستقبال نحو أضارب غداً الآن الواضع لم يجعل الزمان  
جرّ معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب ولا يشكّل الفعل المضارع المنفى لم  
نحو لم يضرب فكأن التعريف غير جامع لأن دلالة على الزمان الماضى عارضه والصحيح عند  
كثير منهم أن الجواب أن المضارع مشترك بين زمانى الحال والاستقبال اشتراكاً كلياً كما  
ان الاسم يكون مشتركاً بين المعانى العديدة كالمعين للبصرة والجارية وعين الذهب وغير  
ذلك فيكون موضوعاً للحدث والزمان الحالى تارة وللحدث والزمان الاستقبالى تارة أخرى  
فهو حقيقة فيهما على الاصح عندهم مقترن بزمانين بوضعي وبالنظر الى كل وضع مقترن  
بواحد فقول الشارح مقترن بأحد الخ أى بوضع واحد فيكون جارياً على الراجح (قوله زمانى  
الحال والاستقبال) الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولا أجل ذلك يقال زيد يصلى  
الآن مع ان بعض صلاته ماض وبعضه مستقبل ويعرف أيضاً بأنه المقارن وجود لفظه  
لوجود جرّ معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال لأن وجود لفظه  
مقارن لوجود بعض الكتابة لوجود جميعها والحاصل ان الحال نهاية الماضى وبداية  
المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لأن طرف الزمان جرّ لا يتجزأ والزمان مركب من  
جزأين فصاعداً واذا عرفت ذلك فقوله اسم الحال اسم للماضيه تسامحاً ولأن الزمان  
لا يستقر غرضه عين كذا قال التبتى وناقشه فى الحاشية بقوله وقوله لأن طرف الزمان الخ  
يتأمل مع قوله انه طرفا الزمانين فان الطرفين انسان فتأمل انتهى والاستقبال تقيض  
الاستدبار والمراد الزمان المستقبل أى الآتى (قوله وقبل لم) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه  
والمراد بقبوله لم صحة دخوله عليه وأثرها على غيرها لأنها أشهر عواطفه ولأن لها امتزاجاً  
بتغير معناه الى الماضى حتى صارت بجزئه (قوله وأمر) هو لغة تقيض النهى وجميعه أمور  
واصطلاحاً ما ذكره الشارح (قوله ما دل على طلب الخ) أى فعل دل بحسب الوضع بصيغته  
وقوله على طلب حدث من إضافة الصفة للموصوف أى حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث  
فى زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل أريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة

أى مشايه وهو ما دل على  
حدث مقترن بأحد زمانى  
الحال والاستقبال وقبل  
لم نحو لم يضرب (وأمر)  
وهو ما دل على طلب حدث  
فى زمان الاستقبال

(قوله وجميعه أمور)  
الناسب لقوله تقيض  
النهى أن يقول وجميعه  
أوامر اه معناه

كلا باحة والنهيد (قوله وقبل يا المخاطبة) أي يا الفاعلة وهي اسم مضمرة عند سيبويه  
والجمهور رأى وقبل فون التوكيد نحو اضرب فانه يدل على الطلب بصيغة بحسب الوضع  
ويقبل الياء المذكورة نحو اضربني ويقبل فون التوكيد قسميها نحو اضربني واضربني فخرج  
بقيد الوضع نحو تومنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لانه وان دل على الطلب وقبل  
يا المخاطبة اذ هو بمعنى آمنوا وجاهدوا وبديل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يغفلركم  
ذو بكم الخ فليست دلالة على الطلب بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو لتضرب لانه وان  
قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالة عليه بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب  
فانه لانتهى وهو طلب الترتيل وخرج بقولنا ما دل على طلب ما قبل يا المخاطبة أو فون التوكيد ولم  
يدل على الطلب وذلك المضارع نحو أنت تقومين وخرج به أيضا أفضل في التجب لانه لا يدل  
على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماضٍ أتى به على صورة الامر كما هو  
مقرر في محله وخرج بقيد قبول يا المخاطبة أو الفون نحو دراك وتزال فانه وان دل بالوضع على  
الطلب لا يقبل الياء ولا الفون وكذا نحو ضرب يا زيد بمعنى اضرب زيدا لانه لا يقبل الياء ولا  
الفون وان دل على الطلب ثم ان اخرج نحو دراك وضرب يا هذا القيد محتاج اليه ان فسر  
ما في كلام الشارح بلفظ اعمالي تفسيرها بفعل كانه تقدم فلا حاجة اليه لان الاخراج فرع  
المخول وذلك لا يدخل في الفعل ثم اعلم ان الامر للزمان المستقبل والحال باعتبارين فلا يطاق  
القول بان زمنه مستقبل ولا بأنه حال فزمانه مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه  
لان المقصود حصول مالم يحصل أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبي اتق الله أي آدم ذلك  
وباعتبار الانشاء زمان حالي بناء على ان الانشاء يقع معني بلفظ يقوله في الوجود (قوله  
فالماضى مفتوح الآخر) أي مبني على فتح آخره وقوله أبدا أي في جميع أحواله اما البناء  
فلا نه الاصل في الافعال فلا يستل عن علته وانما يستل عن كونه على حركة وعن كونها قسمة  
وجواب الأول انه أي الماضى أشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كونه يقع  
صفة وصلته وخبروا وحال اقرب عنهما مبنى على حركة لان الحركة أقرب الى الاعراب من  
السكون وجواب الثاني انه مبنى على القصبة تلفظها ونقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع نقلان  
وبناء الماضى متفق عليه واتلاف انما هو فيما بنى عليه على قولين قول بالتهنيسيل وهو انه  
ان اتصل به واو الجماعة بنى على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بنى على  
السكون كضربت والابن بنى على الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني على الفتح في سائر أحواله  
اسكن الفتح اما ظاهر كضرب أو مفعول لا تعذر كرمي أو لثقل كضربت أو للمناسبة كضربوا  
وهذا هو الرابع وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح يحتمل وسأبقى ما فيه ومن المبنى على الفتح  
الظاهر نحو ضرب يا ناعلى ان قصبة الباعلى الاصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل الالف  
فكون من المبنى على فتح مقرر (قوله مالم يصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع صفة ضمير وخرج  
بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالمرفوع منصوب نحو ضربه وضربنا وضربك  
وبالتحرك الساكن ماعدا الواو ونحو ضربنا قبنا وأعلى الفتح كانه تقدم وقوله فانه يسكن يحتمل  
تسكين بناء وهو التبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم وبصرح به كلام ابن هشام

وقبل يا المخاطبة نحو  
اضربني فهذه حقيقة  
الافعال الثلاثة (نحو  
ضرب ويضرب واضرب)  
واما أحكامها (فالماضى  
مفتوح الآخر أبدا) على  
الاصل نحو ضرب وخرج  
وانطلق واستخرج مالم  
يتصل به ضمير رفع متحرك  
فانه يسكن نحو ضربت

في شرح الشذور ويحتمل خلاصه ان البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون ويؤيده  
تعبيره يسكن دون أن يقول فينبى على السكون أفاده المحشى نقلا عن الشخوانى (أقول)  
وسأني أن هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلام الشارح في نقله هذا فيكون في هذا أيضا  
كذلك وانما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكر به ثلاثا في نحو ضربت وجل نحو  
استخرجت طرد الباب عليه أربع محركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير القاعل  
يكتز من الفعل وهو غير جائز لنقل الكلمة الواحدة (قوله وما لم يتصل به واو الجمع فانه يضم)  
يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم كانه تقدم ويحتمل خلافه  
وان البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف واليه ذهب آخرون كانه تقدم ويؤيده ظاهر  
قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لثقله أفاده في الحاشية نقلا عن الشخوانى مع زيادة  
من التنبى (أقول) ان قوله على خلاف الاصل معناه ان بناء على الضم خلاف الاصل في  
البناء لان الاصل فيه أن يكون على السكون كما قال في الخلاصة والاصل في المبنى أن يسكنه  
وهذا يشعر بأمر بناء على الضم حقيقة لا على فتح مقدر وحيد فيكون كلامه ظاهرا في  
الاحتمال الاول كما هو المتبادر من الاستثناء أيضا كانه تقدم خلاف ظاهر كلام المتن واذا  
كان كذلك فينبى حله عليه هنا وفيما تقدم في قوله فانه يسكن لا جمل أن يكون كلامه على  
وترة واحدة فتأمل بانها صاف (قوله عند الكسائي) انما هو الشارح كلام المتن على مذهب  
الكسائي لكونه عبر بالجزم الذي هو من القاب الاعراب فلا يناسب ذلك الامذهب من  
يقول انه معرب وهو الكسائي ومن تبعه ولا يتعين حل كلامه على هذا المذهب بل يصح حله  
على مذهب سيبويه أيضا بان يشال كلامه على حذف مضاف وهو أداة التشبيه تنبيه على  
المبالغة والاصل مثل المجزوم أو يقال معنى قوله مجزوم انه يعامل معاملة المجزوم ويؤيد  
ذلك قول المصنف فيما سبق الافعال ثلاثة وخص الشارح الكسائي بالذم كرمع ان هذا  
المذهب ولغيره من الكوفيين لانه امام أهل الكوفة (قوله تحفيقا) أى تخفيف النطق به  
(قوله خوف الالتباس بالمضارع) أى العصم الاخر حالة الوقف (قوله عند الاحتياج اليها)  
بان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما مثل فان الصاد في ضرب ساكنة فيؤتى بها واصل  
النطق بالسكون ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع انه أيسر من اجلاب همزة الوصل  
محافظة على صبغة المضارع اما اذا لم يفتح الى تلك الهمزة فلا يفتى بها بان كان ما بعد حرف  
المضارعة معركا كيدحرج وتعلم ويقا تل وغير ذلك والعبرة في كونه معركا باللفظ لا بالتقدير  
فلو كان معركا لفظا ساكنا لتقدير نحو تقوم وتبيع فان أصلهما تقوم وتبيع لم يفتى بالهمزة  
فتقول قم وبع (قوله مبنى على السكون) أى على الاصل في الافعال والبناء فان الاصل في  
الافعال البناء الاصل في البناء السكون فلا يستل عن علمها ولا فرق بين السكون اللفظي  
نحو اضرب والتقدير يرقى نحو كرف وغض واشتدوا ضرب الرجل وحل بناء العصم الاخر على  
السكون اذ لم يباشروا التوكيد لغفطا وتقديرا فان بشارته كذلك يبنى على الفتح وما لم يباشره  
نون النسوة فان بشارته يبنى على السكون ولو قال الشارح والامر عند سيبويه مبنى على  
ما يجوز به مضارعه ما لم يتصل به نون النسوة والاقبى على السكون أو نون التوكيد والاقبى

وما لم يتصل به واو الجمع فانه  
يضم نحو ضربوا على خلاف  
الاصل (والامر مجزوم  
أبدا) عند الكسائي  
بلام الامر مقدرة فاصل  
اضرب عنده لتضرب  
حذفت اللام تخفيفا  
لله خوف الالتباس  
بالمضارع ثم أى همزة  
الوصل عند الاحتياج اليها  
وعند سيبويه الامر مبنى  
على السكون ان كان معركا  
الاخر نحو اضرب

وعلى حذف الآخران  
 كان معتلا نحو اخش واغز  
 وارم أو على حذف النون  
 ان كان مستندا الضمير تثنية  
 نحو اضربا أو ضمير جمع  
 نحو اضربوا أو ضمير الموشة  
 المخاطبة نحو اضرب وهذا  
 هو المذهب المنصور  
 (والمضارع ما كان في أوله  
 إحدى الزوائد الأربع)  
 المسماة بأحرف المضارعة  
 (يجمعها) حروف (قولان)  
 أيت بمعنى أدرى كنت  
 وحروف أيت الهمزة  
 بشرط أن تكون للمتكلم  
 وحده نحو أقوم بخلاف  
 همزة أكرم والنون بشرط  
 أن تكون للمتكلم ومعه  
 غيره أو المعظم نفسه نحو  
 أقوم بخلاف نون نرجس  
 والباء المثناة تحت بشرط  
 أن تكون للغائب نحو  
 يقوم بخلاف يامرئ أو التاء  
 المثناة فوق بشرط أن  
 تكون للمخاطب نحو  
 تقوم بخلاف تاتعل فأقوم  
 وتقوم ويقوم وتقوم أفعال  
 مضارعة دلالة الزوائد في  
 أولها على المعاني المذكورة  
 وأكرم ونرجس ويرئ  
 وتعلم أفعال ماضية لعدم  
 دلالة الزوائد في أولها على  
 المعاني المذكورة (وهو)  
 أي المضارع المجرد من  
 التوحيظ ومن التناصب والجازم (مرفوع أبدا) بالعبر من التناصب والجازم ويستقر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب)

على الفتح كالضارع فيه ما لكان أخصر واشمل (قوله وعلى حذف الآخران كان معتلا)  
 مقيد بما إذا اتصل به ألف اثنين أو واو اجمع أو ياء مخاطبة أو نون نسوة أو نون توكيد مباشرة  
 لفظا وتقديرًا فان اتصل به ذلك فقد أثار الحكمه بعد قوله أو على حذف النون لكنه لم يذكر  
 حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم مما سبق وهو انه مع الأولى يبنى على السكون نحو  
 فتعالين واغزون واخشين وارمين ومع الثانية يبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين  
 (قوله المنصور) أي المرضي المقوى على غيره (قوله الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لا زائد  
 بدليل إحدى والأربع بلا تاء فأداه المحشى لكن الاستدلال بالثاني مناقض عما نقله النورى  
 عن النحاة من أن زائدة التاء للمذكور كروت كها للمؤنث انما يجب إذا كان المميز كورابعد  
 اسم السند ما إذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه  
 القاعدة كما صنع المتن حيث قال الأربع بلا تاء يجوز كها فلم يكن حذف التاء من كلام  
 المصنف دليلا على كون المعدود مؤنثا لاحتمال انه مذكور ولم يراع المتن القاعدة فبطل  
 الاستدلال فتأمل بانصاف وانما جمعت زوائد لأن حروف المضارعة ترتبها على حروف  
 الماضي وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما وكانت في المضارع ذون الماضي لأن الصيغة  
 المزيد عليها بعد الجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت صيغة السابق  
 للسابق واللاحق لللاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لأن الزيادة تسبب يستلزم الثقل  
 وهذه الأحرف أخف من غيرها (قوله بأحرف المضارعة) بفح الرأى المشابهة من إضافة  
 السبب إلى الميسبب أي الأحرف التي هي سبب المشابهة ويجوز كسر الراء على معنى أحرف  
 الكلمة المضارعة أي التي ترادف الكلمة تسمى بالاسم (قوله حروف قولان أيت) أقم  
 الشارح لفظه حروف لأن الجامع لهذه الزوائد حروف أيت لا معناه والقوله في الماقول  
 وأيت بدل منه وأعطف بيان والمعنى يجمعها حروف مقولك أيت وأثر المتن أيت على غيره  
 ككأيت ونأيت لما في الذي ذكره من التفاضل فان أيت بمعنى أدرى كنت ولما في تأيت من التشاؤم  
 فانه بمعنى بعدت (قوله بشرط أن تكون الخ) جواب عما يقال انه لا يصح تعريف المضارع  
 بهذه الزوائد لأنها وجدت داخله في أول الماضي نحو أكرم زيد أو فعلت المسئلة ونرجس  
 الدواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرئ الشيب إذا خضبته بالبرأوى الخناء وحاصل الجواب  
 ان هذه الزوائد تدل على المعاني المختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وتزل المتن تقيدها بما ذكر  
 انه كالأعلى الموقوف لأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل  
 بالاستفادة (قوله ومعه غيره) الأولى للمتكلم وغيره والمراد من شاركه في مدلول الفعل البدو  
 بالنون (قوله أو المعظم نفسه) أي العظم بحسب الواقع بقوله تعالى وتريدان عن أو بحسب  
 الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عما فقط تقوم واستعمالها في هذه الحالة مجاز حيث  
 أطلق ما للجمع على الواحد (قوله نرجس) نرجس زهر البصل قل (قوله للغائب) أي  
 لغيبته حقيقة نحو يقوم زيد أو مجازا نحو قد يعلم الله (قوله ويرئ) بالفتح مهموز يقال يرئ  
 الشيب إذا خضبته بالبرأوى الخناء (قوله على المعاني المذكورة) وهي التكلم والعيبة  
 والحضور (قوله المجرد من النونين) أي المجرد من النون الموضوع للأنات وان استعملت  
 التوحيظ ومن التناصب والجازم (مرفوع أبدا) بالعبر من التناصب والجازم ويستقر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب)

في غيرهن كقوله

يمرون بالدهنا خفا عيالهم \* ويرجعن من دارين يجر الحقاب

ومن نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا بخلاف المنفصلة عنه لفظا بألف الاثنين نحو قوله تعالى ولا تتبعنا أبوا ولا الجماعة كقوله تعالى لتبئرن أو يبا الخطابية كقوله تعالى فاماترين وبخلاف المنفصلة تقديرا كقوله تعالى ولا يصدقن فإن واو الجماعة فيه مقدرة فأنهما كالعدم فإن لم تجرد الفعل منهما بأن دخلت عليه نون النسوة فتحو والوالدان يرضعن أو نون التوكيد المقيدة بمصر كان في محل رفع مبنيا على السكون مع الأولى وعلى الفتح مع الثانية وإذا كان مرفوعا محلا مع التوئين فكان المناسب أن يبقى الشارح كلام المتن على عمومه ولا يقيد المضارع بالجر دمه ما والمعنى حيثئذ مرفوع ابتدأ لفظا وتقديرا أو محلا ولعله أشار إلى ذلك المتن بقوله أبدا والصحيح أن رافع المضارع التجرد من الناصب والجازم وإن كان قول الكوفيين ولا يقال إن التجرد على فلا يكون على الرفع وهو جودى لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله وليس هذا بعدى وقبل أن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو البصريين وقبل أنه نفس المضارعة وهو ثعلب وقبل أنه حروف المضارعة ونسب للكسائي واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية لسلامته من النقص بخلاف قول البصريين فإنه ينتقص بنحوه لا تفعل وجعلت أقفل ومالك لا تفعل ورايت الذي تفعل فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فإلم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد اه من الأشعري يعض تغيير وقوله وهو ثعلب رد عليه بأن المضارعة إنما اقتضت أعرابه من حيث الجلة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الأعراب إلى عامل يقتضيه وقوله ونسب للكسائي وجهه حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فيمال عليها وانما يبطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لانهما أقوى منه ورد عليه بأن جر الشيء لا يعمل فيه اه من المدائني عليه (قوله فينصبه) فأئذ ذلك بعد قول المتن ناصب أو جازم الاحتراز عن الناصب الذي لا ينصب بأن أهمل وعن الجازم كذلك ومن الأول قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضا ع برفع يتم في قراءة شاذة وقول الشاعر

أن تقرأن على أسماء ويحكيا \* متى السلام وإن لا تشعرا أحدا

ومن الثاني قوله \* يوم الصليقالم يوفون بالجار \* والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب و جازم اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجاز في غيره فالمراد بالناصب والجازم المتصف بالنصب بالفعل لا ما شأنه ذلك (قوله فالنواصب) لما ذكر حالة الرفع أخذني إلى أن حالي النصب والجزم قد ذكر الناصب والجازم والقائم رابطة لجواب شرط مقد روال فيه للعهد الذي ترى لتقدم ذكره كرمزede والنواصب يصح أن تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب وإن تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا يعين التذكير لا تقدم قرينا وانما تقدم النواصب على الجوازم لأن أثر الناصب وجودى وهو الحركة وأثر الجازم عدوى والوجودى أشرف من العدوى والمراد أثر الناصب الاصلى فلا ينتقص بأن أثره قد يكون

فينصبه (أو جازم) فيجزمه  
(فالنواصب) للمضارع  
وقاها وخلافا

(عشرة) على ما هنا والمتفق  
عليها أربعة (وهي أن)  
المقتوحة الهمزة الساكنة  
النون نصب المضارع لفظا  
أو محلا وهي موصول حرفي  
نسب مع منصوب المصدر  
فلذلك تسمى مصدرية  
مثال ذلك عجبت من أن  
تضرب والتقدير عجبت  
من ضوبك فإن حرف  
مصدرى ونصب واستقبال  
وتضرب فعل مضارع  
منصوب بأن وعلامة  
نصبه الفتحة الظاهرة  
(و) الثاني (لن) وهو حرف  
لنفي المستقبل فتقولن  
نبرح لنن حرف نفي ونصب  
ونبرح فعل مضارع  
منصوب بأن وعلامة  
نصبه الفتحة الظاهرة  
(و) الثالث (اذن) وهو  
حرف جواب وجزاء فتقول  
إذا أكرمك جوابا لمن قال  
أريد أن أزورك فإذا حرف  
جواب وجزاء ونصب  
وأكرمك فعل مضارع  
منصوب بأذا وعلامة نصبه  
الفتحة الظاهرة على الميم  
والكاف مفعول به في محل  
نصب

عدمها كما في الأفعال الخمسة حالة النصب لأن هذا ليس بطريق الإصالة (قوله عشرة على ما هنا) أي عشرة أحرف على ما ذكره في هذه المقدمة وليس المراد أنها ذكرت أكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد أن غير المنصب أي من البصريين لا يرى أنها عشرة ناصبة بنفسها فإن الظاهر من كلامه هنا أن العشرة ناصبة بنفسها عند تعال الكوفيين بخلاف غيره ولا ينافي حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح وفاقا وخلافا لأن المعنى حيث نذكر النواصب ينقسم عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرين أربعة محل وفاق بينهم وبين البصريين وستة محل فيم الخلاف فتأمل ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب ينقسم الشرف على النواصب بغيرها وأطلق على الجميع نواصب (قوله والمتفق عليها أربعة) أي على نصبها للفعل بنفسها أو كون الأربعة متفقاً عليها محل نظر فإن النصب بألف مذهب والصحيح أن الناصب هي وحكي عن التحليل أن الناصب أن بعدها مضمر بل اختلاف فيماعد أن كما قاله أبو حيان ويمكن الجواب بأن المراد الاتفاق عند الجمهور (قوله أن) أي المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقيدها المتن بذلك لأنها المتبادرة عند الإطلاق فخرجت الزائدة وهي التالية للماخو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجروها كقوله كان طيبة نعلواي تميل إلى وارف السلم في رواية الجرويين القسم ولو كقوله

فأقسم أن لو التقينا وأنتم • لكان لكم يوم من الشر مظلم

ونخرجت المفسرة وهي المسبوقه بجملة قيم المعنى القول دون حروفه مخفوقا وحينا البهأن اصنع الفلك وانطلق الملا منهم أن امشوا وخرجت المخففة من الثقيلة وهي ظاهرة (قوله لفظا) أي أن كان معربا وقوله أو محلا أي أن كان مبنيًا كأن اتصل به نون النسوة فتقول النسوة أجهين أن يضربن وفي بعض النسخ والماضى محلا أي نصب الماضى محلا كما قاله ابن هشام خلافا لابن طاهر (قوله موصول حرفي) وهو كل حرف أول مع ما بعده مصدر ولا يحتاج إلى عائد وهي خمسة تنظمها الشهاب السندوبي فقال

وهالـ حـروفـا باصـدار آتـ • وعدى لها خـاصـا صحـ كـاروا

وهاهي أن بالفتح أن مشددا • وزيد عليها كي نخذها وما ولو

(قوله نسبك مع منصوب المصدر) أي تكون آلة في نسبك ما بعده فلا يردان المنسبك ما بعده فاقطع لاهي وما بعده لاهي لأن من حيث العمل وعلمه ثلاثة أحوال فإن وقعت بعده علم أي يقين تعين كونها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن قال تعالى عز أن سميكون منكم مرضى وإن وقعت بعد نطن أي حسب أن تكون المخففة من الثقيلة فلا تنصب الفعل وجاران تكون المصدرية فنصبه وعلى هذا قرئ وحسبوا أن لا تكون فتنة بالرفع والنصب وهو أراج وإن وقعت بعد ما سوى ذلك فهي المصدرية ويجب نصب نحو طمع أن يغفري وأخاف أن يأكله الذئب (قوله اتني المستقبل) أي الانتهاء الحديث في الزمان لمستقبل فاضافة نتي إلى المستقبل من إضافة المطروف للمطرف في اللفظ (قوله حرف جواب وجزاء) أي في كل موضع كما قاله اللويين وقال الفارسي في الأكثر قوله لمن قال أريد أن



أزولنا إذن كرمك فقد أحبطه وجعلت أكرمك جزاء مزيارته أي ان زرتني أكرمك وقد  
 تنحصر الجواب بدليل أنه يقال أحبط فتقول إذن أظنك صادقا إذا لمجازاة هذا إذا شرط  
 والجزاء كما قال الرضي أما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف  
 التلوين في جعل هذا أمنا للجزاء أيضا أي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقت والمراد بكونها  
 الجواب ان تقع في كلام يحجب به عن كلام آخر ملقوظ أو مقدر سواء وقعت في صدره أو حشوه  
 أو آخره ولا تقع في كلام مقضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فبا اعتبارا ملا يستلها الجواب على  
 هذا الوجه مهمت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه  
 جزاء لمضمون كلام آخر وما ذكره الشارح من انها حرف مذهب الجمهور ومقابلته أنها اسم  
 والصحيح أنها بسيطة (قوله وشرط التصب الخ) مفرد مضاف فيم أي شروط التصب الخ  
 وأعمالها مع الشروط ليس واجبا عند بعض العرب فيجوز الفاعل ما عده مع استيفاء الشروط  
 نحو اذن يحلف يا رسول الله بالرفع (قوله ان تكون في صدر الجواب) أي في اول الجملة الواقعة  
 جوابا فان تأخرت الغيبة نحو أكرمك اذن وكذا ان توسلت نحو اذن اكرمك وما ورد من  
 الاعتناء مع التوسط فضرورة (قوله والفعل) أي زمان حدثه بعدها مستقبل فلا يكون  
 فعل حال ولا ماض لان من شأن الناصب ان يخلص المضارع الى الاستقبال لا الماضي والحال  
 ولو كان حال لم تعمل نحو قول التلميح ذلك اذا اظنك كذبا واذا تصدق بالرفع اذ المراد به الحال  
 (قوله متصل بها) أي لا ينفصل بينهما فاصل مضر فلا يضر الفصل بالقسم كقولك

اذن والله نزعهم يعرب \* يشيب الطفل من قبل المشيب

ولا بلا الناقية مع القسم وبدونه كقوله اذا لا اهابك واذا والله لا اهابك جوابا لمن قال غدا آتي  
 اليك وأجاز ابن بابشاد الفصل بالنداء والدعاء كقولك اذا يازيدا كرمك واذا عافاك الله  
 أكرمك واجاز ابن عصفور الفصل بالطرف والجار والجور كقولك اذن يوم الجمعة وفي الدار  
 أكرمك والصحيح المنع اذ لم يسع من العرب شيء من ذلك واذا كان مع اذن حرف عطف لم تعمل  
 الا على قلة قال تعالى واذا الابل يسون خلافتك الا قليلا وقرئ شاذ او اذا الابل يسوا خلقك (قوله  
 كي المصدرية) قيد هذا لك لتخرج كي المختصرة عن كيف كقوله

كي تجفون الى سلم وما نثرت \* قتلاكم ولفي الهمة تضطرم

فان الفعل بعدها مرفوع وتخرج التعليلية فان الناصب للفعل ان مضمره بعدها هي كما  
 ذكره الشارح وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله وهي الداخلة على الام لتعليل الخ  
 وهي متعينة المصدرية في الحالة الاولى اعني اذا ذكر الام قبلها ولا يصح في هذه الحالة  
 ان تكون لتعليل لتلايدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز عنه أما في الحالة الثانية  
 أعني اذا لم تذكر قبلها الام فان قدوتها كانت مصدرية أيضا والا كانت تعليلية كما ذكره  
 الشارح كما انها تعليلية أيضا اذا تقدمت هي على الام نحو جئت كي لاقرأ كي حرف تعليل  
 وجروا الام نو كيد لها وان مضمره بعدها وانما استع أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها في  
 هذه الحالة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة اذ لم تنب زيادتها في غير هذا  
 الموضع حتى يحمل عليه وكذا تكون تعليلية أيضا اذا تقدمت هي على أن نحو جئت كي أن

وشرط التصب إذا ان  
 تكون في صدر الجواب  
 أو الفعل بعدها مستقبل  
 متصل بها ولا يضر فصله  
 منها بالقسم (و) الرابع  
 (كي) المصدرية وهي  
 الداخلة على الام لتعليل  
 لفظا نحو كيدنا أو  
 تقديرا نحو كيدنا أو  
 غير القرآن اذا قدرت الام  
 قبلها استغناء عنها ببيتها  
 قال الام حرف تعليل وجرو  
 كي حرف مصدرية ونصب  
 ولا حرف نفي وناسو الفعل  
 مضارع منصوب بكي  
 وعلامة نصبه حذف  
 النون فان لم تقدم على كي  
 لام التعليل لا لفظا ولا  
 تقديرا

تكرمى ويمتنع ان تكون مصدرية ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدرى على مثله مع امكان الاحتراز عنه ويحتمل المصدرية والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان نحو جئت لكي أن تكرمى والارجح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بأن لان ان هي الاصل وما كان أصلا في باب لا يكون مؤكدة للغير فالخاسل انها تعين المصدرية في موضع واحد وهو الحالة الاولى المذكورة في الشرح ويحتمل المصدرية والتعليلية في موضعين الموضوع الاول ما اذا تذكر اللام قبلها فان قدرتم ان كانت مصدرية والتعليلية وقد ذكرنا الشارح أيضا والموضع الثاني ما اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان وقد تقدم وتعين للتعليلية في موضعين وقد تقدم أيضا (قوله فكي تعليلية) ايدى الفعل أن ما قبلها سبب حصول ما بعدها (قوله منصوب بأن مضمرة وجوبا) اى كما هو مذهب البصريين وفي بعض النسخ مضمرة جوازا والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب (قوله ولا مكي) المراد بها اللام الموضوعية للتعليل سواء استعملت فيه شغول أو لا فله الخ أو كانت زائدة نحو وأمرنا بالتسليم للرب العالمين أو كانت للصيرورة نحو فالتقطه أى فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا (قوله مضمرة بعد اللام جوازا) محل كون اضمارها جازما لم يقتصر الفعل بلا التافهة أو الزائدة فان اقترن بهما كان اظهارا وجوبا شغولا لا يكون للناس ونحوه لا يعلم أهل الكتاب وانما وجب الاظهار حينئذ يقع الفصل بين المتماثلين والحاصل ان لان ثلاثة أحوال أحدها لزوم الاضمار وهو فيما عدا لام كى \* الثاني لزوم الاظهار وهو مع لام كى اذا كانت مع لا \* الثالث جواز الأمرين وهو مع لام كى اذا لم تكن مع لا نحو أسلت لادخل الجنة ولأن ادخل الجنة ونحوه يعنى دخولك ونسحق من كل ما وقع عطف الفعل فبسه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو أو بالفاء أو بأو أو ثم كما قال ابن مالك وان على اسم خالص فعل عطف \* تنصبه أن تابا واضعفا

(قوله ولا مكي) مصدر مجدد وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الامع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النى مطلقا فهو من اطلاق الخاص واردة العام كما أشار إليه الشارح بقوله اى لام النى وضابطها ما ذكره بقوله وهى الواقعة الخ ولا بد ان يكون فاعل الفعل الذى قبلها والفعل الذى بعدها واحد أى يكون فاعل الكون الذى قبلها والفعل الذى بعدها واحدا كما فى الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا للسكاسى فانه لا يشترط هذا الشرط فقرامة وان كان مكرههم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه لا على الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع ان قرامته يفتح اللام وزرع تزول والصحيح فى خبر الكون الواقع بعد هذه اللام انه محذوف وهذه اللام جارية متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب أن مضمرة فالمصدر المتبكي من ان المصدرية والفعل المنصوب بهما فى موضع جري اللام وهذا مذهب البصريين (قوله المنقبة الخ) اعلم ان ذكر ما لو ذكر كان ويكن قيد خرج بقية ادوات النى حتى لما بقية الافعال حتى النواصب اعدم السماع (قوله حتى الجارية) انما ترك المتقن التمسيد بذلك لانصراف الاسم لها فى هذا الباب فخرجت الابدائية وهى الداخلة على جملة مضمرة ما غاية لشي قبلها كقوله

فكي تعليلية والمصادر بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا والنواصب المتعلق بها استة والاصح ان الناصب بعدها ان مضمرة (و) هى (لام مكي) التعليلية وأضمنت الى كى لانها تتلحقها فى افادة التعليل نحو جئت لك لا تزورك فانه يصح ان تحذف اللام ونعوض عنها كى وتقول جئت لك أن تزورك فازورك منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازا ونسبى هذه اللام لام التعليل (و) الثانية (لام الجود) أى لام النى وهى الواقعة فى خبر كان المنقبة بما وفى خبر يكون المنقبة بل نحو وما كان الله لعبدهم لم يكن الله ليغفر لهم فعنبت ويغفر منصوب بأن مضمرة بعد لام الجود وجوبا وسمت هذه اللام لام الجود لكونها مسبقة بالسكون المنى والننى يسمى بجودا (و) الثالثة (حتى) الجارية

فما زالت القتلى تمج دماها \* بدجلة حتى ما دجلة اشكل

وانما سميت ابتداء لوقوع المبتدأ بعدها قالها واخرجت العاطفة نحو مات الناس حتى  
الانبياء وجاء الخجاج حتى المشاة وهي تعطف بعضا على **ك**كل (قوله المقيدة للغاية) اي ان  
ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها انما بعدها غاية له وهذا هو الغالب فيها وعلامتها حينئذ  
أن يصلح موضعها الى وقوله والتعليل اي ان ما قبلها علة لاجل حصول ما بعدها انما بعدها  
مسبب عما قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ أن يصلح موضعها الى  
وشرط نصب المضارع بعدها ان يكون مستقبلا كما مثل الشارح فان كان سالرا فرفع كقوله  
في حالة الدخول سرت حتى أدخل البلد (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التعليل به لتعليل صحيح  
لان الامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب ههنا ما يكون مفسيا  
الى المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له (قوله والجواب بالقاء والواد) فيه قلب والاصل  
والقاء والواو في الجواب (قوله المقيدة للسببية) اي ان ما قبلها سبب لما بعدها والمراد  
السببية مع العطف لانها مع افادتها للسببية عاطفة مصدر مقدر راعى على مصدر متوهم  
والتقدير في نحو ما تأتينا فخذنا ما يكون منك اتيان فخذيت وكذا يشهد في جميع المواضع  
وبهذا القصد اعني المقيدة للسببية خرجت القاء التي لمجد العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتدرون  
اي فلا يعتدرون والقاء التي للاستئناف نحو اسأل زيدا فيضربك بالرفع اي فهو يجبرك (قوله  
لامعية) اي ان ما قبلها صاحب لما بعدها مجعوعين في زمان واحد فخرجت العاطفة  
والاستئناف (قوله بعد الاجر الخ) يعني أنه لا بد ان يقع كل منهما ما بعده في محض أو طلب  
محض والمراد بالثاني المحض أن يكون خالصا من معنى الاثبات فخرج الثاني المنتقض بالا والمتلو  
بني نحو ما أنت تأتينا لا فخذنا ونحو ما تزال تأتينا فخذنا وبالطلب المحض أن يكون  
بالفعل فخرج الطلب باسمه وبالمصدر وبما لفظه خبر مخصوص فأكرمك وحسبك الحديث  
فينام الناس ونحو سكوتانيمام الناس ونحو ورزقي الله ما لا فأنفقته في الخير فلا يكون لشي من  
ذلك جواب منصوب وهذه المسئلة تسمى مسئلة الاجوبة الثمانية وهي الامر والنهي  
والدعاء والاستقهام والعرض وهو الطلب بلين ورزقي والتضيض وهو الطلب بحسب وازعاج  
والتنقي وهو طلب ما لا طمع فيه اي المستحيل كقوله

ألا ليت الشباب يعود يوما \* فأخبره بما فعل المشيب

أو طلب ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي ما لا فأنجم منه والنهي وزاد بعضهم التبرج وهو طلب  
الامر المحبوب المستعرب الحصول فعليه تكون الجملة تسعة وقد نظم ذلك بعضهم في بيت  
فقال

مر وادع وانهمول واعرض لحضهم \* تمن وارج كذا الذي قد كذبا

وقوله وسأل أراد به الاستقهام (قوله أقبل فأحسن اليك أو وأحسن اليك) أي ليكن منك  
اقبال الى فاحسان أو واحسان مني اليك فالا حسان الواقع بعدها التماس مسبب عن الاقبال  
وبعد الواو واقع مع الاقبال مقارنه وهكذا في كل مثال اه تبتني (قوله وبعد الاستقهام  
نحو هل زبدي الدار فامضي الخ) اي هل يكون حصول زبدي الدار فامض أو وامضاه مني اليه

المقيدة للغاية نحو حتى  
يرجع البناء مني أو للتعليل  
نحو وأسلم حتى تدخل الجنة  
فيرجع وتدخل منصوبان  
بأن مضرة بعد حتى وجوبا  
(و) الرابعة والخامسة  
(الجواب بالقاء) المقيدة  
للسببية (والواو) المقيدة  
للمعية الواو مقيدان بعد الامر  
نحو أقبل فأحسن اليك أو  
واحسن اليك وبعد النهي  
نحو لا تقصص زيدا في غضب  
أو يغضب وبعد العرض  
نحو لا تنزل عندنا فيصيب  
علما أو نصيب علما وبعد  
التضيض نحو هلا أكرم  
زيدا فذكر أو ويشكر  
وبعد الثاني نحو ليت لي ما لا  
فأنصدق منه أو وأنصدق  
منه وبعد التبرج نحو ليت لي  
أراجع الشيخ فيفهمني  
أو يفهمني وبعد الدعاء  
نحو رب وفقني فأعمل  
صالحا أو وأعمل صالحا  
وبعد الاستقهام نحو هل  
زيد في الدار فامضي اليه  
أو وامضي اليه وبعد التنقي

المحض

ويشترط في الاستفهام كما في شرح الشذور ان لا يكون بدالة تلج باجالة اسمية خبرها جامد  
فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه وبخلاف  
أفي الدار زيد فأكرمه لان الظرف ينوب عناب الفعل ولا فرق في الاستفهام بين ان  
يكون بالحرف كقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو بالاسم نحو من ذا الذي يقرض  
الله قرضا حسنا فيضاعفه له أقرئ برغب مضاعفة ونصبه ونحو أين يتك فانزولك متى تسير  
فأراقك وكيف تكون فأحبك وانظر هل هذا التعميم ينافي قولهم السابق يشترط في الطلب  
أن يكون محضاً بأن يكون بلفظ الفعل فان الاستفهام من أقسامه كما تقدم (قوله نحو  
لا يقضى على زيد الخ) أي لا يحكم على زيد بالموت فيموت والمراد في القضاء الموت معاً على ان  
يكون القضاء سبباً للموت فاذا اتى السبب اتى السبب (قوله لكان أوضح) أي وأوضح  
(قوله لا ناصب) والكلام انما هو في عدم الناصب لا المنصوب لكن معناه ناصباً لاشتماله على  
الناصب فهو من مجاز الجاورة (قوله بمعنى الأوالي) والفرق بينهما ان التي بمعنى إلى بالتخفيف  
تقتضي ما قبلها شيئاً فشيئاً والتي بمعنى إلى بالتشديد تقتضي دفعة واحدة وأهذه عاطفة  
مصدر أموت ولا على مصدر مقدور والتقدير لا يكون قتل مني للكافر أو اسلام منه وكذلك  
ما أشبهه وترجأ بالمقدمة بما ذكره والتي لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل فان  
أن تضمير بعدها جواز ان نحو قوله أو يرسل رسولا كما تقدم ويوجد في بعض نسخ الشارح  
زيادة والتي للتعليل نحو لا طيعن الله أو يغفر لي وعليها يسقط الاعتراض عليه بأنه اقتصر  
ولم يذكر هذه (قوله وهي اللام) المراد باللام لا كـ ولام الجود (قوله والجوازم) جمع جازم  
أو جازمة كما تقدم في النواصب وقوله ثمانية عشر لا يعني التذكير لأنه لو أراد التانيث لقال  
ثمان عشر قلنا هو أيضاً (قوله فعلاً واحداً) أي بالاصالة أي بغير تبعية والافتقار بعد الجوزم  
به بالعطف أو غيره وقوله وما يجوز فعلن مبنى على الاغلب والافتقار يجوز فعل واحد أو جملة  
نحو وقالوا هم تاتنا به الآية (قوله ستة) قد يقال ان بنياناً على الظاهر فاذي يجوز فعل  
واحد أو ثمانية لم ولما ولم الامر ولام الدعاء ولا الناهية ولا الدعائية وان بنياناً على  
التحقيق فهي أربعة فعده لها ستة لاوافق الظاهر ولا التحقيق ويجب بأنه نظر إلى الصورة  
الظاهرة فان صورة لم غير صورة ألم وصورة لم غير صورة ألم والصورة لأم الامر ولام الدعاء  
واحدة وكذلك الناهية ولا الدعائية فعده الأربع الأولى أربعة والأربعة الثانية اثنتين ولا يرد  
على المصنف الجزم في جواب الطلب نحو تعالوا أنل لانه ان قلنا ان الجزم بأداة الشرط مقدرة  
وهو الصحيح والتقدير ان تأوا أنل كان داخل في قوله وان أي انظروا وتقدير وان قلنا ان  
الجزم بلام الامر مقدرة كان داخل في قوله ولام الامر أي لفظاً أو تقدير (قوله فلم حرف  
يجزم المضارع) أي غالباً والافتقار رفع الفعل بعدها كقوله يوم الصليفة لم يوفون بالمار  
واختلف في ذلك فقيل ضرورة وقال ابن مالك انه لغة (قوله وينني معناه) أي يدل على استقاء  
معناه التضمني الذي هو الحادث أي على عدم وقوعه من الفاعل وذلك التي امامته بالاحمال  
كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الخ وامانة قطع كما اذا قلت زيد لم يقم أي في الزمن الماضي فيصيح ان  
تقول ثم قام (قوله ويقلبه إلى الماضي) الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل ذلك

نحو لا يقضى على زيد فيموت  
أو ويموت فالجواب بعد  
القاموا أو في هذه الأمثلة  
كلها منصوب بان مضرة  
وجواباً وقال والقاموا أو  
في الجواب لكان أوضح لان  
الجواب منصوب لاناصب  
(و) السادسة (أو) التي  
بمعنى إلا نحو لا قتل  
الكاكفر أو يسلم أو إلى  
نحو لو لم ينك أو تقضي  
حتى فيسلم أو تقضي منصوبان  
بان مضرة بعد أو جواباً  
والحاصل أن أن تضمير  
بعد ثلاثة من حروف الجر  
وهي اللام وكي التعليلية  
وحق وبعد ثلاثة من  
حروف العطف وهي الفاء  
والواو أو (والجوازم  
ثمانية عشر) جازماً وهي  
ثمان ما يجوز فعل واحد  
وما يجوز فعلين فاذي يجوز  
فعل واحد ستة  
(وهي لم) نحو لم يقم فلم حرف  
يجزم المضارع وينني معناه  
ويقلبه إلى الماضي ويقم  
يجزوم ولم وعلامة جزمه  
السكون (و) الثاني (لما)

راجع له بمعنى خدشه في كلامه المستفاد والمعنى ويقلب زمنه الى الزمن الماضي (قوله المرادفة للم) اي التابعة لها فيما تقدم من الامور من كونها مرفوعة بالماضي المضارع للنفي والجزم وللقب الى الماضي وكذا في جواز دخول الهمزة عليها فيما شرب كان في هذه الامور الستة فقط لا مطلقا لافتراقها في خمسة امور \* الاول ان لما لا تقترب باد اقترط فلا يقال ان لما تهم بخلاف لم تقول ان لم ولولم \* الثاني ان مني لما مستمر الثاني الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد لم يتبعه التسليم اي عقب ندمه واذا قلت ولما يتبعه الندم كان المعنى الى وقته هذا \* الثالث ان مني لما لا يكون الا قريبا من الجبال ولا يشترط ذلك في مني لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن \* الرابع ان مني لما متوقع الحصول كقوله تعالى لم يذرقوا عذاب اي وسيد وقوة بخلاف مني لم فلا يقال لما يجمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما \* الخامس ان مني لما جازا حذف لادليل اختيارا نقول قاربت المدينة ولما اي ولما أدخلها ولا يجوز ذلك في لم الاضرورة كقوله

احفظ ودبعك التي استودعتها \* يوم الاعازب ان وصلت وان لم

اذا علمت ذلك فكان الاولى للشارح ان لا يقول المرادفة للم لان المترادفين متحدان في المعنى وما هنا ليس كذلك كما تقدم بل كان يعبر بالماضي كمنه لا ولهاذا عجز بعضهم بالاختية حيث قال ولما أخت لم لان الاختية لا تستلزم الاتحاد في المعنى بل تستلزم المشاركة ولو في شي دون شي وهذا القيد لبيان الواقع لا الاحتراز عن لما الحينية فهو ولما جاء أمرنا ولا عن الإيجابية وهي التي بمعنى الاشوقولة تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الم له لم يحفظ دخولها على المضارع فلا حاجة للاحتراز عنهما (قوله وألم وأما) ظاهر كلامه أنها ما أدان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام التقريرية وهو جلت الخطاب على الاعتراف بأمر استقر عنده ثبوته وأنبه بقول الشارح في ألم وألم المحرف تقرير وجزم فيه نسمح لما عرفت من ان التقرير من الهمزة والجزم من لم وقوله ونشرح مجزوم بألم فيه نسمح أيضا فان الجازم انما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة في الجزم فيقال هو من ذكر الكل واردة الجزم (قوله ولا م الامر) أي ومسمى لام الامر وهو لانه الجازم لأن الاسم الجازم كما هو ظاهر عبارته وقديس قال ان كل حكم ورد على لفظ فهو واردي على معناه الاقرينة والمراد بها الامم الموضوعية لطلب الفعل أمرا كان الطلب نحو لينتقي ذو سعة أو دعاء نحو ليقتض عينا ربك أو التماسا كقولك اسأوك لتفعل كذا أو استعملت في غير الطلب كالتي يراد بها ويحسبها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدده الرحمن ماذا أي فهذا أو التهديد نحو قلن شافين ومن شاء فليد ككفر (قوله المستعملة في النهي الخ) أي الموضوعية لتستعمل في النهي أو الدعاء سواء استعملت فيها نحو لا تفعل أو تأخذنا أو في الالتباس كقولك لتظن غير مستعمل عليه لا تفعل كذا أو في غير ذلك كقولك ابعده لا تطعني فانها هنا للتدبير أو اشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة الى ان قوله في النهي والدعاء صفة لا بتقدير متعلق الظرف معرفة وان كان المشهور بتقدير متعلق الظرف نكرة وان جعل حال أقدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور ونخرج بقوله المستعملة الخ لا الناقية والزائدة وقد جمع عن

المرادفة للم فيما تقدم فهو لما يضرب فلما حرف مجزوم المضارع وينتق معناه ويقبله الى الماضي ويضرب مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون (و) الثالث (الم) فهو ألم تشرح فلم حرف تقرير مجزوم ونشرح مجزوم بألم وعلامة جزمه السكون (و) الرابع (ألم) أختها فهو ألم أحسن البك فالما حرف تقرير مجزوم واحد حرف تقرير مجزوم واحد مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون (و) الخامس (لام الامر) نحو لينتقي (لام الامر) فينتقي مجزوم بلام ذو سعة فينتقي مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه السكون (و) لام (الدعاء) وهي لام الامر في الحقيقة ولا يمكن معيت لام الدعاء فادان نحو ليقتض عينا ربك فليقتض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء (و) السادس (لا) المستعملة (في النهي) نحو لا تفعل فلا حرف نهى وجزم ونحذف مجزوم

دعائية تأذي بخولاتها  
فلا حرف دعاء وجزم  
وتأخذ مجزوم بلا الدعائية  
وعلمة جزمه السكون  
والذي يجزم فعلين اثنا  
عشر جازما (و) هي (ان)  
الشرطية بكسر الهمزة  
ومستحسن النون وهي  
حرف يجزم المضارع لفظا  
والماضي محلا ويقرب  
معنى الماضي الى الاستقبال  
عكس لم نحو ان قام  
زيدت فان حرف شرط  
وجزم وقام فعل الشرط في  
محل جزم بان وزيد فاعل  
قام وقت جواب الشرط  
(و) الثاني (ما) الشرطية  
نحو وما تفعلوا من خير  
يعلمه الله اسم شرط جازم  
وتفعلوا فعل الشرط مجزوم  
بما وعلامة جزمه حذف  
النون ويعلمه جواب الشرط  
وهو مجزوم أيضا وعلامة  
جزمه السكون (و) الثالث  
(من) الشرطية نحو من  
يعمل سوا يجزيه فمن اسم  
شرط جازم ويعمل فاعل  
الشرط مجزوم بمن ويجز  
جواب الشرط وهو مجزوم  
أيضاً بـ ومن وعلامة جزمه  
حذف الالف من آخره  
(و) الرابع (مهما) نحو  
قوله تعالى مهما تأتياه  
من آية تسخرنا بها لتبين  
لنؤمنين

العرب المجزوم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له على حجة ولقلته لم تعرض له  
المصنف (قوله بلا الناهية) اسناد انتهى اليها بما جاز لان الناهية هو المتكلم بواسطتها (قوله)  
والذي يجزم فعلين) أي مضارعين نحو وان تعود وان عدداً وماضيين نحو وان عدتم صدنا أو  
ماضياً ومضارعاً نحو من كان يريد حرث الآخرة تزده في سوره أو عكسه وهو قليل فالصور  
أربعة والأول من الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة بيانية وانما جعل شرطاً لانه علامة  
على وجود الثاني والشرط في اللغة العلامة والثاني من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاه  
تشبيهاً بجواب السؤال ويجزاه الاعمال لانه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد  
السؤال والجزاه بعد الفعل المجازي عليه ويشترط في فعل الشرط أن يكون فعلاً ماضياً  
متصرفاً مجزوماً من قد و غيرهما ومضارعاً مجزوماً من قد والسين وسوف مبتدأ أو متعلماً لم أولاً  
وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلاً صالحاً لان يكون شرطاً فان لم يصلح لقلنا وجب اقتضائه  
بالفام وكان الجواب جملة اسمية والفعل خبر المبتدأ محذوف والقار للربط على الصحيح (قوله)  
ان الشرطية) احتراز عن ان النافية والزائدة والخففة من التثنية فانها لا تجزم والشرطية  
نسبة الى الشرط وهو ناربط فعل بفعل (قوله بكسر الهمزة الخ) أي بالهمزة المكسورة  
والنون الساكنة فهو من اضافة الصفة للموصوف فيهما (قوله وهي حرف) أي باتفاق  
كأنما على الاصح وبقي الادوات أسماء على الاصح فيهما (قوله الضارع لفظاً) أي بشرط  
أن يكون معرباً والا فلا يجزم لمحله كالماضي (قوله الى الاستقبال) أي المستقبل (قوله في محل  
جزم) أي في محل لو وقع فيه فعل معرب كان مجزوماً وما ذكره من أن الجزم لمحل الماضي وحده  
لا محل الجمله هو الصحيح (قوله ما الشرطية) خرجت الزائدة كمنصبت من غير ما ذنب  
والصدرية كقوله

بسر المزمع اذهب اليالي \* وكان ذهابا من لذهابا

والاستقهامية نحو ما هذا وما الشرطية التي الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يفعل ثم  
ضمنت معنى الشرط (قوله من خير) أي بشرط والاقتضار على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء  
اظهار الشرفه فاندفع الاعتراض بأن الله تعالى عال بكل شيء فافادة تخصيص بالخير (قوله)  
يعلمه الله) أي يجازيكم عليه فعبر عن الجلالة بالعلم (قوله فما اسم شرط جازم) محله نصب  
بتفعلوا (قوله وتفعلوا فعل الشرط) فيه مسامحة لان الواو ليست من فعل الشرط بل هي  
فاعل (قوله من الشرطية) احتراز بها عن الموصولة والتكررة الموصوفة والاستقهامية  
ومن هذه موضوعة للدلالة على من يفعل ثم ضمننت معنى الشرط (قوله فمن اسم شرط جازم)  
محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما ولا يرد على  
الاول ان الفائدة متوقفة على الجواب لان وقوعها عليه من حيث التعليل فقط لا من حيث  
الخبرية فتقولك من يقوم لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم  
(قوله مهما) هي موضوعة للدلالة على ما لا يفعل غير الزمان ثم ضمننت معنى الشرط (قوله)  
نحو قوله تعالى أي مقوله وقوله مهما تأتياه الخ بدل من قوله الذي هو معنى مقوله أعطف

فهما اسم شرط جازم وتأتي فعل الشرط وهو مجزوم بهما وعلامة مجزومه حذف الياء أو ما قبله به وبه جازم ومجزوم متعلق  
بتأنيها ومن آية بيان لفهما في موضع نصب على الحال من الها في به وتسعر فعل مضارع منصوب بأن مضمره جواز ابعده  
لام كي والفاعل مستتر فيه وجوبا وناقص قول به وبه جازم ومجزوم متعلق بتسعرنا فبالا فاعرابه الجواب ومانا فية ونحن  
اسمها ان قدرت بحجازية وثلاث جازم ومجزوم ٦٢ متعلق بمؤمنين ومؤمنين في موضع نصب خبر ما وجله فمأخوذ للثبوتين

بيان عليه (قوله فهما اسم شرط) أي على الصحيح كما تقدم ويدل على كونها اسماء عود الضمير  
اليها من به لان الضمير لا يعود الا على الاسماء وعلمها الرفع بالابتداء بمعنى أيما شئ تأتي تاء به أو  
النصب بمعنى أيما شئ تنحصر تأتي تاء به (قوله في موضع نصب على الحال) هذا من اطلاق الكل  
وارادة الجزل ان جملة الجازم والمجزوم ليست حالا وانما الحال الجازم ورفقة وهو آية في كلامه  
تسمح (قوله ان قدرت بحجازية) وهو الراجح أو على انه مبتدأ ان قدرت تسمية (قوله ومؤمنين  
في موضع نصب خبر ما) على جعلها بحجازية أي أو في موضع رفع خبر المبتدأ على انها تسمية  
وظاهر كلامه ان الياء أصلية مع انها زائدة على كلا التقديرين في عبارة تسمح (قوله اذ  
ماتت الخ) تات وأتيامن الأتيان وروى بهما تات وأيا بالياء الموحدة (قوله ما أتت  
أمر به) ما في محمل نصب على المقعولة لتأت وهي اسم موصول وأت مبتدأ وأمر به خبره  
والجمله صلة الموصول (قوله تلف) من أتى اذا وجد يتعدى لمفعولين الأول من والثاني أتيا  
وجله اياه تأمر صلة لمن لا عمل لها من الاعراب (قوله حذف الياء أيضا) وجله اذا ما الخ في  
محمل رفع خبران والكاف اسمها في محمل نصب (قوله وأى) هي بحسب ما تضاف اليه  
فان أضيفت الى طرف مكان فهي طرف مكان وان أضيفت الى طرف زمان فهي طرف زمان  
وان أضيفت الى غيرهما فهي غير (قوله ايا ما تدعوا) أي أي اسم (قوله وما صلة) أي زائدة  
واغما قبل صلة لازمة تأدبا (قوله متى) هي للعموم في الزمان ولا تعمل الا متضمنة معنى  
الشرط دون الاستفهام فان ادخلت في معنى الشرطية فخرج الاستفهامية فحتمى نصراقة  
(قوله متى اضع العمامة الخ) صدره أنا ابن جلا وطلاع الثنايا \* واعرابه أنا مبتدأ وابن  
خبره وجلا مضاف اليه وهو علم منقول من جملة فيكون محكي أو من الفعل وحده فيكون معربا  
اعراب ما لا ينصرف للعلية ووزن الفعل فيكون مجزورا بفتحة مقدرة منع من ظهورها  
التعذرية نية عن الكسرة ويصح أن يكون جلا فعلا ماضيا والفاعل مستتر والجمله صفة  
لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا وطلاع بالجر عطف على جلا وبالرفع خبر بعد خبر (قوله متى اسم  
شرط جازم) ظرف زمان في محمل نصب على المقعولة لوضع (قوله ايان) بفتح الهمزة والنون  
على المشهور وكسر الهمزة لغة سليم وقرئ بها ما اذا وهي اسم موضوع للعموم في الزمان كتي  
وذهب بعضهم أنها التعميم الاحوال (قوله اسم شرط جازم) أي مبنى على الفتح محله نصب على  
الظرفية الزمانية لما تقدم من انها كتي وناصبها الفعل بعدها (قوله وما زائدة) أي لا وزن  
(قوله وكسره عارض) أي الروى (قوله أين) هو والى موضوعان للمكان ثم ضمنا معنى الشرط

في موضع جزم جواب  
الشرط (و) التلمس  
(اذما) كقول الشاعر  
وانك اذا ماتت ما أتت أمي  
به تلف من اياه تأمر ايا  
فاذا ما حرف شرط على  
الاصح وتأت فعل الشرط  
مجزوم وعلامة مجزومه  
حذف الياء وتلف جواب  
الشرط وعلامة مجزومه  
حذف الياء أيضا  
(و) السادس (أي) نحو  
قوله تعالى ايا ما تدعوا  
فله الاسم الحسنى فأيا  
اسم شرط جازم منصوب  
بتدعوا وواصله وتدعوا  
فعل الشرط مجزوم بيا  
وعلامة مجزومه حذف  
النون وفله الفاء رابطة  
للجواب وله جازم ومجزوم  
خبر مقدم والاسماء  
مبتدأ مؤخر والحسنى نعت  
للأسماء وجله فله الاسم  
الحسنى في موضع جزم  
جواب الشرط (و) السابع  
(متى) نحو قوله  
متى أضع العملة تعرفوني

متى اسم شرط جازم وأضع فعل الشرط وهو مجزوم متى وعلامة مجزومه السكون وحذف الياء كسر لا لتقاء  
الساكنين والعمامة مفعول به وتعرفوني جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة مجزومه حذف نون الرفع منه والاصل تعرفوني  
بتوئين الأولى نون الرفع والثانية نون الوضعية (و) الثامن (ايان) بفتح الهمزة نحو قوله \* قايان ما تعدل به الريح تنزل \* قايان  
اسم شرط جازم وما زائدة وتعمل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة مجزومه السكون وتنزل جواب الشرط وعلامة مجزومه سكون  
آخره وكسره عارض (و) التاسع (أين) نحو أيما تكونوا يدر ككم الموت

فأين اسم شرط جازم وناسله وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه **سكون الكاف الأولى والكاف الثانية** في محل نصب على المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلية (و) العائز (أني) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله فاصبحت أني تأتها تستجربها \* تجد حطبا جارا ونارا تابجا فأنى اسم شرط جازم وتأتها فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستجرب يدل منه ويجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون (و) الحادي عشر (حيثما) محو قوله

حيثما تستقيم بقدر ذلك الله شحا حاق غابر الأزمان غيما اسم شرط جازم وتستقيم فعمل الشرط وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (و) الثاني عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس اجلس فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وعلامة جزمه السكون واجلس جواب الشرط وعلامة جزمه السكون أيضا ويجد في بعض النسخ (وإذا في الشعر خاصة) زيادة على الثانية عشر ومثاله اقول الشاعر وإذا تصبكت خصاصة فتجمل فاذا اسم شرط جازم وتصبتك فعل الشرط وعلامة جزمه

كما حينما كذلك (قوله فأين اسم شرط جازم) محله نصب يدرككم (قوله والموت الخ) قال الشيخ عبد المعطى الظاهران تكونوا قامة وأن ظرف مكان متعلق بشكونوا وجعلها التبعي ناقصة وجلة تدرككم الموت في محل نصب خبرها وهو لا يظهر لضياع المعنى حيث دللنا المعنى حيث دللنا أن تكونوا مدر كالموت وهو حال من الجواب فلي تأمل (قوله اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية المكانية والناسله تأت من تأتها (قوله في غابر الأزمان) أي مستقبلا (قوله كيفما) موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين قال بعض السراخ ولم أجدها من كلام العرب شاهد بعد القصص اه وانما تجزى عند البصريين لخالفهم الأدوات الشرطية وجوب موافقة جوابها لشرطها نحو كيفما تجلس اجلس فلا يصح كيفما تجلس اذهب (قوله وإذا) معطوف على ثمانية عشر لعل لا راعى ان ولا على كقوله لان العدد تم بدوتم فهي زائدة على الثانية عشر وخرج بالشعر التثنية فلا تجزم فيه لخالفهم الأدوات الشرطية فانها المحقق والمظنون وان المشكوك والموهوم والتادرو وكذا الباقي (قوله وإذا تصبكت الخ) صدره \* استغن ما أغناك ربك بالغنى

**\* (باب مرفوعات الاسماء) \***

من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة اليبانية أو الاضافة على معنى من وعلى كل تخرج المرفوعات من الافعال لانها ترفع في قوله وهو مرفوع أبدا وقدمها لانها عوالم في الاسماء ورتبة العامل مقدمة على رتبة المفعول وتخرج أيضا المنصوبات والمجرورات وانما بدأ بالمرفوعات لانها العدة وثني بالمنصوبات لانها الفضلة غالبا كالمجرورات والاحترار بغيرها من المنصوب الذي هو عدة في المعنى كفعولى ظن ومن المجرورات الذي هو عدة أيضا في المعنى نحو وكفى بالله شهيدا وثلاث بالمجرورات لانها منصوبة المحل والمنصوب محال دون المنصوب لفظا ثم ان قوله مرفوعات يتحمل ان يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وان يكون جمع مرفوع بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشك على هذا الثاني وجود التاقي العدد لتقدم (قوله سبعة) لا يرد اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس لانها داخله في أخوات كان وان والمراد يا أخوات كان نظائرهما في رفع المبتدأ ونصب الخبر وبأخوات ان نظائرهما في نصب المبتدأ ورفع الخبر (قوله الفاعل) بدأ به لأنه أصل المرفوعات عند الجوهري ولان عاملة لفظي بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي والمقتضى أقوى بدليل انه ينزل

السكون وخصاصة فاعل وتحمل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوابه تقديره أنت وهو وفاعله جلة فعلية في موضع جزم على انها جواب الشرط وقرن بالفاء المقيدة للربط لانه فصل طلب وانما علمت اذا وان كانت شرطا غير جازم لاجل على متى كما أهملت متى لاجل عليها كقول عائشة رضي الله عنها ان أبابكر رجل أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس رواه ابن الجوزي في جامع المساند كما قال ابن مالك \* (باب مرفوعات الاسماء) \* خاصة (المرفوعات) من الاسماء (سبعة وهي الفاعل) نحو فام زيد (و) الثاني (المفعول



العامل المعنوي وهو الابتداء فاذا دخل عليه نهضه وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه باق على ما هو الأصل في المستند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل لا يزوم تأخيرها عن الفعل وقيل هما أصلان وليس لهذا الخلاف غرة (قوله التي لم يسم فاعله) أي لم يذكّر فاعله الاصطلاح بأن ترك ولم يقصدوا بقولنا فاعله الاصطلاح سقط ما يقال كل فعل لم يذكّر فاعله لأن الفاعل الثابت وهي لا تذكروا الاضافه قوله فاعله لا تذكروا ملازمة أي لا تكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الاضافة إلى خبر المفعول فلا يراد ما يقال الفاعل انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت اضافته إلى خبره (قوله وهو) أي التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع (قوله أربعة) الحق اتم خمسة والخمس عطف البيان وله أسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرهقي من أن كل ما كان بدلا لاجازان يكون عطف بيان (قوله على هذا الترتيب) أي في الترتيب لا الترتيب في التقديم عند الاجتماع فانما اذا اجتمعت يقدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخو لزيد (قوله مقدما الأول فالأول) يجوز كسر الدال وقصها والاول منصوب على الاول مرفوع على الثاني وعلى كل لاجابة اليه مع ما قبله من الترتيب

### \*(باب الفاعل)\*

(قوله رحمه الخ) الحمد اما حقيقي وامرسي واما لفظي فالحمد الحقيقي ما يتابع ذاتيات المحدود كقولنا الانسان حيوان ناطق والرسمي ما يتابع الشيء بلازمه كقولنا النمر مانع ينفذ بالزيد واللفظي ما يتأبى بلفظ أظهر مرادف كقولنا القسطنطين الاسد والبر القمح وما ذكره المصنف رسم لان الرفع وكونه مذكور اقبله فله خارجا عن حقيقة الفاعل (قوله ببعض خواصه) جمع خاصة وهي قسمان مطلقة وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى جميع ما وراءه كالخاصة للانسان وضافية وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى بعض اغياره كالخاصة للانسان وهي المرادة هنا لان ما ذكره من كونه مذكور اقبله فله يخص الفاعل بالنسبة إلى بعض اغياره كالابتداء دون بعض كاسم كان وأخواته او التعريف بالخاصة مع انما توجد في غيره كاسم كان وأخواته لان المراد الخاصة الاضافية كما مر (قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما ذكره (قوله الاسم) أي المبرج كقوله تعالى قال الله اني معكم أو الموتى كقوله أولم يكنهم انا أنزلنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجملة اذا أريد لفظها كقوله صدر عني الله حسي والجملة المسمى بها نحو جاتنا بشارا وخرج بقيد الاسم الحرف والفعل والجملة حيث لا تأويل كما تقدم ودخل فيه هي اذا أريد لفظها أو سمي بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا في حقيقةه ومجازا ان استعمل فيما ذكر جميعا أو في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لما ذكره بعموم المجاز وعلى الاول لا يضر أخذه في التعريف لانه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرقية (قوله المرفوع) أي لفظا نحو قال الله أو قد براه كجاء التي والقائى وغلاي أو محلا قال في الحاشية كأن جرحين أو إليه الزائدتين نحو ما جاءنا من بشير ونحو وصكني بالله شهيدا اه وتنبه المحلى بذلك مبنى على ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات

التي لم يسم فاعله) نحو  
نرب زيد بضم الضاد وكسر  
الراء (و) الثالث والرائع  
(المبتدأ وخبره) نحو زيد  
قائم (و) الخامس (اسم  
كان و) اسم (اخواتها) نحو  
كان زيد قائما (و) السادس  
(خبران و) خبر (اخواتها)  
نحو ان زيد قائم (و) السابع  
(التابع المرفوع وهو  
أربعة أشياء) أولها  
(النعت) نحو جاء زيد  
البيكاتب (و) ثانيها  
(العطف) نحو جاء زيد  
وعمر (و) ثالثها (التوكيد)  
نحو جاء زيدا نفسه (و) رابعها  
(البدل) نحو جاء زيدا أخوك  
وسبق تفصيلها في أبواب  
متفرقة على الأثر على هذا  
الترتيب مقدما الأول  
فالأول

### \*(باب الفاعل)\*

وسمى ببعض خواصه تضرعا  
على المبتدئ فقال (الفاعل  
هو الاسم المرفوع) بفعله

الصادر منه وهو قام وقام  
مذكور قبل زيد فاعل منه  
ان الفاعل لا يكون الا  
اسما ولا يكون مع الفعل  
الا مرفوعا ولا يكون  
الا مؤخرًا عن الفعل  
(وهو) أى الفاعل (على  
قمتين) قسم (ظاهر  
و) قسم (مضمر الظاهر)  
يرفعه الماضى والمضارع اذا  
استند الى نائب ولا يرفع  
الا مرفوع الظاهر على عشرة  
أقسام الاول المفرد المذكور  
(نحو قولك قام زيد ويقوم  
زيدو) الثانى اشئى المذكور  
نحو قولك (قام الزيدان  
ويقوم الزيدان) الثالث  
جمع المذكور السالم نحو قولك  
(قام الزيدون ويقوم  
الزيدون) الرابع جمع  
المذكر المكسر نحو قولك  
قام الرجال ويقوم الرجال  
والخماس المفرد المؤنث  
نحو قولك قامت هند  
وتقوم هند والسادس  
المثنى المؤنث نحو قولك  
قامت الهندان وتقوم  
الهندان والسابع جمع  
المؤنث السالم نحو قولك  
قامت الهندات وتقوم  
الهندات والثامن جمع  
المؤنث المكسر نحو قولك  
قامت الهندات وتقوم  
الهندات

ويشكل عليه فروعهم بين الاعراب المحلى والتقديرى بان المانع فى المحلى قائم بحمله الكلمة  
وفى التقديرى بالحرف الاخير وهو فى هذين المثالين قائم بالحرف الاخير فليكن الاعراب  
تقديرى بافهما تأخذه يس على القطر فكان المناسب القتل للمحلى بالمسمى كلوصول واسم  
الاشارة فتأمل وأبهم المتن الراجع ليلكون كلامه مباريا على القولين والصحيح أن رافعه  
ما استند اليه من فعل أو شبهه لا الاستناد (قوله المذكور قبله فعله) خرج به المبتدأ والخبر  
وخبر ان وأخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها لان المتبادر  
من الاضافة فى فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدأ والخبر وخبر ان وأخواتها لان الفعل  
قبلها وليس نائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها فاعلمها الفعل ولا واقعا  
منها وقوله المذكور قبله فاعله أى وشبهه وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل وشبهه اسم  
الفاعل نحو مختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو ضرب زيدو الصقة المشبهة نحو حسن وجهه  
واسم التفضيل نحو ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكعل منه فى عين زيدو المصدر نحو عجت  
من ضرب زيدو اسمه نحو عجت من عطاء زيدو الثاني واسم الفعل نحو هيأت العقيق والظرف  
والجار والمجرور مع اعتقادهما على استيفاه أى وشبهه نحو ومن عنده علم الكتاب وفى الله شك  
والقبيلة فى كلامه المراد بها ما يشعلها فى اللفظ وهو ظاهر وفى التقدير فى دخول نحو وان أحد  
من المشركين استجارك والضمير المستتر كافى وقوم استقم (قوله الصادر منه) هو ليسا خصوص  
المقام فلا يرد نحو مات زيد أو المراد به ضرورة منه تعلقه به ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل  
الراجع بل بيان مدلوله الذى يسببه رفع الفاعل فلا يرد ان الفعل الذى يرفع هو اللفظ أى لفظا  
قام لا الحرف الذى هو الحركة المخصوصة المشار اليه بقوله الصادر (قوله يرفعها الماضى)  
يستثنى منه افعال فى التعجب كأحسن زيدو افعال الاستثناء نحو قام اقوم ما خلا زيدا  
وماعداء او ليس بكرة فانها لا ترفع الا ضميرا مستقرا وجوبا وكذا المضارع (٢) يستثنى منه  
أن لا يكون فعل استثناء يخرج نحو قام القوم لا يكون بكرة لانه لا يرفع الا ضميرا مستقرا وجوبا  
(قوله الخائب) أى شخص غائب مذكرا ومؤنث مفردا ومعنى أوجع (قوله ولا يرفع  
الا مرفوعا) أى استغلا لا يرفع بطريق التبعية كفى قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة  
فان قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر فى اسكن العامل فيه الفعل والعامل فى  
المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف وليس معطوفا على الضمير البارز لانه مؤنث كالمستتر  
وهو لا يعطف عليه وهذا بناء على ان الآية من عطف المفردات وقيل ان زوجك مرفوع  
بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل (قوله وقام الزيدان الخ)  
فيه اشارة الى وجوب تجريد الفعل من علامة التنبيه والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا  
على اللغة النحوية وهناك لفظة لبعض العرب تسميها الكناية بلفظة أكونى البراءة تعلقه  
ذلك نحو قام الزيدان وقام الزيدون وفى النسوة على ان الالف والواو والنون حرف  
دالة على التنبيه والجمع المذكور والمؤنث كاء التانيث الساكنة والفعل مسند للظاهر لا على  
ان الفعل مسند للالف والواو والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والا كان ذلك على اللغة  
النحوية (قوله قامت هند وقامت الهندان) فيه اشارة الى ان الفاعل اذا كان ظاهرا مؤنثا

لله المتكلم نحو قولك قام  
غداي ويقوم غداي  
وما أشبه ذلك فالفاعل في  
هذه الامثلة كلها اسم  
ظاهر (و) الفاعل (المظهر  
اشاعسر) وهو ما كفى به  
عن الظاهر اختصارا وهو  
قسمان متصل ومنفصل  
وكل منهما الملتصك وحده  
أو ومعه غيره أو مخاطب  
أو مخاطبة أو ملئناها  
مطلقا أو بجمع الذكور  
المخاطبين أو بجمع الاناث  
المخاطبات أو للمفرد  
الغائب أو للمفردة الغائبة  
أو لمثنى الغائب مطلقا  
أو بجمع الذكور الغائبين  
أو بجمع الاناث الغائبات  
وحاصل كل من قسمي  
الاتصال والانفصال  
اشاعسر قسمها وبجوهها  
أربعة وعشرون حالة  
من ضرب اثنين في اثنين  
عشر فالمتصل هو الذي  
لا يتبدأ به ولا يلي الا في  
الاختيار ويرفعه الماضي  
والمضارع والامر وذلك  
(نحو قولك ضربت)  
فالتاء المضمومة ضمير  
المتكلم وحده مع رفعه  
على القاعلية بضرب  
(وضربنا) يسكون الباء  
فناضرا المتكلم مع غيره أو  
المعظم نفسه وموضعا

حقيقا متصلا يجب أن يلحق عامله علامة التانيث الاماخذ من قولهم قال فلانة وفيه اشارة  
أيضا الى أن حكم المثنى المؤنث الظاهر في وجوب لحاق علامة التانيث لعلامة حكم المفرد  
لأحكام الجمع (قوله والتاسع المقرء المضاف الخ) فان قيل التاسع والعاشر دخلا في المنزلة  
المذكور فتكون الاقسام متداخلة فهي ثمانية لا عشرة أجيب بان هذا تقسيم اعتباري  
لا يضرب فيه التدخل لتباين الاقسام بالاعتبار (قوله وهو ما كفى به الخ) أي الضمير من  
حيث هو لا بقيد كونه فاعلا أو مستترا أو بالصدق هذا التعريف على جميع أقسام الضمير  
(قوله اختصارا) أي لأجل الاختصار ووجه ذلك ان الاصل في زيد قام مثلا زيد قام  
زيد لان الفعل لا يبدل من فاعل بعده فلا حجة ان عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر  
فيجب أن يكون أخصر (قوله متصل) أي متصل بعامله الذي قبله فيكون كالجملة لذلك  
العامل سواء كان ذلك متصل مستترا أو بارزا فانه سيأتي في كلام الشارح آخر هذا الباب  
والذي يليه ما يقتضي ان الضمير المستتر من قسم المتصل (قوله ومنفصل) أي عن عامله  
ويبدأ بالمتصل لانه أخصر من المنفصل (قوله أو ومعه غيره) ظاهر ان الموضوع له المتكلم  
فقط ومصاحبه لغيره على سبيل الشرط لا النطر والامر بخلافه فتقول العبارة بان يراد  
بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالمعنى ومعه غيره أي مصاحبا له ومشاركه في مدلول الفعل  
فال موضوع له مجموع المتكلم وغيره لا المتكلم فقط مشروط بمصاحبة غيره (قوله والمثنى الغائب  
مطلقا) أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا (قوله اشاعسر قسمها) أي يجعل مثنى المخاطب والمخاطبة  
قسمها واحدا ومثنى الغائب والغائبة قسمها واحدا (قوله وبجوهها) أي الحاصل من وفي  
نسخة وبجوهها بالانثنية أي مجموع الاقسام (قوله حاصلة من ضرب اثنين الخ) الاثنان  
المتصل والمنفصل والاشاعسر للمتكلم وحده الخ (قوله هو الذي لا يتبدأ به الخ) أي هو  
الذي لا يصح عنده القصد باللفظ به غير متصل بكلمة أخرى ولا يقع بعدها لا في الاختيار  
ام في الضرورة فيقع بعدها كقوله

وماني ا اذا ما كنت جارتنا \* ان لا يجاورنا الا لذيهار  
واستشهد اذ المعنى على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله  
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت \* اياهم الارض في دهر الدهار  
غير صحيح لان اياهم ضمير منفصل لامن المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد به هذا البيت  
على الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك  
وفي اختيار لا يجي المنفصل \* اذا تأتي ان يجي المتصل  
(قوله ويرفعه الماضي الخ) لا ياتي ذلك انه يرفع نفسه أيضا الصفات المختصة واسم الفعل لان  
عبارته لا تقتضي الحصر والمراد بقوله يرفع نفسه انه يرفع محله لان الضمائر كلها مبنية (قوله  
محله رفع) أي من نوع أو ذورفع أو الكلام على تقدير مضاف أي محل رفع وقس عليه ما أشبهه  
والمعنى انه واقع في محل رفع (قوله فناضرا المتكلم الخ) هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل  
فقد نسخ لان الضمير مجموع الالف والنون (قوله وهذا) أي اعرابنا فاعلا في محل رفع  
حيث سكن ما قبلها أي الحرف الذي لا ن وقوله وكان غير ألف اي وكان اصليا ايضا وقوله

رفع على القاعلية بضرب بهذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فانه فاعله وان اشفع ما قبلها فهي مقولة وان

فحوضر بنازيد (وضربت) بفتح التاء المضطرب المذكور موضع التاء رفع على القاعلية بضرب (وضربت) بكسر  
 التاء المضطربة موضع التاء رفع على القاعلية بضرب (وضربت) بضم التاء المثني المضطرب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا  
 قالت اسم مضرب في موضع رفع على القاعلية بضرب والميم والالف حرفان ٦٧ دالان على التثنية (وضربت) بضم التاء

الجمع الذي كور الخطاطين  
 والتاء اسم مضرب في محل  
 رفع على القاعلية بضرب  
 والميم حرف دال على جمع  
 المذكور الخطاطين  
 (وضربت) بضم التاء الجمع  
 الاناث الخطاطيات والنون  
 المشددة حرف دال على  
 جمع الاناث وما ذكرناه من  
 ان التاء في الجمع هي  
 الفاعل وما اتصل بها  
 حروف دالة على التثنية  
 والجمع هو الصحيح ولا تقع  
 هذه التاء الا فاعله فهذه  
 أمثلة الحاضر وما ين  
 لغائب (و) هو قولنا زيد  
 (ضرب) فني ضرب ضهير  
 مسترجوا را تقديره هو  
 عائد على زيد محله رفع على  
 انه فاعل ضرب (و) هذا  
 (ضربت) فني ضربت  
 ضهير مسترجوا را تقديره  
 هي عائد على هند مرفوع  
 المحل على القاعلية والتاء  
 الساكنة المتصلة بالفعل  
 حرف دال على تأنيث  
 الفاعل (و) الزيدان  
 (ضربا) فالالف ضمير المثني

وان انفتح ما قبلها أي تحرك بالفتح أي أوسكن وكان الفاء أو كان حرفا غير أصلي (قوله نحو  
 ضربنا زيد) مثال ما انفتح فيه ما قبلها ومثال الساكن اذا كان ألفا الزيدان ضربنا ومثال  
 الساكن غير الأصلي مثلنا أموالنا ومن غير الأصلي الواو في ضربونا وهذا كله مع  
 الماضي اجمع المضارع والامر فهي مفعولة مطلقا سواء تحرك ما قبلها أو سكن (قوله  
 والميم والالف حرفان دالان على التثنية) فيه مسامحة فان الدال على التثنية هو الالف  
 فقط كما ان الواو هي التي تدل على الجمع فقط وأما الميم فزيدت قبل ألف التثنية في نحو ضربت  
 وقبل واو الجمع في نحو ضرب بقول لا يلتبس بذلك ما للخطاط المرفد في الاول وما للمتكلم المرفد  
 في الثاني عند اشتباع حركة التاء فيها فقهه والميم حرف دال على جمع المذكور فيه مسامحة أيضا  
 (قوله وضربت بضم التاء) واسكان الميم بعدها أرضعها مختلصة أو مع واو بعدها بأن تقول  
 ضربت وهو الأصل بدليل ضربت بضم التاء لان الضمير يدال الأشياء الى أصولها (قوله حروف دالة  
 على التثنية الخ) أي لان التاء لما وضعت مشتركة بين المرفد وغيره الحق وهاجبا بغير ما هي  
 أو حركها بذلك اه عبيد المعطى أي ألحقوها في المثني والجمع وحركوها في المرفد (قوله  
 ولا تقع هذه التاء الا فاعله) أي لا مفعولة ولا مضافة فالخبر اضافي فلا يراد انها قد تقع ثانية  
 عن الفاعل كما يأتي (قوله أمثلة الحاضر) وهو المتكلم والمخاطب (قوله وهو) أي ما بقى (قوله  
 جوارا) أي استتارا جازا أو ذا جواز فهو صفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل أو  
 حذف المضاف قال الشيخ السنواني ولا يجوز ان يكون تغييرا ولا كان محولا عن الفاعل فيلزم  
 ان الموصوف بالاستتار الجواز وهو قاسد فاعل اه أي لان الأصل قبل التصويل على  
 هذا مسترجوا ز غول الاسناد الى ضمير الجواز فانتصب ضميرا (قوله تقديره هو) لم يريدوا به  
 ان المستر لفظ هو بل المراد انه اذا أريد تفسيره معناه فسر بلفظ هو فليس هو نفس المستر  
 لان المستر هو رفق العقل أي الذهن لا في اللفظ فليس المستر لفظا بخلاف المحذوف  
 فانه لفظ موضوع ويمكن النطق به وهذا الفرق بين المستر والمحذوف كما قاله السنواني  
 (قوله تقديره هو) أي تفسيره هو وهو هو في الاول وهي هنا لاجل التغير قال الرضي يجب  
 ان يكون المقدرف في ضرب وضربت متغيرا كما في البارز نحو هو هو اه (قوله حرف دال  
 على تأنيث الفاعل) أي على الشهور وقيل اسم قال ظاهره ما به دال ومبتدأ خبره بالجملة  
 قبله (قوله وفصح لمناسبة الالف) أي فالجركة عارضة لا اعتداد بها فاسقط اعتراض من  
 قال ما ذكره من ان نوالى أربع مكررات لم يوجد فيها هو كالكلمة الواحدة منقوض  
 بضربنا (قوله والالف زائدة) أي في الخط بعد الواو لتطريفها فإنيها وبين واو العطف

المذكر العائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على القاعلية والهندان ضربتاه لالف ضمير المثني المؤنث الغائب عائد على  
 الهندان والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون ولكنها حركت لالتقاء الساكنين وفصح لمناسبة الالف وهذا المثال ساقط  
 من أصل المصنف (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير جماعة المذكور الفاعلين يعود على الزيدون في موضع رفع على القاعلية  
 بضرب والالف زائدة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير جماعة الاناث الغائبات عائد على الهندات في موضع رفع على  
 القاعلية بضرب هذا كله حكم الفاعل الضمر المتصل

وأما الفاعل المضمر المنفصل ٦٨ فهو وما يقع بعده الأوامر في معناها نحو قولك ما ضرب إلا أنا وما ضرب إلا نحن وما ضرب

الآن أنت وما ضرب الآن  
وما ضرب الآن أنتما وما  
ضرب الآنتم وما ضرب  
الآنن وما ضرب الآن  
هو وما ضرب الإلهي وما  
ضرب الإلهما وما ضرب  
الإلهم وما ضرب الإلهن  
وتقول إنما ضرب أنا وإنما  
ضرب نحن وكذا الباقي  
هذا كما مع الماضي يقول  
في المضارع مع الاتصال  
اضرب واضرب الخ وفي  
الاتصال ما يضرب إلا  
أنا وإنما يضرب أنا إلى  
آخرها ومع الأمر ولا يكون  
الاتصال اقتراب اضربا  
ماضيا واضربا اضرب  
وما أشبه ذلك

• (باب المفعول الذي  
لم يسم فاعله) •

أى الذى لم يذ كر معه  
فاعله الذى صدر منه  
الفعل ورمعه بذكر بعض  
خواصه تقريرا على  
المتبدى فقال (وهو الاسم  
المرنوع الذى لم يذ كر معه  
فاعله) لقيامه بمقامه فى  
رفعه وعمديته ووجوب  
تأخيره عن الفعل وتأنث  
الفعل لتأنيته وذلك نحو  
قولك ضرب زيد والأصل  
ضرب عمرو وزيدا مخذف  
عمرو الذى هو فاعل ضرب  
لغرض من الأغراض

فى شحوا كلوا وشربوا وجادوا وسادوا والقيود لزيادة الألف فى الخط ثلاثة أن تكون مبدؤا  
الجماعة وان تكون فى الفعل وان تكون متطرفة فخرج الاسم كضارب يذ ويرجى و  
الكلمة نحو يدعو ويفوز ويخرج المتوسطة كضربوك وضربوهم ان جعلت هم مفعولا فان  
جعلته فوكيها لواء الجمع زدت ألفا لانها حينئذ متطرفة (قوله) وأما الفاعل المضمر أى  
الفاعل معنى وظاهرا والألفا فاعل حقيقة مخدوف اذا لاصل ما ضرب أحد إلا أنا فانا بديل  
من أحد ق ل (قوله) وأما فى معناها أى الذى بمعناها فى المحصر كأنما (قوله) وما ضرب  
الاهن فهذه الصغار الواقعة بعد الألف منتهى محل رفع على القاعلية وما نافية والأداة  
محصر (قوله) إلى آخره أى وإسائه إلى آخره

• (باب المفعول الذى لم يسم فاعله) •

هذه الترجمة تشمل درهما من اعطى زيد درهما فانه يصدق عليه انه مفعول لم يسم فاعله وليس  
مرادا ولا تشمل الطرف والجور والمصدر اذا أثبت عن الفاعل مع ان الغرض دخولها  
وأجيب عن الاول بأن الكلام فى المرفوعات فلا يرد درهما لانه منصوب وعن الثانى بأنه  
اقتصر على المفعول لانه الأصل فى التأنيب فكان الاولى والأهم التعبير بتأنيب الفاعل (قوله)  
أى الذى لم يذ كر معه فاعله) أى فاعل فعله وفى قوله الذى صدر منه الفعل حمل للفاعل فى كلام  
المتن على الفاعل الحقيقى وهو الذات وهى لاند كر أبدا سواء كان الفعل مبيها للفاعل  
أو للمفعول وإنما الذى يذ كر وألا يذ كر اللفظ الدال عليها فى كلام المتن حذف مضاف  
أى الذى لم يسم دال فاعله (قوله) صدر منه الفعل أى أرقام به الفعل أو المراد بالصدر  
مطلق التعلق (قوله) وهو الاسم) يشعل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر ويخرج عنه  
الجملة والحرف والفعل إلا ان يراد لفظها أو تجعل اعلاما قبل ويخرج بقوله الذى لم يذ كر معه  
الخ المستد وان خبر والفاعل واسم كان وذلك غلط لان السالبة تصدق بنى الموضوع فيصدق  
قوله لم يذ كر معه فاعله بأن لا يكون هناك فاعل أصلا وكان هناك مبتدا وخبرا واسم كان  
فيكون التعريف صادقا على الجميع فالعواب اخراج ما ذكر بقيد ملحوظ بقرينة ما يأتى  
تقديره وغير عامه الى فعل أو مفعول (قوله) المرفوع أى لفظا أو تقدير الى آخر ما تقدم  
فى الفاعل (قوله) الذى لم يذ كر معه فاعله) أى ترك ولم يقصد فى محج إلى ذكر فاعله لانتفا  
ولا تقدير (قوله) وتأنيث الفعل لتأنيته) لم يستثن الجور ومن نحو مرميه فانه قائم مقام  
الفاعل ولم يثبت فعله لتأنيته لان القائم مقام الفاعل أعنى الجار والجور ومن حيث هو ليس  
بمؤنث فلا وجه لتأنيث العامل (قوله) لغرض من الأغراض) كأنك لو علمت وعلمه (قوله)  
فأقيم المفعول به) أى حيث وجد فى اللفظ والألفا اختص وتصرف من ظرف مكانى نحو  
جلس امام الأمير أو زمانى نحو صميم رمضان أو مجرور نحو ولما سقط فى أيديهم وسير يزيد  
أو مصدر نحو فاذا شفع فى الصور نفخة واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم يوجد  
فى اللفظ فان وجد ولا قيل ينوب غيره مع وجود مطلقا وقيل ان وجد و كان متقدما  
اختص بالنسبة وان تأخر وتقدم أحد الثلاثة أتىب نحو • لم يسم بالعلية الاسماء • والصحيح  
الاول (قوله) فى الاسناد اليه) وتفاوت الاستنادين لا يضر وذلك لان اسناد الفعل الى الفاعل

فى الفعل محنا إلى ما يسمد اليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل فى الاسناد اليه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا على

فالتبس بالفعل صورة فاحتج الى عسره احدى هاتين الاخر فابنى الفعل مع الفعل على أصله وغير مع نائيه في الماضي والمضارع (فان كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره) تحققا كضرب أو تقديرا كضرب أو يبيع وسكت عن فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول (هو) أى المفعول الذى لم يسم فاعله (على فسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم فى القاعل ٦٩ (قال الظاهر) المستدله بالماضى

(فحق قولك ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمالم يسم فاعله وزيد مفعول للمالم يسم فاعله ويسمى أيضا نائب القاعل (و) المستند اليه المضارع فحق قولك (بضرب زيد) بضم أوله وفتح ما قبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبني للمالم يسم فاعله وان شئت قلت مبني للمفعول أو للمفعول وزيد نائب قاعل أو مفعول للمالم يسم فاعله (و) لا فرق فى الفعل بين أن يكون مجردا كإعراب أو مزيدا كحق قولك (أكرم عمرو) بضم الهمزة وكسر الراء (وبكر عمرو) بضم الياء وفتح الراء واعرابهما على وزن ما مضى قبله ما وقع ما بى من أقسام الظاهر المتقدمه فى باب القاعل (و) المفعول الذى لم يسم فاعله (المضمر) قسمان متصل ومتصل فالتصل (فحق قولك ضربت) بضم

على جهة صدوره منه أو قيامه به والى النائب على جهة وقوعه عليه أو فيه أو نحوه (قوله فى الماضى والمضارع) هذا اذا كان العامل فعلا فان كان اسم مفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فان كان من فعل ثلاثى مجردة وزنه مفعول كضرب وعمر وبيع أو من غيره فوزنه وزن مضارعه بشرط الاتيان بهم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر قال ابن مالك

وان قصت منه ما كان انكسر • صار اسم مفعول كمثل المنتظر  
وفى اسم مفعول الثلاثى اطر • زنة مفعول كأت من قصد

وشروط عمل الاسم المذكر كونه صلة لآل نحو جاء المضرب عبدا وكونه للعال والاستقبال بشرط اعتقاده على نفي أو استصحابه أو نحو غيره أو موصوف نحو ما مضى بزيد أو منصوب عرو وان الامم بكرم رسولهم وصرت برجل مهان أوله (قوله وكسر ما قبل آخره) أى ان لم يكن مكسورا فان كان مكسورا نحو ضرب بضم أوله فقط وقال بعضهم ان الكسرة فى نحو ضرب مبني للمفعول غير هانية مبني للقاعل (قوله أو تقديرا) فى الضم والكسر ما أوفى أحدهما ق ل (قوله كقبيل ويبيع) الاصل قول ويبيع فقلت حركة العين وهى الواو فى قول والياء فى بيع للثقل الى ما قبلها بعد سلب حركته فسكنت العين وقلت الواو اى اسكنوها وانكسار ما قبلها ولم تقب الياء لعدم مقتضى فصار قبل ل ويبيع باسكان الياء واصل شددا لعل فادغم الثلاثن لاجتماعهما فكسر ما قبل الآخر مقصد (قوله وفتح ما قبل آخره) أى ان لم يكن مفتوحا وقال بعضهم ان الفتحة فى نحو يضرب مبني للمفعول غير هانية مبني للقاعل (قوله نحو يقال ويبيع) الاصل يقول ويبيع فقلت حركة كل من الواو والياء الى ما قبلها فصار يقول ويبيع ثم قلت ألفا لتحركهما فى الاصل وانتاح ما قبلها الا أن فصار يقال ويبيع ويشد أوله يشد بالفتحة فقل حركه الدال الى الشين فسكن الحرف الاول وأدغم فى الثانى كما فصل بشدو الادغام واجب لان ادغام المثني مع عدم المانع من الادغام واجب (قوله لانه لا يبنى للمفعول) أى افساد الصيغة والمعنى أما فساد الصيغة فلائك اذا نيت أكرم مثله للمفعول ضمنت الهمزة فان كسرت الراء التبت بصيغة الماضى المبني للمفعول وان فتحته التبت بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضا وأما فساد المعنى فلائنه حينئذ يصير دال على الاخبار والامر انما يلى على الانشاء (قوله أو المجهول) أى المجهول فاعله وفيه انه قد لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه

الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والياء المضمومة ضمير المتكلم وحده فى موضع رفع على انها مفعول للمالم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول وناضرا المتكلم ومع غيره أو المعظم نفسه فى موضع رفع على انها مفعول للمالم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء المشددة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المفتوحة ضمير المخاطب فى موضع رفع على انها مفعول للمالم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء والتاء المشددة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المكسورة ضمير المخاطبة فى موضع رفع على

انها مفعول للمالم يسم فاعله (وضرب بتم) بضم الضاد وكسر الراء وضمة التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير انشئ مخاطب مطلق في موضع رفع على انها مفعول للمالم يسم فاعله والميم والالف علامة التثنية (وضرب بتم) بضم الضاد وكسر الراء وضمة التاء المتصلة بالميم واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المذكور المخاطبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والميم علامة الجمع (وضرب بتم) بضم الضاد وكسر الراء وضمة التاء المتصلة بالتون واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر والتون المشددة علامة جمع الاناث \* والباصل ان الفعل في الجميع مضموم الاول مكسور ما قبل الاخر وان التاء في الجميع مفعول للمالم يسم فاعله لانها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمقرء والانشئ والمجموع احتيج الى التثنية في كل منها عن الاخر فمضاهي المتكلم وقضاهي المخاطب ٧٠ المذكور وكسر وهاء في المخاطبة المؤنثة وزادوا الميم والالف في خطاب النثى

عليه بان في كلامه اخلا لا بالتقدير وقيد بالرفع ليعلم انه لا يكون منصوبا الا اذا دخل عليه ناسخ ولا يجوزوا الا اذا كان حرف الجر زائدا (قوله بالابتداء) متعلق بالرفع وهو مبني على الصحيح من الرفع المبتدأ بالابتداء والتعريف المبتدأ وقيل كل منهما رافع الاخر وقيل ان الابتداء رافع له وما قيل ان الابتداء رافع المبتدأ وهما رافعا الخبر فالاقول أربعة قال ابن مالك

ورفعوا مبتدأ بالابتداء \* كذا رفع خبر المبتدأ

(قوله أي المجرى) أي انما في لفظا وتقديرا نخرج نحو قولك زيد في جواب من قال من قام فان التقدير قام زيد فهو مجرود عاذا كلفنا التقديرا فلم يمتدأ بل فاعل (قوله عن العوامل) أل الجنس أي عن شيء من العوامل ويجعل أل جنسية المفعول الاعراض بانه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد او عاملان (قوله اللفظية) قيد لاخراج المعنوية فان المبتدأ لم يجر عنهما لانه مرفوع بالابتداء على الرابع فاشأر هذا القيد الى انه ماض على الرابع فان قيل المجرى عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها فان التجريد يقتضي سبق ما تجر منه ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي تجر منه قلنا في الجواب سئل ان كان قديزل الامكان منزلة الوجود فنزل امكان تسلط العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل فكأنها موجودة فصح التعبير بالتجريد (قوله غير الزائدة وما أشبهها) قيد في القيد فهو لا دخول المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد في الاول بحسبك زيد فان حسبك مبتدأ وبالباقي زائدة قال المراد في شرح الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لانه لا يعرف بالاضافة وانما يكون مبتدأ اذا كان بعده مكررة ونحو بحسبك درهم ومن الثاني لعل أي المغوار منك قريب هائي مرفوع على انه مبتدأ وقريب خبره ومنك متعلق به ودخلت لعل لجرد افادة التوقع للتعدي كما تدخل ليت لافادة التخي فان قلت حيث كان لا بد من التقيد بغير الزائدة وشبهها فلم ترك المصنف من انتم قلت أجب بان العوامل اللفظية اذا أطلقت انما تنصرف الى ما ليس زائدا ولا شبيها بالزائد (قوله وبالرفوع المنصوب والمجرور) ونحو أيضا ما لا اعرابه أصلا كاسم الفاعل على القول بانه لا يحمل له من الاعراب وهو الصحيح (قوله الفاعل الخ) أي والناقب عن الفاعل وخبر ان وأخواتها انما ليس في كلامه المحصر فمما ذكره (قوله والابتداء عبارة) أي انظر الابتداء معبر به في كلامه حذف مضاف واطلاق المصدر على اسم المفعول (قوله وجعله) بالجر عطفا على قوله بالشيء أي وتصيره ولا الخ (قوله بحيث يكون الثاني خبرا) أي خبر به عن الاول أي ولو حكما كالفاعل السادس الخبر نحو قائم زيد والناقب عن الفاعل السادس مسد الخبر نحو مضروب الزيدان فلا يعترض على الشارح بأن ترفعه غير جامع لقصوره على المبتدأ الذي له خبر (قوله والتقدير صومكم الخ) أي ولا ترق في ذلك بين أن يكون الحرف السابق وجودا كاملا أولا كقولهم نسمع بالمعدي خير من أن تراه فهو مؤول بالمصدر أي سماعك (قوله والخبر هو الاسم) أي الصريح أو المؤول واعترض قوله هو الاسم بأنه لا يشعل الخبر اذا كان جله أو شبهها وأجب بأنه انما اقتصر على الاسم لان الاصل في الاخبار بكسر

بالابتداء (العارى) أي المجرى (عن العوامل اللفظية) غير الزائدة وما أشبهها فخرج بالاسم الفعل والحرف وبالرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد أو شبهه وبالعارى عن العوامل اللفظية الفاعل واسم كان وأخواته الكون عاملها اللفظي وهو الفعل مثال الاسم الصريح لواقع مبتدأ زيد قائم فزيد مبتدأ وهو مرفوع بالابتداء والابتداء عبارة عن الاحكام بالشيء وجعله أو لا انسان بحيث يكون الثاني خبرا عن الاول وقائم خبره وهو مرفوع بالمبتدأ ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ وأن تصوموا خير لكم فان تصوموا في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء وخبر خبره والتقدير صومكم خير لكم (والخبر) الاصل (هو) الاسم



المرفوع) بالمبتدأ (المسند اليه) أى إلى المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مقررين لذ كر (نحو قولك زيد قائم) فزيد مبتدأ  
مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ (و) تارة يكونان متدينين لذ كر نحو قولك (الزيدان قائمان) فالزيدان مبتدأ  
مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الالف وقائم خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف أيضا (و) تارة يكونان مجموعين  
لذ كر جمع تصحيح نحو قولك (الزيدون قائمون) فالزيدون مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وقائمون  
خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو ٧٢ أيضا نيابة عن الضمة وتارة يكونان مجموعين لذ كر جمع تكسير نحو قولك

الزيدون قيام وتارة يكونان  
مقررين لمؤنث نحو قولك  
هذه قائمة وتارة يكونان  
متنبيين لمؤنث نحو قولك  
الهندان قائمتان وتارة  
يكونان مجموعين لمؤنث جمع  
تصحيح نحو الهندان قائمتان  
وتارة يكونان مجموعين  
جمع تكسير لمؤنث نحو  
الهنود قيام (والمبتدأ)  
من حيث هو (قسمان)  
قسم (ظاهر) وقسم  
(مضمر فالظاهر ما تقسم  
ذكره) من نحو قولك زيد  
قائم والزيدان قائمان  
والزيدون قائمون وما أشبه  
ذلك (و) المبتدأ (المضمر  
اثناعشر) ضمير منفصل  
(وهي أنا) المتكلم وحده  
(ونحن) المتكلم ومعه غيره  
او المعظم نفسه (وأنت)  
يقع التاء للخطاب (وأنت)  
يكسر التاء للخطابة (وانتما)  
للمعنى مطلقا (وانتم) جمع  
الذكور والمخاطبين (وانتي)  
لجمع الاناث المخاطبات

الهمزة أن يكون به أى بالاسم وأشار الشارح إلى دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله  
الاصلى ويرد على هذا ان المتن حينئذ لم يعرف الان خبر المفرد ولم يعرفه اذا وقع جله أو شبهها  
فيكون فيه قصور فالاولى عما صنفه الشارح أن يراى بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة أو تأويلا  
والجمله الواقعة خبرا مؤولة بالاسم والخبر والجور والواقع خبرا وكذا الظرف كل منهما متعلق  
بمعدوف هو الخبر في الحقيقة وهو اما اسم حقيقة أو تأويلا (قوله المرفوع بالمبتدأ) أى على  
الصحيح وقد بذل القيد لينبغي على انه لا يكون منصوبا بالانماخ ولا يكون مجرورا بالجر فزائد  
على نحو ما مر في المبتدأ (قوله المسند اليه) أى المسند هو إلى المبتدأ وهذا قيد آخر يفرق بين  
المبتدأ والخبر من جهة ان المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند اليه وغيره وان الخبر هو المحكوم  
به فهو المسند الى غيره (قوله وقائم خبره) قد يقال في صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظرا لان  
نحو قائم لم يسند الى المبتدأ بل أسند الى ضمير مستتر فيه وهو ضمير مسند ان الى زيد الا انه  
اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه مسند الى المبتدأ اه شتوانى (قوله من حيث هو) حقيقة  
اطلاق كافي قولك الانسان من حيث هو فان جسم اى المبتدأ مطلقا اى من غير نظر الى  
كونه ظاهرا أو مضمر وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره لان كل مبتدأ  
اما ظاهرا ومضمر وحاصل الجواب ان المبتدأ الذى هو مورد القسمة أعظم من الظاهر والمضمر  
فان المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا أو مضمر وهذا كما سائر  
التقسيمات (قوله منفصلا) قيد بذلك لان المتصل لا يقع مبتدأ (قوله وهي أنا الخ) حاصلها  
ثلاثة أقسام ما يختص بالمتكلم وهو أنا ونحن وما يختص بالخطاب وهو خمسة أنت وأنت  
وانتما وانتم وانتي وما يختص بالغائب وهو خمسة هو وهي وهم واهم وهن (قوله ضمائر الرفع)  
من اضافة الموصوف للصفة اى الضمائر المرفوعة (قوله والغالب) اى الكثير وقوله يطا بها  
أى يساويها وقوله فى المعنى اى التذكير والتأنيث والانرادو التثنية والجمع ومن غير الغالب  
لا تحصل المطابقة فتوأت بكسر التاء أفضل من عمرو وانتما وانتم وأنت أفضل من عمرو وأنت  
أفضل امرأه وأنتما أفضل رجلين وأمرأتهن وانتم وانتي أفضل رجال وأنتما وأنت حسبور  
أو سرح وكذلك نحو أنت وأنت أو انتما وأنت وأنتى عمل لان افضل التفضيل اذا جرد من  
أل والاضافة ونحو مسبور ورجح والمصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله

(وهو) للمفرد الغائب (وهي) للمفردة الغائبة وهما للمعنى الغائب مطلقا وهم) لجمع الذكور الغائبي (وهن) لجمع  
الاناث الغائبات وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة والغالب فيها اذا وقعت مبتدأت ان يخبر عنها بما يبا طابة فى المعنى  
(نحو قولنا قائم) فأنما ضمير رافع منفصل في محل رفع بالابتداء وقائم خبره (ونحن قائمون) فنحن مبتدأ وهو ضمير رافع مبنى على  
الضم لا يظهر فيه اعراب وعمله رفع وقائمون خبره مرفوع الواو نيابة عن الضمة (وما أشبه ذلك) من نحو أنت قائم وأنت قائمة  
وانتما قائمان وانتي قائمة وانتم قائمون وهن قائمتان قائمون وهن قائمات قائمات فى هذه الامثلة كلها مفعلة  
مبنى لا يدخله اعراب والصحيح فى أنا وانت وانتما وانتم وانتي ان الضمير هو أنت فقط وان الواو لى لى اعراب تدل على المعنى المراد

(والخبر) من حيث هو  
(قسمان) قسم (مفرد  
(و) قسم (غير مفرد) والمراد  
بالمفرد هنا ما ليس بجملة  
ولاشبهها ولو كان مني أو  
يجوعا فإنه في هذا الباب  
يسمى مفردا فالمفرد نحو  
قولك زيد قائم والزيدان  
قائمان والزيدون قائمون  
فإن خبر في هذه الأمثلة مفرد  
لأنه ليس بجملة ولا شبهها  
(وغير المفرد) هو الجملة  
وشبهها ومجموع ذلك (أربعة  
أشياء) شيئين في الجملة  
وشيئين في شبهها فالشيئين  
في شبه الجملة (الخارج  
والجور والظرف) الشان  
(و) الشيئين في الجملة هما  
(الفعل) مع فاعله الظاهر  
أو المضمرة (والمبتدأ مع  
خبره) المفرد وغيره فالجاء  
والجور (نحو قولك زيد  
الدار) الظرف نحو قولك  
(زيد عندك) والعصيان  
الخبر متعلق بالخارج والجور

وهو قسمان (قوله والخبر من حيث هو الخ) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله هنا) أي في هذا  
الباب أي وكذا باب النعت كما يأتي واحترز بذلك عن المفرد في باب المتأدى ولا التامة الجنس  
فإنه هناك ما ليس بمضاف ولا شبيهه وكذلك في باب الأعراب فإن المراد به ما قابل للمثنى والمجموع  
وفي باب الكلمة والكلام فإن المراد به ما قابل المركب أه من القيشي وفي التبيين أن باب  
النعت والأعراب على حدسهما على راجع ثم اعلم أن المفرد قسمان مشتق وجامدا مشتق ما دل  
على متصف مصوغا من مصدر وهو يتصل ضمير المبتدأ إن لم يقع أحدهما فظاهره كالمثله الشارح  
فإن رفعه فلا يتصل الضمير فنحو زيد قائم أو يومنا كان هذا الوصف مفردا مع فعله الضمير  
لأن اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة إلا أن أفاد أنه يحسن السكون عليها كما في نحو  
قائم الزيدان وهذا لا يكون كذلك والجامد بخلافه أي ما قابل المشتق فنحو زيد أخوك  
والزيدان أخوان ولا يتصل ضمير المبتدأ إلا أن أول بالمشتق فنحو زيد أسد إذا أريد شجاع  
(قوله لأنه ليس بجملة ولا شبهها) قد يقال هذا الدليل على الدعوى لأن الدعوى هي أن الخبر  
فما ذكر من الأمثلة مفرد أي ليس بجملة ولا شبهها وقوله لأنه ليس بجملة ولا شبهها أي أنه مفرد  
(قوله ومجموع ذلك) أي ما يصدق عليه غير المفرد أربعة أشياء أي في الظاهر أما في الحقيقة  
فالأربعة لأن الجملة شيء واحد وان كان تحتها فردان الاسمية والتعقلية كما سيأتي (قوله الجورور)  
أي مع جاره (قوله التامان) التام هو الذي يتم به القائد من غير ملاحظة متعلقه بأن يكون  
متعلقه كونا ما كالاتساق والاستقرار والحصول والكون إذ لا يخرج وجوده من هذا القيد خروج  
التامان والانساق وهو الذي لا يشهد مع عدم ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كونا ما كالاتساق  
فنحو زيدك أو نيك أو عنك أي وانقبضك أو راعب فيك أو مرض عنك فلا يقع خبرا (قوله مع  
فعله) كان ينبغي أن يقول مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل واسم كان وأخواتها إلا أن يراد  
بالفاعل الفاعل اللغوي وأهل اللغة يسمون نائب الفعل واسم كان وأخواتها فاعلا أه من  
الفيشي (قوله أو المضمرة) مستترا كان أو بارز ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهي  
المبتدأ أو فعل حقيقة كالمثل أو حكم فنحو إن يقوم زيد (قوله مع خبره) أي أو ما يقوم مقام  
خبره ولو قال مع ما يتم به المبتدأ كان أعلم ليشمل فنحو زيد ضاربة اسم مراد ويسمى هذا  
المجموع جملة اسمية وهي المبتدأ أو ما يتم به حقيقة كالمثل أو حكم فنحو إن زيد قائم (قوله أو  
غيره) أي أو مع الخبر الغير المفرد ثم اعلم أن الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ يجب أن يحكم على محلها  
بالرفع بمعنى أنه لو حل محلها اسم معرب خال عن المراتع لكان مرفوعا ويجب لهذه الجملة أن تم  
تكن نفس المبتدأ في المعنى أن تشغل على ما يربطها بالمبتدأ خبر وهو الأصل والمردو  
اسم إشارة أو إعادة المبتدأ بالقطعة أو علة أو غير ذلك مما يطور ذكره بخلاف ما إذا كانت الجملة  
نفس المبتدأ فنحو قول هو الله أحد فلا تحتاج إلى رابط ويجب أن لا تكون جملة نية فلا يجوز  
زيدنا أخوان لا تكون مصدرية بل كن أو يبل أو حتى واعلم أيضا أن قضية إطلاق كلامه أنه  
لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو انشائية حتى يصح فنحو زيد اضربه على أن الخبر نفس جملة  
اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمتنع كونها أصلية خلافا لابن  
الانباري ولا قضية خلافا للعلب ولا يلزم تقدير القول قبل الجملة طلبية خلافا لابن اسراج  
والفرق بين ما هنا وباب النعت حيث امتنعت فيه الطلبية بلا ضمائر القول كما قال ابن مالك

وامتاع هنا يقع ذات الطلب • وان أنت قال قول أضمر تصب

ان الغرض من التمتع تمييز المنعوت للخصاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم له قبل والطلبية  
لا تكون معلومة قبل (قوله المحذوف) بالرفع صفة متعلق (قوله لاهما) اى وحدهما ومع  
المتعلق قال اقول ثلاثة والخلاف لفظى اى فى الصورة لافى الحقيقة واهم هذا الخلاف الصورى  
اقر الجار والمجرور والظرف بالذكرة والافتد يقال ما فائدة اقر اذ به ما مع انه ان قدر عاملهما  
اسما كان من الاخبار بالمقدرة ورفع لا كان من الاخبار بالجملة فلا يخرج ان عن المفرد  
والجملة والظرف والجار والمجرور بسمان بشبه الجملة ووجه الشبه به وقوع كل منهما خبرا  
وصلة وحالا وغير ذلك كجملة (قوله وان تقديره) اى والصحيح اى الراجح تقدير المتعلق نحو كائن  
أو مستقر كما حصل أو ثابت لا كائن أو استقر ونحوهما كحصول أو ثبت أو ما يليق بالمقام وقبل  
الراجح تقدير كان الخ فالتخلاف فى الراجح لافى الجواز الذى المخط عليه كلامهم كما قاله فى المعنى  
مختار انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى فان أريد المعنى قدر كان أو استقر  
وان أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم فى اليوم والجزء فى عقد مضارعة أو وصفة  
وان قدر كان أو كائن كان من كان التامة بمعنى حصل أو حاصل لا الناقصة والا كان الظرف  
الجار والمجرور فى موضع الخبر تقديره كان وتتسلسل التقديرات وما كان منها عاملا موصرا  
به لكونه خاصا فهو لغو وما لم يوصر به لكونه عاما فهو مستقر (قوله والمضاف اليه) يستفاد  
منه ان الخبر فى نحو زيد كرمته مجموع الفعل والفاعل والمنعول وهو الظاهر واختاره شيخ  
الاسلام على المحلى وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر هو الجملة وحدها وثلث المعقول الحال  
وغيره من متعلقات الفعل • واعلم ان الجملة تنقسم ثلاثة أقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى  
وصغرى باعتبارين فالكبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع فى خبر والصغرى فقط ما وقعت  
خبرها والجملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرا والمنان فى المتن اجتماع فى كل منهما جملتان  
صغرى وكبرى فالصغرى هى قام أبوه وجارية ذاهبة والكبرى هى جملة زيد قام أبوه وزيد جارية  
ذاهبة واذا قلت زيد أبوه غلامه منطلقا اجتماع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى زيد  
أبوه غلامه منطلق والجملة أبوه الخ فانها كبرى باعتبار ان خبرها جملة وصغرى باعتبار ابرام خبر

### باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

اى فى الأغلب فلا يشك بأفعال التصيير فانها تارة تدخل عليها كقوله تعالى واتخذ الله  
ابراهيم خليلا وتارة لا تدخل عليها كجملات التفسير غير ان اوصيت المعدوم موجود والمراد التى  
يغلب دخولها على جنس المبتدأ والخبر قال جفسيه لا استغرافية لا تدخل على كل مبتدأ  
وخبر فان دخولها عليهم ما مشروط بأن لا يكون المبتدأ والخبر عنه جملة طلبية نحو زيد اضربه  
ولا انشائية نحو هذ زوجهما وان لا يلزم التصدير نحو ابراهيم عندك وان لا يلزم المحذوف كالخبر  
عنه ينبعث وقطوع نحو الحمد لله الحمد الذى آخر ما هو فى الحاشية (قوله ونسبى النواسخ) من  
النسخ وهو الازالة لازما لحكم المبتدأ والخبر وانما ازالة لانها عاملة لفظى والايتداعامل  
معنوى واللفظى أقوى من المعنوى (قوله هذا) اى فى هذا الكتاب لاجابة الى لانها فى كل  
كتاب كذلك اى هى من حيث العمل ثلاثة أقسام لان من حيث الحقيقة لانها من هذه الجهة

والظرف المحذوف  
لاهما وان تقديره كائن  
أو مستقرا كان أو استقر  
(و) الفعل مع فاعله نحو  
قوله (زيد قام أبوه) فزيد  
مبتدأ وجملة قام أبوه من  
الفعل والفاعل والمضاف  
اليه فى موضع رفع خبر  
عن زيد والرابط بينهما  
الهامن أبوه (و) المبتدأ  
مع خبره بنحو قوله (زيد  
جارية ذاهبة) فزيد  
مبتدأ وأول وجاريتيه مبتدأ  
ثان وذاهبة خبر المبتدأ  
الثانى وجملة المبتدأ الثانى  
وخبره فى موضع رفع خبر  
المبتدأ الأول والرابط بين  
المبتدأ الأول وخبره الهاء  
من جاريته والله تعالى  
أعلم

• (باب العوامل الداخلة  
على المبتدأ والخبر) •

ونسبى النواسخ (وهى)  
هذا أقسام ثلاثة الأول

(كان واخواتها) الثاني (ان واخواتها) الثالث (ظنت واخواتها) وهذه الاتسام الثلاثة غماها تحتلف (فاما كان واخواتها فاتها ترفع الاسم) أي المبتدأ ويسمى (وتنصب الخبر) أي خبر المبتدأ ويسمى خبرها واو غما

يسمى الاسم المرفوع فاعلا والمنصوب مقبولان هذه الافعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه ان يصدر عن القاعل ويقع على المقول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجة حروفا (وهي) ثلاثة عشر فعلا على ما ذكرهنا والا فهي اكثر من ذلك الاول (كان) وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الماضي اما مع الدوام والاستمرار فهو كأنه غفور راجع او اما مع الانقطاع فهو كأن الشيخ شابا (و) الثاني (امسى) وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في المساء فهو امسى زيد غنيا (و) الثالث (اصبح) وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الصباح فهو اصبح غنيا (و) الرابع (اضحى) وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الضحى فهو اضحى الفقيه ورعا (و) الخامس (ظل) بالفتح (و) السادس (بان) وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الاضواء بان زيد

قسمان افعال وحروف هي المصادر وسماء الفاعل ان يقال ان اسم كل نوع من كان واخواتها لم يخالف في العمل لانه قد يرفع فاعلا فائدة بخلاف عدها ثلاثة من حيث العمل فانه فائدة لان عمل كل قسم غير عمل الآخر (قوله كان واخواتها) أي تطاردها وانما قدم كان واخواتها على ان واخواتها لانها افعال والاصل في العمل اياها وقد علم ان واخواتها على ظننت واخواتها مع كونها افعالا لان أحد الجزأين باق معها على الاصل وهو الخبر وبدأ من كان واخواتها بكان لانها لم يلبسها باختصاصها بكونها تستعمل فاعلة غير شاذة فهو كان زيد فاعلا وشاذة فهو اذا مت كان الناس منقلا الخبر فاعلا فاعلا كان أحسن زيدا (قوله عملها) مختلف (أي من حيث الرفع والتنصب) (قوله ترفع الاسم الخ) ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها لان اسمها لا يكون الامر نوعا فرفعها تصحيل الحاصل وخبرها لا يكون الا منصوبا فنصبه تصحيل الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أشار الى ذلك الشارح بقوله عبارة المتن بقوله أي المبتدأ وقوله بعد أي خبر المبتدأ ورفعه المبتدأ بان يتحدث فيه زمانا غير الذي كان به على الاصح (قوله ويسمى اسمها) أي تسمى الفاعلة المرفوعة بها اسمها حقيقة وفاعلا مجازا والمنه وبها خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والتسمية في كل امطلاحة خالية عن المعنى لا زيدا من كان زيد فاعلا اسم الذات لان كان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون فليست كان مسمى زيدا فاعلا ليس خبر المكان لان الافعال لا يخبر عنها فالاضافة في كل لادني ملازمة وهي كونها تعمل فاعلا (قوله المرفوع فاعلا) أي حقيقة والمنه وبمفعولا لا حقيقة فلا ينافي ما مر في (قوله لان هذه الافعال في حال نقصانها الخ) ظاهرة في بيده الحدث بقوله الذي من شأنه الخ انها انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكره في لم تجرد عن مطلق الحدث على الصحيح بل تدل عليه وانما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكره سميت ناقصة لعدم اكتفائها بالرفع لانها تدل على زمن دون حدث فان الاصح دلالتها على ما لا ليس (قوله كالروابط) من حيث احتياجها للمعولين لان من حيث توقف معناها على غيره قال (قوله ومن ثم) أي من أجل مجردها عن الحدث المخصوص وصيرورتها كالروابط لتأنيدها (قوله حروفا) الصحيح انها افعال كما مر (قوله هنا) أي في هذه المقدمة ما في غيرها فهي أكثر من ذلك (قوله في الماضي) متعلق لاتصاف أي انها موضوعة للدلالة على ذلك ودوام ذلك وعدمه من قرينة أخرى (قوله في المساء) بالضم الزوال الى الغروب قبض الصباح (قوله امسى زيد غنيا) أي ثبت له الغنى وقت المساء (قوله اصبح البرد شديدا) أي ثبت الشدة البرد وقت الصباح وقس على ذلك ما سبق من الامثلة (قوله المشاة) أي المشاة عاها الالف والنقطة فربا الاولى بينها وبين الضاد المتجمعة وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة (قوله ظل زيد صاعدا) أي ثبت له ذات جميع نهاره واما قوله تعالى ظل وجهه مسودا فهو بمعنى صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاوداد جميع النار فقط كالايتخو (قوله بان زيد مطرا) أي ثبت له ذلك جميع ليله (قوله والاتصال) عطف نفسه وهو من حقيقة الى حقيقة كما قبل أو من صفة الى صفة فهو صار زيد غنيا (قوله وهي لنفي الحال)

مقطر (و) السابع (صار) وهي لتحويل والاتصال فهو صار البرد غنيا (و) الثامن (ليس) وهي لنفي الحال عنه الاطلاق

الاضافة من اضافة الظروف للطرف على حسب مكر الليل اي لنفي مضمون الجملة في الحال اي  
 زمن التكامل وقوله عند الاطلاق اي عميل على خصوص نفي الحال أو غيره وقوله والتجريد  
 الخلق عن القرينة عطف تفسير للاطلاق واستزاج هذا القيد عما اذا قيدت بمن فأنها تكون  
 للنفي فيه فني قولك ليس زيد قائما أمس انفي القيام في الماضي واذا قلت غدا فني في القيام  
 في المستقبل وهذا مذهب الجهم ورويل للنفي مطلقا (قوله نحو ليس زيد قائما) اي ليس متصفا  
 بالقيام الآن ويمكن أن يقوم بعدد على مذهب الجهم والمتقدم اذا صرح بلفظ الآن كان  
 تو كيدا (قوله بما النافية) ما ليست قيد ابل الشرط تقدم الي مطلقا او شبهه (قوله والدعاء)  
 أي بالخاصة وانما شرط في هذه الافعال ذلك لتوقف افادة الاستقرار منها على دخول الذاتي  
 عليها لانم ايجي النفي فاذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان  
 المطلوب به ما تركه الفعل وترك الفعل نفي ولا فرق في الثاني بين ان يكون ملفوظا به كما مثل ار  
 مقدر نحو تالله ففما أي لا ففما قال في التصريح ولا يتناس حذف الثاني الا بثلاثة شروط كون  
 الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون الثاني لا اء وقد نظامها العلامة الدنوشري بقوله

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة • اذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله الملازمة) أي موضوعه للدلالة على ملازمة الخبر من اضافة المصدر لفاعله وقوله الخبر  
 عنه بالتصبيه قوله وفي نسخة للخبر عنه (قوله على حسب) يفتح السين وقد تسكن أي قدر  
 ما يقتضيه أي يطلبه الحال من استقرار خبرها لفاعله امتد قبله نحو ما زال زيد عالما أي منذ  
 صلح للعالمية يعني من حين تاهله وتفهمة للعلم والافعال يشهد بان قيل ذلك ليس عالميا ونحو  
 ما زال زيدا أميرا معناه ان الامارة ثابتة له وقت قبولها بأمر لا يكون طغلا مثلا وعلى هذا فقس  
 (قوله لاستقرار الخبر) أي موضوعه للدلالة على استقرار خبرها بوجه ما رام معناها فثبت  
 أمر عينة انصاف اسمها بخبرها (قوله انبأ بها) أي لاجل كونها ثابتة عن الظرف قال ابن  
 ثابت في شرح البردة أما كونها مصدريه فظاهر وأما كونها ظرفية فلم نر حواظا فخر فالان  
 الظروف كلها اسما ويجب بان ما حيت كانت مصدريه كانت مع ما بعدها كصريح المصدر  
 وصريح المصدر يثوب عن الظرف في اعراضه مع الدلالة على فكاكه مؤذنه فيسمى مصدرا  
 لذاته وظرفا ثانيا من الظرف نحو جئت طابوع الشمس أي وقت طلوعها اخذ لفظ وقت  
 وناب طلوع عنابة فيعرب ظرفا وذلك من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه  
 فلم تكن ظرفا بل هي كالمصدر نائبة عن ظرف نيابة مضاف اليه عن مضاف (قوله  
 لتأويلها الخ) من المعلوم ان المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لاي في العبارة نسج  
 (قوله والتقدير) يعني المقدرة مدة دوام الخ وقد تسع أيضا في هذا فان المقدرة هو مدة دوام  
 فقط لا زيد مترقدا اليك وأيضا ليس المراد دوام زيد وانما المراد دوام ترقدته فلو لم تكن  
 ما مصدريه ظرفية بان كانت مصدريه غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور بل  
 تكون تامة بمعنى بقي فان ولها منصوب فهو حال نحو يعني مادمت صحيحا أي دوامك صحيحا  
 اذن المعلوم انه لا يجبه المدة ولا يجبه في المدة ولا يتأني كونها ظرفية غير مصدريه فلا توجد  
 الظرفية بدون المصدرية وكذا ينصب ما بعدها على الحال لو لم تتقدم على دام ما نحو دمت

والتجريد عن القرينة نحو  
 ليس زيد قائما أي الآن  
 (و) التسامع والعاشر  
 والحادي عشر والثاني  
 عشر (ما زال وما انفك وما  
 فني وما يبرح) مقرونة بها  
 النافسة او شبهها كالنهي  
 والدعاء وهذه الافعال  
 الاربعة للملازمة الخبر  
 الخبر عنه على حسب  
 ما يقتضيه الحال نحو  
 ما زال زيدا عالما وما انفك  
 عسروا جالسا وما فني بكر  
 محمدا وما يبرح محمدا  
 وما شبه ذلك (و) الثالث  
 عشر (مادام) مقرونة بما  
 الظرفية المصدرية وهي  
 لاستمرار الخبر فولا احب  
 مادام زيد مترقدا اليك  
 ونعت ما بعده ظرفية  
 لنائبته عن الظرف ومصدرية  
 لتأويلها مع صلتها بمصدر  
 والتمه مدة دوام زيد  
 مترقدا اليك

(وما تصرف منها) أي والذي تصرف من كان واخواتها يفعل عمل ما تصرف (نحو كان) في الماضي (ويكون) في المضارع (وكن) في الامر (و) نحو (اصبح) في الماضي (ويصبح) في المضارع (واصبح) في الامر (تقول) في عمل الماضي (كان زيد قائما) واعرابه كان فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وتقول في عمل المضارع من كان يكون زيد قائما واعرابه يكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وتقول في عمل الامر من كان كن قائما واعرابه كن فعل امر ناقص واسمه مستتر فيه وجوبا تقديره انت وقائما خبره وتقول اصبح زيد قائما ويصبح زيد قائما واصبح ٧٧ قائما واعرابه على وزن ماقبله والذي

لا يتصرف منه ادم وليس تقول لا اكلك مادام زيد قائما (وليس عمرو شاخصا وما أشبه ذلك) من الامة (واما) القسم الثاني من النواسخ وهو (ان واخواتها) قائما تنصب الاسم أي المبتدأ ويسمى اسمها (وترفع الخبر) أي خبر المبتدأ وينصب خبره (دهى) ستة أحرف (ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وهي أم الباب (ون) بفتح الهمزة وتشديد النون (وسكن وكأن) بتشديد النون فيهما (وليت) بفتح اللام المثناة فوق (ولعل) بتشديد اللام الاخيرة (تقول ان زيدا قائما) واعرابه ان حرف تو كيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها وقائما خبرها وتقول بغنى ان زيد امنطلق واعرابه بلغ فعل ماض والنون الوفاية

جميعا (قوله وما تصرف منها) أي تحول الى أمثلة مختلفة تصاغ منها (قوله ماضيا) أي الماضي منها كشيء أراك أو ماض هو هي (قوله نحو كان الخ) الحاصل ان هذه الافعال اثلاثة عشر في التصرف وعدده ثلاثة فقام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الاصح وما تصرفه ناقص وهو زال واخواتها لانها ليس لها أمر ولا مصدر وما تصرفه تام وهو الباقي (قوله وكن في الامر) والمصدر كقوله يبدل وحلم ما في قومه الفتى \* وكونك اياه عليك يسير واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدى البشاشة كائنا \* أخاك اذا لم تلتف لك متعبدا (قوله واصبح) بقطع الهمزة لانه أمر الفعل لرباعي (قوله شاخصا) أي ذاهبا وأحضر افا ان الشخص يأتي بمعنى لسفرو بمعنى الحضور كما قاله الفيني (نحو تنصب الاسم الخ) مقاما وشرفه جميع ما تقدم في مثله في مكان فلا تغفل (قوله وان واسمها الخ) في ذلك الاسم مساحمة فالاولى اسقاطه اذا دخل في التأويل كابدل عليه قوله والتقدير بلغني انطلق زيد (قوله في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كما في شروية بالسكون ان كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد أي كونه زيدا وبالاستقرار ان كان ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله بخلاف المكسورة) أي فانها لا يطبقها عامل نحو قال اني عبد لله وقد لا يطبقها نحو انما نزلناه (قوله لاختلاف اللفظها) أي وقت اختلاف اللفظها بلام للتأنيث والتعليل لان المعنى حينئذ يكون على التزم أي يلزم من اختلاف اللفظ اختلاف المعاني لوران المعول مع علته وهذا المعنى لا يصح لانه لا يلزم ذلك لان المعنى قد توجد وهي اختلاف الالفاظ ولا يوجد المعول وهو اختلاف المعاني وذلك كما في ان وان فان اللفظ مختلف والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما اذا جعلت لا أثبت فان المعنى اختلاف المعاني وقت اختلاف الالفاظ وليس في ذلك دعوى لزوم اختلاف المعاني لاختلاف الالفاظ فذلكم جده اختلاف الالفاظ دون ذلك كما مر فوق اختلاف الالفاظ أعم من ان يكون معه اختلاف المعاني كالكن وان هؤلاء ولا يكون كما في ان وان هذا توضيح ما في الحاشية فتأمل قوله ودلائل المعاني أي الاتية للمعاني كان واخواتها الموضوح فسادها فالمراد بطبق الدلالة على المعنى (خالد للتوكيد) التبعير باللام في هذا وما يأتي غير هذا لانه يقتضى

والدلالة على انه وان حرف تو كيد ونصب وزيدا اسمها ومنطلق خبرها وان واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على انه فاعل بلغني والتقدير انطلق زيد وقتما ان المقتوحة الهمزة يكونه الايد أن يطبقها عامل كما مثلنا بخلاف المكسورة وتقول لكن عمرو اجالس وكأن زيد أسد (وليت ههنا شاخص) ولعل الحبيب قادم واعرابها على وزن ما تقدم لا يختلف عملها وانما تختلف معانيها لاختلاف الفاظها وتماثلت هذا العمل لتبنيها بالفعل الماضي نحو كان في البناء على الفخوذ لانها على المعاني فهي كان لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الماضي كما تقدم (ومعنى ان) المكسورة (وان) المقتوحة (للتوكيد) أي تأكيد النسبة

ان يكون معنى ان وأن مثل اشيا آخر غير التوكيد بابنا وحاصله وذلك خلاف ما جعوا  
عليه فلا بد من توجيه كلامه بان يجعل قوله للتوكيد وما بعده متعلقا بمحذوف تقديره  
مصرف فيكون المعنى ان معنى ان وأن المحفل عند العقل لهما ان في مصرفي بالنظر الى  
الخارج الى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بان يجعل معناه هو التوكيد بعينه والتوكيد  
هو تقوية الحكم عند الخطاب ايجابا نحو ان زيدا قائم او سلبا نحو ان زيدا ليس قائم فان  
وأن برفعان احتمال الكذب والمجاز فان كان الخطاب مترددا في الحكم فهما التثني التردد  
والثأ كيد هما حينئذ استقصائي وان كان منكر الحكم فهما التثني الانكار والثأ كيد هما  
حينئذ واجب ومن ثم لا يوفق بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه كما  
في علم المعاني (قوله ومعنى لكن للاستدراك) أي لانهم لا يتوسط الابين كلامين متغايرين  
ايجابا وسلبا فلا بد ان يتقدم عليهما كلام كاسياني (قوله تعقيب الكلام الخ) أي اتباع  
الكلام برفع أي بنى ما يتوهم أي يظن بوثوقه قام الناس لكن زيدا جالس فقوله قام  
الناس يتوهم قيام زيد معهم لانه منهم فرفعت ذلك التوهم بل كن وقوله او نصبه معطوف  
على ثبوت أي او تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه أي باثباته لان في التثني اثبات فهو قولك  
زيد جالس لكنه كريم نأثت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله لكنه كريم لان عادة الجبان  
الجل (قوله وهو الدلالة) الضمير عائد على التشبيه وهو معترض لان التشبيه نعل القاعل وهو  
وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهي وصف له ولا يصح الاخبار بأحدهما عن الآخر  
ويجب بان كلامه على حذف مضاف أي الحكم بالدلالة او ان المعنى ان يدل المتكلم الخ  
فتكون الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد ان يضاف التعريف بالكاف او كان أو نحوهما ليخرج  
مثل قوله فأنزل زيد عروا جاني زيد وعمر وقاته يدق عليه الدلالة على مشاركة أمر الامر  
في معنى (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه) وهو المستحيل أي ما من شأنه ان لا يطمع فيه كقوله  
لا ليت الشباب يعود يوما وقوله او ما فيه عسر أي أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو  
الممكن الحصول كقول الفقير ليت في قطارا من الذهب أي ما من شأنه ان ياعم فيه فلا  
يترض بان الفقير لا طمع له في قطار من الذهب بخلاف طلب الواجب نحو ليت غدا يجي  
فانه ممنوع (قوله وهو طلب الامر المحبوب) أي المستقر الحصول فلا يكون الا في الممكن  
فلا يقال لعل الشباب يعود يوما او ما قول فرعون لعل في الخ اسباب الخ فانما كان منه جهلا  
وافسكو بما قرع وعلم افرق بينا ليت و لعل بان ليت يقتضي ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل  
لا يترجي بها الا ما يمكن وقوعه ثم اعلم ان تفسير المشرح كغيره القتي والتبرج بالطلب من باب  
التسهم فار كلاما من القتي والتبرج حالة تنفانية يلزمها اصل القسم لذلك الشيء المتقني او المترجى  
وطالبه فالطلب لازم فاطلق الملزوم الذي هو القتي والتبرج وأريد لازمه الذي هو الطلب  
(قوله والتوقع) أي والوقع (قوله بالاشفاق في المكروه) أي الخوف منه وقيل التوقع أعم  
لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا (قوله هالات) أي ميت أي أخف  
عليه الهلاك المتوقع (قوله على انه الخ) أي على سبيل انه ما فاعولان لها أي على الصحيح  
وعند الكوفي تنصب الثاني على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه بجهة وظرفا وورد بوقوعه

(و) معنى (المكن  
لاستدراك) وهو تعقيب  
الكلام برفع ما يتوهم  
ثبوت أو نفيه (و) معنى  
(مكان التشبيه) وهو  
الدلالة على مشاركة أمر  
لا صرفي معنى (و) معنى  
(ليت القتي) وهو طلب  
ما لا طمع فيه او ما فيه  
عسر (و) معنى (لعل)  
لترجي وهو طلب الامر  
المحبوب (والتوقع) وهو  
المعبر عنه عند قوم  
بالاشفاق في المكروه ونحو  
لعل زيدا هالات والترجي  
في المحبوب فاعول الله  
يرجى فان الهلاك عما يكره  
والرجعة عما يحب (واما)  
القسم الثالث من النواحي  
وهو (طلبت واخواتها)  
فانها تنصب المبتدأ  
ويسمى مفعولها الاول  
(و) تنصب (المرجى) ويسمى  
مفعولها الثاني وانما  
تنصبهما (على انهما  
مفعولان لها)

معرفة وضمير او جامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه اذ من عبد المعطى (قوله حيث لا مانع) استتر  
به عما اذا كان مانع وهو أمر ان الاول الالغام وهو ابطال العمل لفظا ومحاذا الجواز الضعف  
العامل بنوسطه نحو زيد ظننت قائم والاعمال والالغام استند على السواء واتاخره نحو زيد قائم  
ظننت والالغام ارجح امام مع التقدم فيجتمع كظننت زيدا قائما قال في الخلاصة  
وجوز الالغام في الاستدلال \* وانفوضه الشان اولام ابتدا  
والثاني التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا بسبب توسط ماله الصدارة فيها وبين معمولها  
كاللام نحو علمت زيد قائم او بسبب كون احده معمولها بالمال الصدارة كأن كان  
مالا استهامة كقوله

وما كنت ادري قبل عزه ما البكا \* ولا موجعات القلب حتى نوات

لجملة زيد قائم في محل نصب سدت مسد المقولون وكذا جله قوله ما البكا بدليل العطف على  
محلها بالنصب في قوله ولا موجعات القلب فانه عطف وجعات بالنصب على محل قوله ما البكا  
الذي علمني عن العمل فيه قوله ادري لان المبتدأ الصدارة وهو الاستهامة وهي هذا  
تعلية لان العامل علمني عن العمل في اللفظ وعمل في المنزل فشب به بالمرأة المعلقة التي هي  
لامر وجهه ولا مطابقة وهي التي اسما زوجه اعشتم واعلم انهم الذين الامرين لا يجريان في  
ظن وجيع اخواتهم بل هما خاصان يعضهما كما اشار اليه ابن مالك بقوله  
وخص بالتعليق والالغام \* من قبل حب والامر به قد الزما  
(قوله تنبذت رجيم وقوع المقول الثاني) أي تدل على رجحان وقوع المقول الثاني أي  
غالبه لا يردان الثلاثة الاول قد تدل على كونه تعالى يظنون انهم ملاقور بهم أي يتيقنون  
ذلك وقول الشاعر

حسبت التقي والجود خير بجماعة \* رباحا اذا ما المرء أصبح نائلا

أي تيقنت وقوله

دعاني الغواني عمن وغلتنى \* لي اسم فلا ادعي به وهو اقول

اعني تيقنت ان لي اسما كنت ادعي به وانا شاب قال بعضهم هذا الاسم هو الاخ لان النساء  
يقطن لاشباب الاخ وللشباب الم (قوله وزعت) بمعنى اعطت واوشككت او ظننت لا يعني  
تكفأت والاتعدت لواحدانة نفسها واخرى يعرف الجور لا يعني من ارهزل والا كانت  
لازمة (قوله وثلاثة منها) أي من العشرة تفتد بتعميق وقوع المقول الثاني أي تدل على  
صحة تيق وقوعه أي غالبه لا ينافي دلالة بعضها تارة على الظن كأي رأي قائم انه ستعمل بمعنى  
تدعن وهو الغالب كقوله

رأيت الله أكبر كل شيء \* محاوراة واكثرهم جنودا

وقد تاني به في ظن وقد اجتمع تاني قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أي يظنونونه ونعلمه  
وكأي علم فان الغالب فيها ان تكون بمعنى تيقن كقوله  
علمت الباذل المعروف فاني ممت \* البكبي واجفات الشوق والامل  
وقد تاني بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمه وهن مؤمنات (قوله رأيت) أي لا يعني ابصر

حيث لا مانع وز كمن ذلك  
عشرة افعال أربعة من اتعبد  
ترجيح وقوع المقول الثاني  
(وهي ظننت) فهو غائبة  
زيدا قائما (وحديث)  
نحو حسبت بكر امه سديقا  
وخات (نحو خات الهلال  
لانها (وزعت) لنحو زعت  
زيدا صادقا وثلاثة منها  
في قوله تيقن وقوع المقول  
الثاني (وهي رأيت)  
نحو رأيت المعروف محبوبا



(وعلى) فعملت الرسول صادقا (ووجدت) فجوهرت العلم فاعلموا شأن من يفتيد ان التصير والانتقال من حالة الى اخرى (و) هما (التي) فلو اتخذت ٨٠ فزيدا مديقا (وجعلت) فجوهرت الدين ابريقا وواحد بقيد حصول

والانعت لواحدا من افعال الخواص (قوله) (ونت) أى لا يعنى عزت والانتعت لواحدا  
 اما على ان بين العلم والمعرفة فافظا هر واما على أنه ما يعنى واحد فثلاثة فليخص احد  
 المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر وهو أمره وكول الى اختيار العرب (قوله)  
 (وجدت) أى يعنى علم لا يعنى اصبت فانما حينئذ تعدى بنسب الواحد ولا يعنى حزن  
 فهو وجدته على الميت أى عزت عليه فانها - يمتد لازمة (قوله) (والانتقال) عطف تفسير  
 (قوله) (قوله) أى متوله (قوله) (اذا دخلت على ما لا يسمع) بان تكون متعلقة باسم عين  
 والمراد ان يكون القول بما يسمع واما الثاني فلا بد ان يكون مما يسمع كقوله (وجدت)  
 زيدا يسمع لا سمعته بخروج اذا لم يسمع اما اذا دخلت على ما يسمع ببشارة فلا  
 خلاف انها تعدى لواحد فهو يسمعون الصيغة (قوله) (والجهور على ان الخ) أى مطبقون على  
 ان جملة يقول من الفعل والفاعل ونحوها وقوله في موضع نصب على الحال من المفعول أى  
 على حذف مضاف تنديره سمعت صوت زيدا في حاله تكلم فالحال مبنية ولا ينبغي أن يقدم  
 ذلك المضاف لفظ كلام والادير سمعت كلام زيدا الخ لأنه يلزم أن تكون الحال مؤكدة  
 (قوله) (على الحال من المفعول) أى ان كان معرفة والافهى صفة قل (قوله) (الالى واحد)  
 نحو ابصرت زيدا وسمعت اقراء وذاقت الطعام ولبست الحرير وشمت الريحان (قوله) (بكسر  
 الياء) أى وفتح الحاء انتقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركاتها أى الخاء وهى الفتحه قصار  
 خبت فاتت ما كان الياقوت اللام ثم حذف الياء لا لتقاء الساكنين أى لدفع التثنية الساكنين  
 لأنه مكرره وقرع عليه نظائره كعبت وملت (قوله) (استطردا) هو ذكر الشئ في غير محله  
 المناسبة بينهما والمناسبة ما أشار اليه بقوله التقييم بقية النواحي زاد الشيخ القيسى كان ذكر  
 نصب كان لغبر ونصب اللام هذا استطردى عليه المعطلمان اه

### \*(باب الثمت)\*

لما انتهى الكلام على ما عرب على غير وجه التبع اخبركم على ما عرب بهما وهو خمسة  
 الثمت وعطف البيان والتوكيد والبال وعطف النسق وانما اجتمعت ربث على هذا الترتيب  
 وقد نظم ذلك بعضه بقوله

أنت البيان مؤكد ببل نسق \* هذا هو ترتيب في القول الحق

وهذا بد المصنف الثمت بان التبع من حيث هو عرفه بعضهم انه اشار لما قبله في  
 اعرابه الحاصل والتمتدخ برى فخرج بالماضى والتجديد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال  
 المنصوب وبغير خبر حاضرن قوله هذا الموحض ولعل لغة وصف الشئ بما هو فيه  
 واصطلاحا جازا الامم على لاسم المتعوز في اعرابه وهذا تعريف الثمت بالمعنى المصدرى  
 وقد استعمله الحماة بمعنى المتعوز به وهو المراد هنا ويرادفة الصفة والوصف وعرفوه على  
 هذا بأنه الابع الذى يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتلوه به فخرج بقوله  
 يتم متبوعه البديل وعطف النسق لان البديل متعوز في نفسه وليس القصد به انما يتم متبوعه  
 ولان عطف النسق مغاير متبوعه ونخرج بقولهم بيان صفة من صفاته الخ عطف البيان

نسبة في السمع (و) هو  
 (سمعت) فجوهرت الذي  
 يقول في النبي مفعول أول  
 وجمله يقول مفعول ثان  
 هذا على رأى الى على  
 القادسي في قوله ان سمعت  
 اذا دخلت على ما لا يسمع  
 تعدت لاشيخ والجهور  
 على ان جملة يقول  
 ونحوها في موضع نصب  
 على الحال من المفعول  
 لان أفعال الخواص  
 لا تعدى الا الى واحد  
 (تقول) في اعراب ظننت  
 زيدا منطلقا ظننت فعل  
 وفاعل وزيدا مفعول أول  
 ومنطضا مفعول ثان  
 (و) في اعراب خلت حمرا  
 شاخصا خلت فعل  
 وفاعل واصل خلت خبت  
 بكسر الياء نقلت الكسرة  
 الى الخاء بعد سلب حركاتها  
 ثم حذف الياء لا لتقاء  
 الساكنين وعمر مفعول  
 أول وشاخصا مفعول ثان  
 (وما أشبه ذلك) من أمثلة  
 ما يفيد الربحان ومن  
 أمثلة ما يفيد التحقير  
 ومن أمثلة ما يفيد التصير  
 بلافق وهذا القسم أعني  
 ظن واخواتها دخيل  
 في المروعات وحقة أن  
 يذكر في المنصوبات ولكنه

ذكره استطردا التقييم بقية النواحي

### \*(باب الثمت)\*

والتوكيد

والتوكيد لانهم اشاروا بالنعته في افعالهم ما تبعوا لكن لا يدلان على معنى فيه أما البيان فلانه  
 عين الاول وأما التوكيد فلانه يكون بالنفس مثلا ونفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه وهذا  
 التعريف شامل لانواع النعت فانه اما التخصص نكرة نحو مرت بـ رجل كاتب أو نضع  
 معرفة نحو مرت بـ زيد النابز والتخصص من تقييد الاشتراك في الذكورات والتوضيح رفع  
 الاحتمال في المعارف أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين أو ذم نحو أوذبه من الشيطان  
 الرجيم أو ترحم نحو اللهم ارحم عبداً منك المسكين أو تو كيد نحو ثلث عشرة كلمة وهذا هو  
 المراد بقولهم في التعريف الذي يتم متبوعه فان المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من  
 الامور المذكورة ولذلك لا يكون الامتناعاً ومؤولاه لان الجوامد لا دلالة لها بوضعها على  
 معان منسوبة الى غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول  
 ومعنى المؤول به ما أقيم مقامه في معناه كاسم الإشارة وذى معنى صاحب والمسبوب والجملة  
 والمصدر المترشح كغيره وافراده نحو عدل والحاصل ان النعت بمعنى المنعوت به على قسمين  
 القسم الاول المفرد والمراد به ما قابل بالجملة وشبهها وهو ثلاثة أنواع الاول المشتق كضارب  
 ومضروب وضرب وحسن وأحسن والثاني شبه المشتق كذا وذى واسمه التسبب نحو مكي  
 والثالث المصدر نحو رجل عدل والقسم الثاني الجملة وتشبهها والمراد به الطرف والجار  
 والمجرور والنعت بها ثلاثة شروط في المنعوت وهو ان يكون فكرة اما لفظاً ومعنى كيو مان  
 قوله تعالى واتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله أو معنى لالفاظاً وهو المعروف بالانفسانية كما  
 في قوله تعالى كمثل الجار يحمل أبناءه على رؤسهم في الجملة احدهما ان تكون مثقلة على  
 ضمير بطلها بالماوصوف ملفوظ به كما مثل أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن  
 نفس شيئاً أى فيه ثابتهما ان تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب (قوله) رسمه يعرض  
 خواصه الخ) فنه نظر لان الظاهر ان قوله تابع للمنعوت الخ ليس وارداً في التعريف بل  
 بيان حكم من أحكام النعت فتأمل اه شنوانى (قوله) تابع للمنعوت أى مشارك له (قوله)  
 في رفعه الخ) على حذف مضاف أى في نوع رفعه الخ وانما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما في  
 الشخص اذ قد يكون اعراب احدهما ظاهراً واعراب الآخر مقدرًا وقد يكون اعراب  
 أحدهما بالحرركات واعراب الآخر بالحروف أو اعراب أحدهما محلياً والآخر لفظياً (قوله)  
 ان كان مرفوعاً) أشار به الى أن كلام المتن على التوزيع اذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب  
 مثلاً في أن واحداً وكذا فيما بعده (قوله) وتعرفه أى في نوع تعريفه لا في شخصه اذ  
 لا يشترط أن يكون النعت مرفوعاً بعينه ما تعرف به المنعوت بل المراد ان تكون معرفة ما من جهة  
 واحدة نحو جاء رجل الفاضل أو من جهتين نحو رأيت بكراً أميركة ويجب كون الموصوف  
 اما أعرف من المنة أو مساوياً لها ولا يجوز أن يكون دونها فالاول كقوله مرت بـ زيد  
 الفاضل فان العلم أعرف من المعرفة بالالف واللام والثاني نحو مرت بـ الرجل الفاضل فانما  
 معرفان بالالف واللام والثالث نحو مرت بـ الرجل صاحبك فان صاحبك بدل عندهم لانه  
 لان المضاف للضمير في رتبة الضمير وفي رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرفة بالالف واللام  
 (قوله) سواء كان النعت حقيقة أى هذه الجملة أعنى الرفع والنصب والتخصيص والتعريف

رسمه يعرض خواصه  
 تقريرا على المبتدى يقال  
 (النعت تابع للمنعوت في  
 رفعه) ان كان مرفوعاً  
 (ونصبه) ان كان منصوباً  
 (وخفضه) ان كان  
 مخفوضاً (وتعريفه) ان  
 كان المنعوت معرفة  
 (وتشكره) ان كان  
 المنعوت نكرة سواء كان  
 النعت حقيقة أو سيبياً  
 ثم ان رفع النعت ضمير  
 المنعوت

والتشكيك لا بد للتعنت من استيعابه المنعوت في اثنين منها سواء كان التعنت حقيقيا وهو الجأري  
 على من هو له في الواقع أي المستدلى من هونته في الواقع أو كان سيبيا وهو الجأري على  
 غير من هو له أي المستدلى من غير من هونته فهو لكون التعنت مطلة لا تتألف من اثنين من هذه  
 الخمسة اقصر المتن عليها (قوله المستد) بالنصب مفعلة لضمير (قوله أيضا) أي كما سعه في اثنين  
 من الخمسة المتقدمة (قوله ويكمل حينئذ) أي وقت اذ تبع التعنت المنعوت فيما ذكر (قوله  
 أربعة من عشرة) هي الرفع والنصب والجرح والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث  
 والتعريف والتشكيك وانما لم يكمل لجمع العشرة لانه لا يكون الاسم متصفا بجميعها في وقت  
 واحد لما فيها من التضاد ألا ترى ان الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا في حالة واحدة  
 ولا معرفة نكرة معا ولا مفردا منفي مجموعا كذلك ولا مذكرا مؤنثا كذلك وانما يكمل في  
 حالة واحدة أربعة أمور واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجرح  
 وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتشكيك وواحد من التأنيث  
 والتأنيث (قوله ويسمى التعنت) أي يسميه علماء هذا الفن حينئذ أي حين رفع التعنت ضمير  
 المنعوت حقيقيا وظاهرا هذا الكلام مفعلة لضمير يرت برجل حسن الوجه ينصب الوجه  
 لكونه رفع ضمير يعود على المنعوت فهو حقيق مع أنه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب  
 الصانين به سبي وسأق في الشارح إشارة اليه وبعضهم معناه مجازيا وعليه فاقسام التعنت ثلاثة  
 ثم اعلم ان اتباع التعنت للمنعوت في أربعة من عشرة انما يكون مع عدم المنع أو ما اذا منع  
 مانع كأن يكون التعنت أقفل تقضيل فانه لا يتبع في تثنية ولا جمع ولا تأنيث بل يكون مفردا  
 مذكرا على كل حال فنقول مرت برجل أفضل منك ورجلين أفضل منك ورجلا أفضل منك  
 وبامرأتين أفضل منك وفردة أفضل منك واعلم أيضا ان قول المتن تابع للمنعوت في رفعه  
 الخ أي ما لم يكن المنعوت معلوما بدون الرفع والاجاز قطعه وعدم تبعيته لشوا أعوذ بالله من  
 الشيطان الرجيم برفع الرجيم أو نصبه فالمرغوع اذا علم بقطع نعته بالنصب بتقدير فعل والرفع  
 بقرينة أو المنصوب بقطع نعته للرفع أو بالنصب ولا يقطع الجرح لامتناع تقدير الجار مع بقاء  
 عمله في غير الحال المألوفة عندهم (قوله وان رفع) أي التعنت سبي مفعول رفع والمنعوت  
 مضاف اليه والظاهر بالنصب نعت لسبي والمراد به ما قابل المستتر بقريئة مقابلة في قوله  
 فيما مر ضمير المنعوت المستتر قد دخل فيه المضمير البارز نحو جاء الرجل الضارب أنا (قوله  
 ويسمى التعنت حينئذ) أي وقت رفعه سبي المنعوت الظاهر وقوله سيبيا نسبة الى السبب والمراد  
 به هنا ما منه وبين المنعوت علاقة (قوله تقول في التعنت الحقيقي الخ) حاصل ما ذكره الشارح  
 اثنان وسبعون مثالا وذلك انه اما أن يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا وكل منها اما أن يكون  
 معرفة أو نكرة وكل منها اما أن يكون مذكرا أو مؤنثا فهذه اثنان وعشرون وكل منها اما أن يكون  
 مرفوعا أو منصوبا أو محذوف فاضافة هذه ستة وثلاثون وكل منها اما أن يكون حقيقيا أو سيبيا  
 فهذه اثنان وسبعون حاصله من ضرب اثنين في ستة وثلاثين فهذه مائة وعشرون  
 والستة والثلاثون في الحقيقي بالنظر لكل من المنعوت والتعنت وفي السبي بالنظر للمنعوت  
 واذا نظرت الى أن التعنت تارة في شخص الاعراب بأن يتعدا فيه أو لا وتارة يتوافقان

المستتر بـ أيضا في  
 تذكيره وتأنيثه وانما  
 وتثنيته وجهه ويكمل له  
 حينئذ أربعة من عشرة  
 ويسمى التعنت حينئذ  
 حقيقيا وان رفع سبي  
 المنعوت الظاهر اقصر  
 فمعه على ما ذكره المصنف  
 وتبعه في اثنين من خمسة  
 ويسمى التعنت حينئذ سيبيا

(تقول) في النعت الحقيقي الرفع لضمير المنعوت المستغنى الرفع مع الانفراد والتعريف (فأم زيد العاقل) وفي ان نصب رأيت زيدا العاقل وفي ان لفظ (مروءت يزيد العاقل) وتقول مع التنكير والافراد مع رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلًا ومروءت برجل عاقل وتقول في ثنية المذكور مع التعريف بالزيدان العاقلان ورأيت الزيدين العاقلين ومروءت بالزيدين العاقلين وتقول في ثنية المذكور مع التنكير بامر جلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومروءت برجلين عاقلين وتقول في جمع المذكور مع التعريف بالزيدون العاقلون ورأيت الزيدين العاقلين ومروءت بالزيدين العاقلين وفي جمع المذكور مع التنكير بامر رجال عاقلًا ومروءت برجال عاقلًا وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف بامرأته هندا ورأيت هندا العاقله ومروءت بهندا العاقله ومع التنكير جاءت امرأته عاقله ورأيت امرأته عاقله ومروءت بامرأته عاقله وتقول في مثنى المؤنثة مع التعريف بامرأتين هندان العاقلتان ورأيت الهنديتين العاقلتين ومروءت بالهنديتين العاقلتين ومع التنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومروءت بامرأتين عاقلتين وتقول في جمع ٨٣ المؤنثة مع التعريف بامرأته الهندات

في جهة التعريف أولا زادت الاقسام (قوله تقول في النعت الحقيقي) أي في غنيله وقوله الرفع لضهير المنعوت نفسه بالعقبى والمستترعت فمجر (قوله في الرفع) متعلق بقول (قوله وفي النصب) أي وتقول في حالة النصب الخ (قوله وتقول فيما اذا رفع) أي النعت وقوله سبي مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه (قوله فالنعت في هذا القسم) أي قسم السبي يلزمه الايراد لان النعت الرفع للظاهر منزل منزلة الفعل فيعطى ~~هـ~~ معه فاعله ولا يعتبر حال الموصوف فيلزمه الايراد اذا اسند الى ظاهر ولو كان ذلك الظاهر منثنى أو مجموعا على اللغة المشهورة ويلزمه ايضا التذكير مع الاء ناد الى مذكر كاتقدم من الامثلة وكذا يلزمه التانيث مع الاسناد الى مؤنث نحو جابر رجل فاعمة أمه كما تقول قامت أمه (قوله مع غير الجمع) أي جمع السبي كما قاله قل وغير الجمع هو المفرد والمنثنى وقوله فيضارت تكسيرة أي تكسير النعت على افراده ولا فرق بين كون المنعوت جمعا فهو مرتب برجل قيام اباؤهم أو غير جمع فهو مرتب برجل قيام غلمانه (قوله ويضعف نفعه) أي يضعف جمع الرفع جمع تعميم قال الشيخ أبو بكر الشنواني أي يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللغة المشهورة وانما جاز في لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل في الجمعية نحو فاعدون غلمانه كافي لغة قليلة ويقعدون غلمانه نحووا كلوني البراغيث لكن في الفعل أضعف (قوله هذا اذا الخ) أي محل جوازها هذا الاستعمال في الحقيقي والسبي دون غيره وقوله نعت باسم الداعل أي الذي ليس بمضاف (قوله أو الصفة المشبهة) أي أو اسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الاب ولعلهم فيه اشارح عليه

المذكر مع التعريف جاء الزيدان القائم أبوهما وأب الزيدين القائم أبوهما ومع التنكير جاء  
وجلان قائم أبوهما وأب وجليز قائم أبوهما ومررت برجلين قائم أبوهما وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاءني  
الرجال القائم أناؤهم ورأيت الرجال القائم أناؤهم ومررت بالرجال القائم أناؤهم ومع التنكير جاءني رجل قائم أناؤهم ورأيت  
رجلا قائم أناؤهم ومررت برجال قائم أناؤهم وتقول في المفردة المؤنث مع التعريف جاءني هند القائم أبوها ورأيت هند  
القائم أبوها ومررت بـ هند القائم أبوها ومع التنكير جاءني امرأة قائم أبوها ورأيت امرأة قائم أبوها ومررت بامرأة قائم  
أبوها وتقول في تنفئة المؤنث مع التعريف جاءت الهندان القائم أبوهما ورأيت الهندين القائم أبوهما ومررت بالهندين  
القائم أبوهما ومع التنكير جاءت امرأتان قائم أبوهما ورأيت امرأتين قائم أبوهما ومررت بامرأتين قائم أبوهما وتقول  
في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القائم أناؤهن ورأيت الهندات القائم أناؤهن ومررت بالهندات القائم أناؤهن  
ومع التنكير جاءت نساء قائم أناؤهن ورأيت نساء قائم أناؤهن ومررت بنساء قائم أناؤهن فالتفت في هذا القسم يلزمه  
الأفراد والتذكير دائماً مع غير الجمع وأما مع الجمع فيختار تنكير على أفراد نحو مررت برجال قيام أناؤهم وبضعف لصحبه  
هذا إذا تفت باسم الفاعل فان تفت باسم المفعول أو الصفة المشبهة

لانه حيثئذ يكون صفة منسوبة وهي ما اشتق من فعل لازم لن قام به الفعل على معنى اثبت  
والدوام بخلاف اسم الفاعل فانه وضع متصفا بمصدره أى الخلق على وجه الحدوث وصيغتها  
مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كسب وصعب وشديد وتعمل على فعلها (قوله  
جائزه) أى فى النعت وقوله هذا الاستعمال وهو وقع النعت سبى المنعوت الظاهر (قوله  
فيستمر) أى ضمير المنعوت (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى ان كان معرفة وعلى التميزان  
كان نكرة (قوله وحينئذ) أى وقت اذ نصب ويختص (قوله ويرجع الى القسم الاول)  
وهو النعت الحقيقي أى يرجع اليه فى تلك المطابقة مع بقائه على أنه سبى وليس المراد كونه  
يصير حقيقة تامل قل وتقدم ان بعضهم هما متمايزا وان الاقسام عليه ثلاثة  
(قوله وجرهما) أى على الاضافة والواو بمعنى أو (قوله وكذا تفعل) أى تفعل فعلا مثل  
ذا الفعل بجملة كذا فى موضع النعت لمصدر محذوف (قوله والمعرفة) لما ذكر المصنف ان  
النعت يتبع منعوتة فى اثنين من خمسة وتقدم الكلام على الرفع والنصب والجر فى باب معرفة  
علامات الاعراب ولم يتكلم فيما سبق على التعريف والتكبير احياج الى بيان المعرفة  
والنكرة لتتم الفائدة وكان الاولى أن يقدم النكرة لانها الاصل لاندراج كل معرفة تحتها لكنه  
بدأ بالمعرفة لانها اشرف من حيث دلالتها على معين وأل فى المعرفة للجنس ولذا صرح الاخبار عنها  
بقوله خمسة أشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد بالجملة وقول الشارح من حيث هى أى لا يقيد  
بكونها ضميرا ولا عالما الخ فلا يلزم تسميم الشئ الى نفسه والى غيره ولا يقد كونه انعت  
ويستعمل الخ كما سلكه الشارح قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء بعينه والنكرة  
ما وضع لشيء لابعنه قال الرضى قوله بعينه احتراز عن النكرات والمعنى ما وضع لان يستعمل  
فى شئ واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد قصود الواضع كفى الاعلام أولا كفى غيرها اه  
وقال ابن مالك فى شرح التسهيل من تعرض لهذا المعرفة تجزئ عن الوصول اليه دون استدلال  
عليه اه اى دون اعتراض ولا جمل ذلك تعرض لها فى الخلاصة بالبعد كإفعل المصنف هنا  
وعلى ما ذكره فى شرح التسهيل بقوله لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كقوله  
كان ذلك عاما أو وعكسه كاسامة والوجهان كواحد أمه وعبد بانه فأكثر العرب  
يجر بهما معرفتين يختصى الاضافة وبعضهم يجعلهما متكررتين ويدخل عليهما وارب ويصحبهما  
على الحال وكذلك اذوال الجنسية فيه الوجهان ولذا يفت نعت المعرفة تارة وينت نعت  
النكرة أخرى فأحسن ما تتبعه أن يذكر أقسام المعرفة مستقصا ثم يقول وما سوى ذلك  
نكرة اه قال الدمامنى وهو كلام ظاهرى خال عن التحقيق اه أى لان عاما أو فى قولك عاما  
أول فى الاصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف واسامة مدلول معين وهو الماهية فهو معرفة  
لفظا ومعنى والحق فى واحد أمه وعبد بانه التعريف بالاضافة ودخول رب عليهما ونصبهما  
ساذوسا فى الكلام على المعرف بالالجنسية فقول ابن الحاجب فى التعريف المتقدم  
ما وضع لشيء بعينه الخ وقول سعد الدين المعرفة ما أشعر به الى خارج مختص اشارة وضعية  
شامل لجميع أنواع المعارف يخرج لسائر النكرات وحينئذ فقول دون استدلال فيه  
استدلال عليه اه حقيق على الاشعورى بعض تغيير وزيادة (قوله خمسة أشياء) الوجه

جائزه هذا الاستعمال  
وجائزه أن يقول الاسناد  
عن السبى الظاهر فى ضمير  
المنعوت فيستمر فى النعت  
ويصعب السبى على التشبيه  
بالمفعول به أو يختص باضافة  
النعت اليه وحينئذ يطابق  
منعوتة فى التانيث والتثنية  
والجمع ويرجع الى القسم  
الاول مثاله جائز المضروب  
العبد أو الحسن الوجه  
نصب العبد والوجه  
وجرهما وكذا تفعل فى كل  
مثال بما يناسبه (والمعرفة  
من حيث هو خمسة أشياء)  
الاول

انهم اسمة كما ذكره في الخلاصة هذه النسخة والسادس الموصول ولعل المصنف أدخله في المجمع  
 أو في المعرف بال أو في المضاف بناء على أن تعريفه بال أن كانت فيه وبنيته ان لم تكن فيه  
 إلا أن تعريفها بال إضافة وبعضهم عدّها سبعة فزاد النكرة المقصودة في النداء كيار جل لعين  
 بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال وقيل أنه تعرف بماتعرف فيه اسم الإشارة وقيل تعريفه  
 بال محذوفة وناب حرف النداء منها ما قال أبو حيان وهذا الذي صححه أصحابنا ولا خلاف في  
 النكرة غير المقصودة فهي باقية على تشكيها كيار جلاخذ يدي أو ما العلم كيزيد فذهب  
 قوم إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وإنما  
 ازداد بالنداء موضحاً **هـ** من الختم مع زيادة منه على الاثنى عشر وأعلم أن المراد بالموصول  
 الموصول الاسمي وهو ما اقترأ به إلى الوصل بجملة خبرية أو وصف صريح وظرف أو جار  
 ومجرور تامين وإلى عائذ وأخذه وهو الذي لا مفرد الغير المؤنث والذات المتناهية والذين لهم  
 والقي مؤنثه واللتان المتناهات واللاتي لجمعها واللاتي لجمع الذكر والمؤنث وهذه اللفاظ تسمى  
 موصولاً لنصا وهو ما يستعمل بلفظ واحد بمعنى واحد أو ما المشترك وهو ما يستعمل لمعان  
 متعددة بلفظ واحد فهو من اللعلاء وما لغيرهم وأي للجميع وأل في نحو الضارب ونحو  
 المضروب وذو عذ طي وذو بعد ما ومن الاستغفار ميتين وبسط كل ذلك في المبسوطات (قوله  
 المضمر) ويقال له الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكتنى وتقدم الكلام على أقسامه  
 في باب الفاعل (قوله ما دل على متكلم الخ) أي اسم دل وضعاً فخرج بقوله وضعاً قول من  
 اسمه زيد ضرب زيد وقوله لا يزيدا زيداً فعل كذا وقوله كذا عن زيد الغائب زيد فعل كذا  
 فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم في الأول والمخاطب في الثاني والغائب في الثالث لم يكن  
 موضوعاً للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها  
 موضوعات للغيبة مطلقاً باعتبار تقدم الذكر (قوله أو غائب) المراد به ما عدا المتكلم  
 والمخاطب فيدخل فيه ضمير الذات العلمية (قوله والثاني العلم) هو لغة العلامة واصطلاحاً  
 ما ذكره الشارع بقوله وهو ما علق الخ أي اسم علق بالبناء الجوهري على شيء أي وضع لشيء  
 بعينه مطلقاً أي بلا قيد أي دل على معنى في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي وفي ذهن بالنسبة  
 للعلم الجنسي لان العلم كسبياً فيخرج بتفسير ما بالاسم الفعل والحرف وبقوله علق  
 على شيء بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول ما شبهه لان العلم جزئي وضعاً  
 واستعمالاً وبقيت المعارف كلياً وضعاً فيقتل كل واحد منها ما شبهه بحسب الوضع  
 جزئياً استعمله الا كذا قيل وهو مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد أنهم جزئيات  
 وضعاً واستعمالاً لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الإشارة والموصول بوضع كلي عام  
 كما في رسالة الوضع العضدية وعلى ذلك فهي خارجة بقولنا مطلقاً أي بلا قيد فانها التامتين  
 سمىها بواسطة قرينة خارجية عن ذات الاسم اما القضية كال في المحلى والصفة في الموصول  
 أو معنوية كالخضرة في ضمير المتكلم كما هو المخاطب كانت واسم الإشارة وكالغيبية (قوله  
 عاقل) الأولى عالم يشمل اسم الله سبحانه وتعالى (قوله عدن) يفحص عن علم بلد ساحل العين  
 (قوله كندقم) بالادال المهمة أو المجمة علم جبل للنعمان بن المنذر (قوله وهيلة) اسم لشاة

(المضمر) وهو ما دل على  
 متكلم (نحو انار) نحن أو  
 مخاطب نحو (أنت) وأنت  
 وأنتما وأنتن وأنتن أو غائب  
 نحو هو وهي وهما وهن  
 وهن (و) الثاني العلم  
 وهو ما علق على شيء بعينه  
 غير متناول ما أشبهه سواء  
 كان علم شخص عاقل (نحو  
 زيد) وحده أم غيري قل اما  
 مكان نحو عدن (ومكة)  
 أو غيره كندقم وهيلة

وذكر بعضهم انه اعلم من كذا لبعض اسماء العرب (قوله أو علم جنس) بالنصب عطفا على  
 قوله علم شخص \* اعلم ان لهم علم شخص وعلم جنس واسم جنس ونكرة فالاول ما وضع لعين في  
 الخارج والثاني ما وضع لعين في الذهن أي وضع للماهية بقيد حضورها في الذهن والثالث  
 ما وضع للماهية بلا تعيين أي بلا قيد حضورها أي لم يلاحظ فيه ذلك وان كانت حاضرة  
 والرابع ما وضع لواحد منهم وبعبارة الهمع العلم ما وضع لعين لا يتناول غيره ثم التعيين ان كان  
 خارجيا بان كان الموضوع له معينا في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بان كان  
 الموضوع له معينا في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم السبع أي لماهيته  
 الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من  
 غير ان تعيين في الخارج أو في الذهن كاسم السبع أي لماهيته اه المقصود منها وذهب  
 ابن مالك وقوم من النحاة الى أن علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص فلا  
 يضاف ولا يدل عليه أل ولا ينبت النكرة وينتدأ به وتذهب النكرة بعده على الحساب الى  
 غير ذلك وأما في المعنى فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو شائع في جماعته فلا يخص به واحد  
 دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت ورده هذا المذهب بان التفرقة بينهما في الاحكام  
 اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضا وقد تقدم وذهب بعضهم أيضا الى أن اسم الجنس  
 موضوع للفرد المبهم فهو كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام في  
 بحرره اذا علمت ذلك علمت ان اطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين أو مبهم ان كان من  
 حيث اشغاله على الماهية حقيقة وان كان من حيث خصوصه فبما والفرق بين علم الجنس  
 كاسامة واسم الجنس المعرفة كالاسد ان التعيين في الاول مستفاد من جوهر اللفظ وفي  
 الثاني مستفاد من أل (قوله نحو حضاجر) بوزن مفاعل علم للضع (قوله واسامة) علم  
 السبع (قوله أوله في) معطوف على قوله حيوان (قوله كسبحان) أي مقطوعا عن الاضافة  
 ومتموعا من الصرف علم للتبعية في التنزيه واذا كان مضافا لم يكن علم لان الاعلام لا تضاف  
 كذا في الحاشية وقد يقال ذكر الدماصبي ان الاضافة التي تبطل العملية ما كانت للتعريف  
 أو للتخصيص واماما كانت للبيان كخاتم طي وفرعون موسى فلا وحيدة فلا مانع من الاضافة  
 مع العملية جلا على هذا وذكر السنواني ان استعماله مضافا الى فاعله أو مفعوله كثير وهو  
 منصوب بفعل محذوف وجوبا (قوله وبره) بمعنى البر (قوله وأراد به اسم الاشارة) قال  
 السنواني الظاهر ان المصنف أراد بالاسم المبهم الموصولات وأسماء الاشارة لا أسماء الاشارة  
 فقط كما قاله الشارح وانما سميت مبهمة لانه لا يعلم معانيها بالتعيين وان اعتبر في معانيها  
 الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها من الاشارة والعلة اه المقصود منه (قوله  
 وصلاحيته الخ) عطف تفسيرا فان قلت قد تقدم ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا يناق  
 عموم وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس وإلى كل شخص قلت تعريفه بعد استماله في  
 معين وابهامه قبل استعماله في معين فلا منافاة بين كونه معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطي  
 فهو كلي وضع اجزى استعماله اه وقد تقدم ان هذا اخلاق ما حققه السيد فتنبه فهذا  
 الجواب مبني على مذهب السعد (قوله نحو هذا حيوان وجماد) كذا المثال للاشارة الى عدم

أو علم جنس اما الحيوان فهو  
 حضاجر واسامة أو لمصفي  
 كسبحان وبره (و) الثالث  
 (الاسم المبهم) وأراد به اسم  
 الانسان ووجه ابهامه  
 عموم وصلاحيته للاشارة  
 به الى كل جنس وإلى كل  
 شخص (نحو هذا) حيوان  
 وجماد

الفرق بين أن يكون الجنس حساساً أولاً فالأول لا قبل والثاني لا قبل والثاني لا من عهد المعطى  
 (قوله وفرس ورجل وزيد) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين العلم وغيره عاقلاً وغيره فيشار إلى كل  
 منها بمثل ذلك من الإشارة بعهد المعطى (قوله وهو) أي الاسم المبهم أقسام أي ستة ثلاثة أما  
 مفرد أو مثنى أو مجموع وكل واحد منها إما مفرد أو مثنى أو مجموع والصيغ التي ذكرها خمسة لأن  
 صيغة الإشارة إلى الجمعين واحدة (قوله فهذا المفرد المذكر) أي به التبيين قبله أو بعدها  
 نحو ذ أو يكاف الخطاب بعد جمع الهمزة كها أو ذ أو أي باللام فقبل ذلك امتنعت الهمزة لكثرة  
 الزوائد حينئذ فلا يقال هذا لأن حينئذ يقول المصنف هذا وهذه الخ فيه مساهمة لأن اسم  
 الإشارة ليس هذا بتمامه وكذلك ما بعده بل ذ أو أي أما الهمزة في التبيين وأعلم أن مراتب المشار  
 إليه ثلاثة قرية ويشار إليه حينئذ بكاف ولا لام نحو ذ أو وهذا ومتوسطة ويشار إليه  
 حينئذ مع الكاف دون اللام نحو ذ أو وهذا ويشار إليه حينئذ مع هاء نحو ذ أو  
 ونحو مذهب ابن مالك أن المراتب اثنتان قرية وبعيدة اه من عهد المعطى بزيادة وقوله  
 المذكر أي ولو حكى الصيغة قول هذا الجمع وهذا التريق سواء كان المذكر عاقلاً أو غيره نحو هذا  
 يومكم ودخل في قولنا ولو حكى ما لا يوصف به كورثوا أو ثمة كالباري جل وعز واللائكة  
 فأنهم ما يعلمان معاملة المذكر في الإشارة فنسقط اعتراض عهد المعطى على الشارح بأن فيه  
 قصور أو تأمل (قوله للمفردة المؤنثة) أي ولو حكى الصيغة قول هذه الجماعة وهذه المفردة وهذه  
 الطائفة (قوله على الأقصص) أي لانه لغة الجواز وبعبارة التبريل قال الله تعالى ها أنتم أولاء  
 تقبونهم ولا يجوبونكم والقصر لغة بفتحهم واستعمال هذا الجمع في غير العاقل قليل ومنه قوله  
 ذم المأزلة بعد منزلة الأولى \* والعيش بعد أولئك الأيام

أفاده الأشعري (قوله الالف واللام) أي مجموعهما كآداب العلم الخليل وسيبويه لا خلاف  
 بينهما في ذلك وإنما اختلف بينهما في الهمزة أزانة هي معتمد في الوضع فهي هـ من قول  
 أم أصلية فهي هـ من قطع قال الخليل بالثاني وهو الراجح وإنما وصلت عليه في المرح لكثرة  
 الاستعمال وقال سيبويه الأول وإنما اقتضت مع أن الأصل في هـ من قول الهمزة الكسر لكثرة  
 الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة لا تدخل لها في التعريف وقيل المعرف الهمزة  
 فقط واللام لا تدخل لها في التعريف وإنما زيد للفرق بين هـ من التعريف وهـ من الاستفهام  
 (قوله للتعريف) أي الموضوع للتعريف وهي ستة أقسام عهدية ونسبية وكل منهما ثلاثة  
 أقسام لأن الأولى إما العهد الذي كرى وضابطها أن يتقدم ذكر معصومها صريحاً نحو أرسنا إلى  
 فرعون رسولاً ونصفي فرعون الرسول أو كناية نحو قوله تعالى وليس الذكركا لا تقي فان الذكرك  
 تقدم ذكره في اللفظ مكتبة عنه بما في قولها التي تدر لك ما في بطي محرراً فان ذلك كان خاصاً  
 عندهم بالذكور والعهد الذي وضابطه اعلم معصومها من غير سبق ذكره نحو أذهما في الغار  
 أو العهد المحصورى وضابطها أن يكون معصومها حاضر إحساساً كقولك لا تخرق دشمنا فانا  
 بالجلس لا تشتم الرجل أو علماً نحو اليوم أكملت لكم دينكم والثانية إما الاستغراق الأفراد  
 نحو ان الانسان لني خسر يليل الاستثناء وهو الا الذين آمنوا الخ وضابطها جهة حلول كل  
 محلها حقيقة أو لا تستغرق الصفات نحو أنت الرجل علواً وضابطها جهة حلول كل محلها مجازاً

وفرس ورجل وزيد وهو  
 أقسام فهذا العشر المذكر  
 (وهذه) للمفردة المؤنثة  
 وهذا ثلثي المذكر  
 وهاتان ثلثي المؤنث بالالف  
 رفعا وبالباء فتح ساجرا  
 ونسبا (وهؤلاء) بالمدح  
 الاصح لجمع المذكر  
 والمؤنث (و) الرابع (الاسم  
 الذي فيه الالف واللام)  
 للتعريف (نحو الرجل)  
 والرجلة (والقلام)  
 والقلامه (و) الخامس



والحقيقة من حيث هي نحو الرجل خبر من المرأة قال السعدون كذا الواقعة في التعريف  
 واحترق ز الشارح بقوله للتعريف عن آل الموصلة والزائدة فان الاولى اذا دخلت على الاسم  
 بقي على تنكيره ولم تؤثر فيه شأ فصار ب في قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه  
 والثانية تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئاً ام لا كما في قولهم ادخلوا الاول فالاول  
 بمعنى اولاً وثانياً ولا أي متريز تارة تكون في اسم معرفة من غير أن يكون تعريفه بها كما في  
 المدينة فأنم اليه زائدة وهي معرفة لانهم اعلم على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا  
 عرفت ان الالف واللام الزائدة تدخل على الاعلام وأما المعرفة فلا تدخل عليها الا لا يتجمع  
 معرفتان على معرف واحد (قوله وما أضيف الى واحد الخ) لكن انما يكون معرفة بثلاثة  
 شروط أن لا يكون المضاف متوغل في الابهام كمثل وغيره ونسبه وأن لا يكون واقفاً موقع  
 نكرة كبحار زيد وحده وأن تكون اضافته معنوية لا لفظية نحو جازب زيد الآن أو غدا  
 (قوله فهو في درجة ما أضيف اليه الخ) جمع بعضهم المعارف مرتبة في قوله

أما صالح ذاما المتيقن ابن يارجل • فاما اشارة الضمير وصالح اشارة الى ما بعده وهو العلم وذ  
 اشارة الى ما بعده العلم وهو اسم الاشارة وما اشارة الى ما بعده اسم الاشارة وهو الموصول والفتي  
 اشارة الى ما بعده الموصول وهو الهي بال وابني اشارة الى آخرها وهو المضاف وهذا كله بعد  
 اسم الجلالة وتبليغ ضميره وهذا التظيم جار على المشهور وقيل ان الهي بال والموصول في مرتبة  
 واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل الهي بال الموصول وهو لابن كيسان وظاهر  
 هذا التظيم أن افراد الضمير على حده واء وكذا العلم وما معه وليس كذلك فان ضمير  
 التسليم أعرفها ثم الخطاب ثم الغائب السالم عن الابهام نحو زيد رأيت به بخلاف غير السالم  
 من ذلك فانه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده ان العلم أعرف من ضمير الغائب مطلقاً  
 وغير السالم نحو جاني زيد وعمر وفا كرمته فانه تطرق فيه ايهام لاحتمال عوده الى  
 الاول والثاني كما في الهمع وتطور الدما ميع في هذا التعليل فراجعوا واختاف في ضمير الغائب  
 العائد الى النكرة فذهب اليه هو رأته معرفة كسائر الضمائر وقيل نكرة لانه لا يخص من عاد  
 اليه من بين أمته وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال والتعيين فيكون نكرة  
 والعائد الى غيره كالفاعل والمفعول فيكون معرفة وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء  
 الاناس ثم أسماء الاحناس وأعرف أسماء الاشارة ما كان للقرى ثم المتوسط ثم البعيد  
 وأعرف الموصول ما كان محتصاً وأعرف الهي ما كانت الاداء فيه العصور ثم للمهد في شخص  
 ثم في جنس (قوله فانه في درجة العلم) قال ابن هشام بدليل قولهم مرتبت يزيد صاحبك اذ لو كان  
 المضاف الى الضمير في رتبة لازم أن تكون المعرفة أعرف من الموصوف اه علوى وعلى  
 الدوشري هذا القول بقوله لا يتقضى القول بأن الضمير أعرف المعارف اه المحشى على  
 الاشتموى (قوله كل اسم) خرج الفعل والحرف (قوله شائع) خرج المعين فلا يكون  
 نكرة والمراد شبيوعه باعتبار مدلوله لان اللفظ كرجل لاشبيوع فيه لان اللفظ لاشبيوع  
 فع انما التبعيوع في مدلولاتها (قوله في أفراد جنسه) أي ذلك الاسم وانما قدر الشارح  
 لفظ أفراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه شبيوع لانه شئ واحد ولا حصول له في الخارج الا في

(ما أضيف الى واحد من  
 هذه الاربعة) المذكورة  
 مقول في المضاف الى الضمير  
 غلاى وغلاما في المضاف  
 الى العلم غلام زيد وغلام  
 مكة وفي المضاف الى الاسم  
 المبهم غلام هذا وغلام هذه  
 وفي المضاف الى الاسم الذي  
 فيه الالف واللام غلام  
 الرجل وغلام المرأة وما  
 أضيف الى واحد من هذه  
 الاربعة فهو في درجة  
 ما أضيف اليه الا المضاف  
 الى المضمرة فانه في درجة  
 العلم وانما قيدت المعرفة  
 بالخبيثة المطلقة لان  
 المعارف التي ذكرها بالقسبة  
 الى كونها تمتعت ونبعت  
 بها أقسام الاول المضمير  
 لا يمتنع ولا يمتنع به الثاني  
 العلم يمتنع ولا يمتنع به  
 الثالث والرابع والخامس  
 اسم الاشارة والمعرف  
 فالالف واللام والمعرف  
 بالاضافة تمتعت ونبعت بها  
 (والنكرة) لا تنصرف بالعد  
 بل بالحد وحدها (كل اسم  
 شائع في) أفراد (جنسه)

ضمن افراد على نزاع كبير في محله وأما الحصول الذهن فهو ثابت اسائر الاجناس فلا بد من  
تقدير هذا المضاف وليس المراد بالجنس ماهو مصطلح أهل الميزن أعنى الثاني الماقول على  
كثير من مختلفين بالقيمة في جواب ماهو والاخراج نحو زنجي ومغربي ومصري فانهما  
ليستأجناسا منطقة مع انهما نكرات بل المراد به الجنس القوي وهو ما صدق على متعدد  
فيشمل الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان والنوع والصف فأراد به المفهوم المشترك  
سواء اختلف المشترك كان فيه بالمهامة كفهوم حيوان الواقع على افراد من الانسان  
والحمار والفرس أو اتفقت في الماهية كفهوم الانسان الواقع على زيد وعمر وسواه كان  
ذاقيا لافراد كما ذكر او عارضا كفهوم أيضا الواقع على النج والماعج وسوا عرجه في  
الخارج أكثر من فرد كما ذكر أو لم يوجد الا فرد كفهوم شمس وهو الكوكب الناري الذي  
يخرج ظهوره وجود البسل فانه ليس منه في الخارج الا هذا الفرد المعلوم عينا كان كما ذكر  
أو معنى كعلم جامدا كان كما ذكر أو مشتقا كصاحب اه من الخشي على الاشتمول مع زيادة  
منه على هذا الشرح (قوله الشامل له وغيره) أشار بذلك الى ما مر من ان المراد بالجنس  
ما صدق على متعدد (قوله لا يختص به واحد دون آخر) تفسيره قوله شائع في جنسه فان  
التعريف يحددونه وانما فيه داخله على المقصورا والمراد ان الاسم المذكور ليس مقصورا  
على واحد دون آخر بل هو كايطلق على واحد من افراد الجنس يطلق أيضا على كل واحد  
من باقي الافراد (قوله فانه شائع في جنس الرجال) أي في افراد جنس الرجال كما تقدم (قوله  
الصادق على كل الخ) أي الذي يحمل جلا يصح على كل الخ نقول زيد رجل عمرو رجل بكر  
رجل وهكذا فالمراد بالصدق الجمل أي الاختيار به حقيقة عن كل فرد (قوله على سبيل  
البدل) أي عن الفرد لا شرا لعمه (قوله غوض) أي خفاء لا حياجه الى تقدير مضاف  
وهو لفظ افراد وتعميم الافراد حتى تشمل الموجود والمقدرة ولأرادة الجنس القوي كما  
تقدم ذلك (قوله وتقريبه) أي مقربه وانما احتجنا الى تأويله بقرب لان كل خبر وهي  
بعض ما تضاف اليه وما اسم والاسم هو الملقب به اه فيشئ فلا يكون خبرا عن التقريب  
باقيا على مصدرية لان التقريب يكون حية دفعا من الافعال التي للشخص وليس لفظا  
فقط مطابقا للمبتدأ والمطر (قوله صلح) أي افسدة لا عقلا لان العقل يجوز دخول الانق واللام  
على كل شئ والمراد صلح نفسه أو برادفه فيشمل ذو معنى صاحب وأسماء الشروط اذا  
تجردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره وأسماء الاستفهام  
اذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره وما التخيبة  
اذا تجردت عن معنى التعجب ووضع موضعها شئ اه فيشئ قال قل معترضا على  
التعميم في قوله صلح بحيث يشمل ما صلح بنفسه أو برادفه أنه يكون اتفاقا من غوض الى مثله  
فلا يكون تقريبا قال قالوا له ان يراد الدخول بالتعل ولا يضر جهل المبتدئ ببعضها اه  
أي لما يصلح للدخول عليه بالتعل كذو وأسماء الاستفهام الخ وقلنا برادفه يراد عليه  
ضمير النكرة فهو ضرب رجل أو كرمته فانه يصلح برادفه وهو رجل لدخول ال عليه مع ان  
الصحيح انه معرفة افاده الخشي على الاشتمول عن الدفوشي (قوله دخول الالف واللام) أي

الشامل له وغيره (لا يختص  
به واحد) من افراد جنسه  
(دون آخر) فهو رجل فانه  
شائع في جنس الرجال  
الصادق على كل حيوان  
ذكرنا طاق بالغ من بني آدم  
لا يختص بسطر رجل  
بواحد من افراد الرجل  
دون آخر بل هو صادق  
على كل فرد من افراد  
جنسه على سبيل البدل  
وهذا الحد فنه غوض  
(وتقريبه) أي تقرب  
حدا المكرة على المبتدئ  
(كل ما) أي كل اسم (صلح)  
بفتح اللام وضما (دخول  
الالف واللام) عليه في  
فصح الكلام فهو نكرة

المعرفة لا ترد الزائدة فأنهم يندخل على المعرفة كالعباس والفضيل وعلى النكرة نحو ادخلوا  
الزول فالاول وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا (قوله نحو رجل وقرس) أصح الشارح  
كلام المتن فإنه مثل للنكرة الرجل والقرس مع أنه معرفة فأنشأ الشارح الى ان المراد رجل  
من الرجل وقرس من القرس \* واعلم انه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ وأما في  
المعنى ففيل لا فرق أيضا وقيل وهو التحقيق بينهما فرق بحسب الاعتبار فان اعتبر في اللفظ  
دلالة على المسامحة من حيث هي فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الاداء وبالمراد باللفظ عند  
الاصولين وبالكلي عند المنطقيين وان اعتبر دلالة على الفرد المسمى أى غير المعين فهو  
النكرة وقد تقدم غالب ذلك

### \* (باب العطف) \*

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحا ما سبأى وهو قسمان (قوله  
ومراد عطف النسق) لانه يذ كر عطف البيان وهو السابغ الموضوع لتبوعه ان كان معرفة  
نحو عمر من أقسم بالله أبو حصص عمرا وانحصص له ان كان نكرة نحو طعام من قوله تعالى فدية  
طعام مسكين الحامد غير المؤول بالمشق الموافق لتبوعه في أربعة من العشرة السابقة  
كانت نخرج بقولنا الموضوع وانحصص بقية التوابع غير الثعت وبقولنا الجامد غير  
المؤول الثعت والقاعدة ان ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس الا في مسائل  
نظمها العلامة المرادى فراجعها وازاد عطف الى النسق بمعنى المنسوق أى المنظوم من  
ازاد الموصوف لصفة او المسمى الى الاسم أى العطف المسمى بالنسق وهو السابغ المتوسط  
بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الانية فالتابع جفس يشمل سائر التوابع وقوله  
المتوسط بينه وبين متبوعه الخ أخرج سائر التوابع حتى عطف البيان في نحو مررت بغضنفر  
أى أسدوان توسط بينهما وبين متبوعه أى التفسيرية لانه ليست من الحروف الانية (قوله  
بجروف) على حذف مضاف أى بأحد حروف الخ (قوله عشرة) وهى قسمان مائة تضى  
التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولا ولكن قال في اللفظة

واتبع لفظا بحسب بل ولا \* لكن كما يبدو امر ولكن طلا

وما يقتضى التشريك لفظا ومعنى أى فى الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو والفاء  
وخم وحى وأو وأم وإما على القول بها لانها مثل أو كما فى اقتصاره على العشرة رد لما قيل  
ان منها الاوليس وأى التفسيرية (قوله عاطفة) أى نظرا الى كونهما بمعنى أو وهو قول  
الاكثرين (قوله والتحقيق) أى القول الحق وقوله خلافه أى يخالف لذلك القول فليست  
عاطفة لان العاطف انما هو الواو التى قبلها الملازمة غالبا وقيل داهما للدخول عليهما  
والعاطف لا يدخل على مثله ولان وقوعها بعد الواو مسبوقه بمتلها شبهه بوقوع لا بعد الواو  
مسبوقه بمتلها فى مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة لاجتماع قلتكن اما كذلك ولا  
يلزم من كونها بمعنى أو ان تكون عاطفة فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى  
ناصة للمضارع دون الثانية فتنبه \* والحاصل ان الرابع انما فى نحو تزوج اما هند واما  
أختها مجرد التفصيل والعاطف الواو ومقابلها عاطفة الواو وازادة (قوله لطلق الجمع)

(نحو) ورجل وقرس فأنهما  
يصلح دخول الالف واللام  
عليهما فاقول (الرجل  
والقرس)

### \* (باب العطف) \*

ومراد عطف النسق وهو  
العطف بجروف مخصوصة  
(وحروف العطف عشرة)  
على القول بأن اما المكسورة  
المهمزة عاطفة والتحقيق  
خلافه (وهى) أى حروف  
العطف العشرة (الواو)  
لطلق الجمع على الصحيح من  
غير ترتيب نحو جاء زيد وعمرو  
قوله أو بعده او معه

أى موضوعه لطلق الجمع والمراد انها موضوعه لاجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير  
تقسيد بل أهم من ان تكون مهله وترتيب أو لا على المذهب الصحيح (قوله) والقائه للترتيب  
هو وضع كل شيء في مرتبته والمراد به هنا كون ما بعده القاء واقعا بعد ما قبلها في الوجود وهو  
الترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو أو في الذكر وهو الترتيب الذي وهو ان يكون  
الذكر بمراد القاء كلاما مرتباً في الذكر على ما قبلها أو أكثر ما يكون هذا في عطف متصل  
على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي الآية (قوله) والتعقيب هو وقوع  
المعطوف عقب المعطوف عليه بلامهلة لكنه في كل شيء يحسب نحو جاء زيد فعمرو وخطا بالان  
عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب فيهما اذا كان عروبا عقب مجيئ زيد ولم يكن بينهما مدة  
أو أكثر ما يعهد مجيئهما ونحو دخلت مكة فالمدية اذا لم يكن بينهما الامساك الطريق ونحو  
تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين الزواج والولاد ما لمدته الحمل ولا يرد قوله تعالى فخلقنا العلقة  
مضغة لان فيه حذف الفاعل مع ما عطف والتقدير فضت مدة فخلقنا المضغة أو ان القاء ثابت  
عن ثم كإلجاء عكسه في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب (قوله) والتعقيب  
عطفه على الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استتزام التعقيب  
للترتيب لانه مشتمل عليه فيستغنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك لان الاول وقع في محله فلا  
يعترض عليه لما قالوا من ان الاعراض بالتأخر على المتقدم غير موجه وانما توجه  
الاعتراض بالعكس (قوله) بضم المثناة احتراز من ثم يقتضاها فنم اطرف بمعنى هنالك وليست  
عاطفة (قوله) للترتيب أى ترتيب وقوع الفعل على ما مر وانما يحى بمعنى المهلة وهو كون  
الزمن الذي بين الفعلين زائدا على ما لا بد منه بينهما أخذ احما مر ولذا لا يحى ثم للسببية لانه  
لا تراخي في السبب عن السبب التام بخلاف القاء فتقول أملتته فقال وأقمته فقام ولا تقول  
أملتته ثم مال ولا أقمته ثم قام وقد تاتي معنى الواو ونحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها  
زوجها بدليل وخلق منها زوجها وبمعنى القاء كقوله

كهن الرديني فتحت العجاج • جرى في الانابيب ثم اضطرب

فان الاضطراب يعقب الهزأى كهن الرديني نسبة الى رديته بالتصغير امرأه كانت تقوم  
الرماح مع زوجها وامه سمهور والانابيب جمع أبوية القصب وهى العقل • واعتراض كون  
ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان الامر  
بالسجود وقع من الله تعالى قبل خلقنا ونصورنا فان الترتيب • وأجيب بان الترتيب في  
التقدير فان الله تعالى قدر خلق بني آدم وتصورهم في الازل والامر بسجود الملائكة لا آدم  
متأخر عنهما (قوله) بعد الطلب أى اذا عطف باوى الطلب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع  
بين المتعاطفين نحو تزوج هذا أو أختها اذا لا يجوز الجمع بين الاثنين واما لا باحة ان جاز الجمع  
بين المتعاطفين نحو اقرأ على الحسن أو ابن سيرين وجالس العباد أو الزهاد والمراد بها ما يع  
الاباحة اللغوية والشريعة خلافان في خصها بالانغوية كما نقله النحوي عن الشعبي ومن  
علامات الاباحة صحة وقوع الواو موقع أو بلا اختلاف معنى وقال بعضهم ان هناك اختلاف  
معنى فاذا عطف باو جازت مجالستهما ومجالسة أحدهما واذا عطف بالواو تعين مجالستهما

(والقاء للترتيب والتعقيب)  
نحو جاء زيد فعمرو اذا  
كان مجيئ عرو عقب مجيئ  
زيد (وتم) بضم المثناة  
للترتيب وان تراخي نحو جاء  
زيد ثم عمرو اذا كان مجيئ  
عمرو عقب مجيئ زيد بهمله  
(وأو) للتخيير والاباحة  
بعد الطلب نحو تزوج  
هكذا أو أختها وجالس  
العباد أو الزهاد

معاً والمراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل الامر والنهي بصيغة الفعل وغرها كالقبح  
والعرض ويعلم التغيير والاباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو أعندك زيد وعمرو  
لا يظهر فيها شيء من ذلك وقول بعضهم انها بعد النهي لثقل الجمع كافي ولا قطع منه - أمّا  
أو كذا وها هو استعمال طارئ على أصل اللغة (قوله أو لا إيهام) بالباء الواحدة أي تجمعة  
المتكلم على المخاطب مع علم المتكلم بالمال أي اخفاء المتكلم على السامع مراده وبه يعرفه  
بالتشكيك وقوله والشك هو تردد المتكلم فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الإيهام  
وقوله بعد الخبر أي الكلام الخبري الذي يحتمل التصديق والتكذيب (قوله نحو وأنا وأياكم  
أعلى هدى أو في ضلال معين) قال الدماميني الشاهد في الأولى والثانية والمعنى وإن أحد  
القرينين مناهة حكم ثابتة أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال معين أخرج  
الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحده الله وعبداه فهو على هدى وأن من عبد  
غيره من جاداً وغيره فهو في ضلال معين ٨١ ومثال الشك نحو قولك قام زيد وعمرو وإذا لم تعلم  
أيهما قام وماذا كره الشارح (قوله وأم اطلب التعيين) وهي العادلة له - مزة الاستفهام  
التي يطلب بها وبهمزة الاستفهام قبلها التعيين وتقع حينئذ بين مفردين فقط نحو قولك ليكر  
أعندك زيد أم عمرو إلى آخر ما ذكره (قوله تعينه) أي تعيين ذلك الاحتمال المجهول ولهذا  
يكون الجواب بالتعيين فيقال زيد أو يقال عمرو ولا يجاب بنعم ولا بلا إذ لا فائدة فيه  
وما ذكره الشارح أحد قسمي أم المتصلة والثانية الواقعة بعدهم مزة التسوية ونحوها  
كما أدري وما أياي وليت شعري وهي الداخلة على جملة في تأويل مصدر ولا يستحق ما بعدها  
جواباً لان الكلام مع ما خبر والمكثي وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى سوا علمي  
أأندركم أم لم تندركهم أي الأندار وعلمه سوا علمي بمجملة أأندركم أم لم تندركهم في تأويل  
مصدر وان لم يكن هناك ما يرفع ذلك المصدر على أنه مبتدأ مؤخر وسوا خبر مقدم  
وهو مصدر يستوي في الاخبار به المفرد وغيره وسببت أم في هذين القسمين متصلة لأنها  
لا يستحق بمقابلها ما بعدها وبالعكس وقول في ما عند الأعراب في القسم الأول أم حرف  
تعيين وعطف وفي القسم الثاني أم حرف تسوية وعطف وأما أم المنفصلة وتسمى المنقطعة  
وهي الواقعة بين جملتين كل منهما جامعة مقلة فتختص بالجمل وعطفها بالمفرد قليل بل قبل أنها  
لا تكون عاطفة أساساً لأم مفرد ولا جملة ولذا لم يشر الشارح لها وتقديره وعلامتها أن  
لا تسبق بشيء من الهمزتين ونسب حينئذ في اللفظ فقط كبل ولا يفرقها معنى الأضراب  
قال ابن مالك

وأمها اعطف أثرهمز التسوية \* أو همزة عن لفظ أي مغنية

ثم قال وبانقطاع وجه في بل وقت \* ان نكحاً قيساً به خات

مثالها قوله تعالى أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي الخ (قوله في معناها)  
الإضافة للبئس أي معانيها فتكون للتخيير بعد الطلب وقدمت له الشارح أي ان الامام مخير  
في الاسير الكامل بين أن يطلقه بلا شيء أو يأخذ منه فداءً وتكون للاباحة بعد الطلب أيضاً  
نحو تعلم أم نحوها واما فقها وتكون للتشكيك بعد الخبر نحو أنا وأنت أياكم على هدى واما على

أولادهم أم أو الشك بعد الخبر  
نحو وأنا وأياكم على هدى  
أو في ضلال معين ونحو ليتنا  
يوماً أو بعض يوم (وام)  
أطلب التعيين نحو أعندك  
زيد أم عمرو وإذا كنت عالماً  
بأن أحدهما عند المخاطب  
ولكنك لا تعرف عينه  
وطلب منه تعيينه (واما)  
المكسورة الهمزة المسبوقة  
بمثلها مثل أو في معناها  
نحو فتعلم أم لا تعلم فاما  
منابعد واما فاما

ضلال وتكون للشك نحو قرأت اما سورة كذا واما سورة كذا (قوله وقس الباقي) أي  
 من معاني أو وقد تقدمت قريبا (قوله وبيل) وللعطف بها شرطان الأول اقرار معطوفها  
 فان وقعت في الجمل فهي حرف ابتداء لا عاطفة خلافا لابن مالك وحيث تذكرون للاضراب  
 الا بطلاني فهو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد ولا لاضراب  
 الاتقاني نحو قد أفلم من تركي وذ كراخ والشرط الثاني أن تسبق بإيجاب أو أمر أو نهى  
 أو نفي لاستفهام فلا يقال اضربت زيد ابل عمرا ثم ان سبقت بالإيجاب نحو قام زيد بل عمرو  
 أو الامر نحو اضر ب زيد ابل عمرا دلت على صرف الحكم عن الأول وجعله في حكم المسكوت  
 عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعلمه وعلى نفيه أي الحكم للثاني فكان المستكلم قال أحكم  
 على الثاني ولا تنعرض للأول وان سبقت بالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو أو النهي نحو لا تضرب  
 زيد ابل عمرا كان الأول باقيا على حكمه وحكمه ضد حكمه للثاني (قوله ولا) وللعطف بها  
 شروط أربعة اقرار معطوفها وان تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا نحو جاءني زيد لا عمرو واضرب  
 زيد لا عمرا أو استدعاء على الراجح خلافا لابن سعدان نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وان لا يجتمع  
 مع عاطف آخر فلا تقول جاءني زيد ولا عمرو وان لا يصدق أحد معطوفيهما على الآخر فلا يجوز  
 جاءني رجلا لا زيد ويجوز جاءني رجلا لا امرأته قال الزجاجي وان لا يكون المعطوف عليه  
 معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ويرد ذلك عن العرب وأشار الشارح إلى  
 ردّه بالمشال (قوله للثاني) أي نفي الحكم عابدها أو شيئا قبلها (قوله ولكن يسكون  
 النون) احتراز من لكن تشديدها مفتوحة فاهما تقدمت في التواضع والنفي هما تدر  
 حكم ما قبلها وتثبت ضده لما بعده أو يعطف بها ثلاثة شروط اقرار معطوفها وان تسبق  
 بنفي أو نهى وان لا تقترب بالواو ونحو ما قام زيد لا عمرو ولا تضرب زيد لكن عرفان  
 دخلت على جملة أو سبقت بإيجاب أو اقترنت بالواو وكانت حرف ابتداء واستندر فالأول  
 كقوله ان ابن ورفاء لا تخشى بواديه • لكن وقائعه في الحرب تنتظر  
 والثاني نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم والثالث كقوله تعالى ولكن رسول الله أي ولكن كان  
 رسول الله فليس المنصوب معطوفا بالواو لان مة ما طئي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب  
 والسلب (قوله وحتى) هي كالواو لانفيد الترتيب خلافا لما زعم ذلك كازخشرى وشروط  
 للعطف بها أربعة أن يسكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في  
 التسهيل فالأول نحو أكل السمكة حتى رأسها والثاني نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها  
 ولا يجوز حتى ولدها ولا يراد على هذا الشرط قوله

إلى العقيقة كي يخفف رحله • والزاد حتى فعلة ألقاها

حيث عطفت بحقي فعلمه مع أنه ليس جزأ مما قبله وهو العقيقة والزاد لا كالجزء منه سما لانه على  
 تأويل ألقى ما يشقه ولا شك أن النعل جزئ مما يشقل وإن يكون غاية في الشرف أو عدمه فحز  
 مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمع في قوله

قهرنا كوحى الكيلة فاقتمو • ثم ابوت حتى بيننا الاصاغرا

وان يسكون ظاهرا المضمرا كاهو شرط في مجرورها لان جرت فلا يجوز مقام الناس حتى أنا

وقس الباقى (وبيل)  
 للاضراب نحو اضر ب  
 زيد ابل عمرا (ولا) للثاني  
 نحو جاءني زيد لا عمرو (ولكن)  
 يسكون النون للاستدراك  
 نحو لا تضرب زيد لكن عمرا  
 (وحتى في بعض المواضع)  
 تكون عاطفة ومعناها  
 لتدريج والغاية نحو مات  
 الناس حتى الانبياء وفي  
 بعض المواضع تكون  
 ابتدائية نحو حتى ما دج له  
 أشكال وفي بعض المواضع  
 تكون جازية نحو قوله تعالى  
 حتى مطلع الفجر فتصل  
 ان حتى ثلاثة أوجه مختلفة  
 وربا عاقبت هذه الأوجه  
 على شئ واحد

وان يكون مفرد الاجلة وهذا يؤخذ من الاول لانه لا يتأتى ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها  
أو كالعض الا اذا كان مفردا فان كان جملة كانت ابتدائية نحو حتى ما دجلة أشكل  
كما يأتي (قوله في بعض المواضع) أشار به المصنف الى ان العطف بها قليل وهذا هو وجه  
تخصيصه حتى بهذا القيد مع ان غيره ما من أحرف العطف انما يعطف في بعض المواضع لان  
كل واحد منها له معان غير العطف على انه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لخصوص  
حتى (قوله للتدريج) هو انقضاء الشيء شيئا فشيئا فهو لازم للغاية التي هي آخره تعطفها  
عليه من عطف البعض المقصود على الكل قل والتدريج فيها ذهني لا خارجي فاذا قلت  
مات كل أب لي حتى آدم فموت آدم متأخر في الذهن متقدم في الوجود واذا قلت مات الناس  
حتى الانبياء فموت الانبياء متأخر في الذهن باعتبار انه غاية في الشرف وان وقع في الوجود  
في أشأم موت الناس (قوله تكون ابتدائية) بمعنى انها تدخل على جملة لا تعلق لها بما قبلها  
من حيث الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى وذلك اذا فقدت شرطها مما هو ودخلت  
على الجمل حقيقة فبقع بعدها المبتدأ والخبر نحو قول جرير

فما زالت القتلى تمج دماها \* بدجلة حتى ما دجلة أشكل

نفي حرف ابتداء وما مبتدأ ودجلة بكسر الدال وفتحها مضاف اليه واسم خبر وجلة  
المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجمهور ودجلة نهر بغداد والاشكل الأبيض الذي يخالطه  
حرارة وقع بعدها الجملة الماضية نحو حتى عقوا وقالوا والجملة المضارعية نحو حتى يقول  
الرسول بالرفع في قرآن ذافع (قوله تكون جارة) أي اذا فسدت الشروط وكان ما بعدها  
مفردا ولو تأويله كالمصدر المسبوك وتكون بمعنى الى تارة نحو حتى يرجع الينا موسى وتارة  
بمعنى كي التعيلية نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى الا كقوله

ليس العطاء من الفضول سماحة \* حتى تجرد وما لديك قليل

وعليه فهو استثناء منقطع اه عبد المعطى مع زيادة (قوله وربما تعاقبت) أي صح  
ارادة أي واحد منها اه قل وربما التقليل (قوله نفي حرف ابتداء) أي والراس  
مبتدأ والخبر محذوف أي ما كوني (قوله وان نصبته) أي الرأس وفي نسخة نصبته أي  
هذه الكلمة وهي رأس (قوله حرف عطف) أي بمنزلة الواو (قوله حرف جر) أي بمعنى الى  
والغاية داخلة فتكون الرأس ما كولا على كل حال بخلاف مجرور الى فانه خارج على الصحيح  
نحو فأتوا الصيام الى الليل (قوله مع اختلاف معانيها) أي في الجملة فلا يتأتى ما من  
اتحاد معنى اما واو (قوله في اعرابه) نوظف لقوله بعد فان عطف الخ واو اما في المعنى فان  
كان غير بل ولا ولكن شرك في المعنى بضاوان كان واحدا من هذه الثلاثة شرك في اللفظ فقط  
وقد تقدم ذلك (قوله أنت) دفع الشارح به توهم كون التماسا كنه للتأنيث عائدة على  
الحرف المذكور وهو صحيح أيضا لكن يمنع منه الظرف بقوله بها اه قل (قوله بها) أي  
بأحدها (قوله على مرفوع) أي من الاسماء والافعال أي انقضا وتقديره وبحلا وكذا  
ما بعدها وكلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له مع مجتمعه اه عبد المعطى أقول أشار المحشي  
الى الجواب بقوله قوله في اعرابه أي ان كان له اعراب اه (قوله في عطف الاسم على الاسم)

في بعض المواضع بحسب  
الارادة كما اذا قلت كانت  
السحكة حتى رأسها فان  
رفعت الرأس فحتى حرف  
ابتداء وان نصبته محشي  
بصرف عطف وان جردته فحتى  
حرف جر وهذه الحروف  
الغسرة مع اختلاف  
معانيه تشترك ما بعدها  
لما قبلها في اعرابه (فان  
عطف) أنت (بها على  
مرفوع رفعت) المعطوف  
(أو على منصوب نصب)  
المعطوف (أو على محذوف  
نخضت) المعطوف (أو  
على مجزوم جرمت)  
المعطوف (تقول في عطف  
الاسم على الاسم في الرفع  
(جاء زيد وعمر) في  
النصب (رأيت زيدا  
وعمر) في النقص  
(مررت بزيد وعمر) تقول  
في عطف فعل على الفعل  
في الرفع يقوم ويقعد  
زيد وفي النصب ان يقوم  
ويقعد بزيد في الجزم (لم  
يقم ويقعد زيد) وقس سائر  
حروف العطف على هذا  
وفهم من اطلاقه أنه يجوز  
عطف الظاهر على الظاهر

والضمير على الضمير والظاهر على الضمير وعكسه والسكر على السكر ٩٥ والعرف على العرف والمعرفة على المعرفة والسكر

وعكسه والمقدور على المقدر والمثني والجمع والمذكر والمؤنن بعضها على بعض تطابقا وتحالفا

\*(باب التوكيد)\*

يقصر بالواو وبالهزة وبالألف (التوكيد) بمعنى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتح الكاف (فرقه) ان كان مرفوعا نحو جاز يذنب نفسه وجاء القوم كاهم (و) في (نصبه) ان كان منصوبا نحو رأيت زيدا نفسه ورأيت القوم كاهم (و) في (حقه) ان كان محذوفا نحو حمرت بزيده نفسه والقوم كاهم (و) في (تعريفه) ان كان معرفة كانهم من ذلة فان زيدا والقوم معرفتان لأن بالعلمة وتماثل الألف واللام ونفسه وكاهم معرفتان بالإضافة الى الضمير ولم يقل وتشكيروا قال في لنت لان ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع السكران كعليه البصريون (ويكون) في التوكيد المعنوي بالفاظ معلومة عند العرب لا يبعد عنها الى غيرها (و) تلك الألفاظ المعلومة (هي انفس) يسكون القا أي الذات (والعين) المعبر

قدر اشارح ذلك مرعاة لامثلة المتن (قوله) والضمير على الضمير) فحوضر بـ واياه وقوله والظاهر على الضمير فحوضر بـه وزيدا وقوله وعكسه فحوضر بـ زيدا وبالزعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف قال ابن مالك في الخلاصة وان على ضمير رفع متصل \* عطفت فافصل بالضمير المتصل الخ والعطف على الضمير المحرور يندون إعادة الجار بمنوع عنده الجهور وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة

وعود خافض لدى عطف على \* ضمير خفص لازم قد جعل لا وليس على لازم الخ (قوله) تطابقا وتحالفا) منصوبان على التغير أي من جهة المطابقة كأن تعطف المقدر على المقدر كما تفهم والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهمذان والجمع على الجمع كجاء الصالحون والطالحون ومن جهة المخالفة كأن تعطف المقدر على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه كجاء الرجل والزيدان والمقدر على الجمع نحو جاء الزيدون وعمره وعكسه كجاء عمره والزيدون

\*(باب التوكيد)\*

(سواء يقرأ بالواو الخ) فقيه ثلاث لغات أفصحها لغة الواو وهي القرآن بها وهو بهامن وكذا وبالهزة من كذا وأما بالألف في الثالثة فبعدل من الهزة وهو لغة التقوية والتمديد واصطلاحا تعقب المسند اليه المعارف بالتابع الخصوص وليس هذا المعنى مراد هـ بالمراد نفس التابع الخصوص من اطلاق المصدر على اسم افعال ولذا قال الشارح بمعنى التوكيد بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسمان لفظي وهو إعادة الأول بلفظه نحو جاء زيدا أو بمرادفه نحو قوله وأنت بالخبر حقيق فـ وهو يكون في الحكم الثلاث في الاسم كما هو الفعل نحو قام فام زيد والحرف نحو نعم نعم ومعنوي وهو تابع بـهـ بـهـ رفع احتمال ارادة غير الظاهر ويختص بالاسماء المعارف على الجمع ومما به انه يكون في السكرات كما يأتي (قوله) ونفسه وكاهم معرفتان بالإضافة الى الضمير أي الملقوطة به فيما ذكرنا أو تقدر في أجمع وتوابعه فيياس أي وفي ان ألفاظه صارت كعلام الاجناس لان كلاً منها علم على معنى الاحاطة فهي معرفة بالعلمة فلا حاجة الى الضمير لانه انما يعرف بالسكر اهـ من عبد المعطى مع زيادة من الحشى (قوله) فلا تتبع السكرات كعليه البصريون) وشذ على مذهبهم قول عائشة رضي الله عنها ما صار رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كاهم الارضان وقول الشاعر \* باليت عدة حول كاهم رجب \* فذهب البصريين المنع مطلقا سواء كانت السكرات محدودة كيوم و ليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وحين و زمن ومذهب تكويفين الجواز مطلقا واختار ابن مالك جواز توكيد السكرات اذا كانت محدودة خصول لفائدة نحو صمت شهرا كاهم ومثله يوما وسنة لا غيرها كساعة وزمان اهـ عبد المعطى ببعض تغيير (قوله) أي التوكيد المعنوي) اما اللفظي فلا يختص بالفاظ معلومة كما هو (قوله) وحى النفس والعين) أي مع ضمير يطابق مؤكدا مما فتعول جاء زيد نفسه وجاءت هند نفسها وجاء

بها عن الذات مجازا



عرويينه وجاءت دعدتها ويجوز الجمع بينهما فتقول جازيد نفسه عينه وجرهما ما ياء زائدة  
 ثم هما ان تعامدا أفردتهما لا غير وان تعابجا جزمهما لا غير فتقول جاء الزيدون أنفسهم  
 أعينهم وان تعامدا جازفهما ثلاثة أوجه الأقراد على ان المراد الجنس وهو اضعفها فتقول  
 جاء الزيدان أنفسهما أعينهما والثنية على الاصل فتقول جاء الزيدان نفسا معاينهما وهو  
 ضعيف كراهة تكرار التثنية والجمع على أفعل على ان المراد به ما فوق الواحد وهو أرفعها  
 فتقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما على حذفه تعالى فقد صفت قلوبهم كما ٨١ محشى  
 بزيادة (قوله من التعبير بالبعض) على حذف مضاف أي باسم البعض وهو العين التي هي  
 حقيقة في الجوارحة المخصوصة وقوله عن الكل على حذف مضاف أيضا أي عن اسم الكل  
 وهو الذات التي هي اسم لمجموع الاجزاء التي من جملتها العين (قوله لرفع المجاز) أي لرفع قوته  
 كما يأتي أي المجاز بحذف المضاف والمجاز اللغوي باستعمال اللفظ في غير ما وضع له والمجاز  
 العقلي بالاستناد الى غير ما هو الاحتمالات ثلاثة كذا في المحشى (أقول) وكلام الشارح  
 لا يأتي هذه الاحتمالات فتقول جازيد يحتمل انه على حذف مضاف أي كتابه مثلا فيكون  
 المجاز بالحذف ويحتمل انك استعملت زيدا في كتابه مثلا للاقفة فيكون المجاز لغوي ويحتمل  
 انك اسندت اليه وزيد لكونه سببا في يحيى كتابه مثلا والواقع ان الجاني كتابه فيكون عقليا  
 فاذا قلت بعينه نفسه أو عينه رفعت قوة هذه الاحتمالات (قوله وأنتقل) بسكون  
 القاف واحدا لثقل أي الاحمال (قوله ارفع المجاز) أي قوته وثبت الحقيقة أي  
 قوتها فبانوك يسد يضعف المجاز على الاقرب ولم يرتفع بالكفاية لانك اذا قلت جازيد نفسه  
 عينه احتمل أن يكون نفسه عينه تو كيد المضاف المقدر وقيل يرتفع بالكفاية وهو ظاهر  
 كلام الشارح وبوذا الاول الجمع بين التوكيدين فأكثر لانه اذا ارفع المجاز بالكفاية  
 بالتوكيد الاول لا حاجة الى غيره ٨٢ من المحشى بزيادة (قوله وأجمع) أي في المذكر  
 وجمعه أجمعون اما في المؤنث فجمعها وجمعه جمع (قوله والشمول) عطف تفسير أي يؤكّد  
 بهما لاثبات العموم ونفي ارادة المخصوص فلا يؤكّد بهما الا ماله أجزا يصح وقوع بعضها  
 موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو يتصل بعضها عن بعض حكما  
 أي لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر فأما الانفصال الحقيقي فكك القوم فانه عبارة  
 عن أشخاص مجموعة يصح افتراق بعضها وهو كل واحد من تلك الأشخاص عن البعض  
 الآخر بحسب الرؤية واما الانفصال الحكمي فهو ما يصح ان يكون الحكم ناسبا لبعض  
 اجزائه دون بعض بحسب ذلك الحكم كالعبث في حق قولك اشتريت العبد كانه فان اجزاء  
 لعبده وهي النصف ونحوه وان لم يتصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصح  
 انفصاله بحسب الشرا لمجوز أن يشترى نصف العبد دون نصفه الآخر وأما ما ليس له جزء  
 يتصل عنه لا حقيقة ولا حكما فلا يجوز توكيده بكل وأجمع فاذا قلت جازيد امتنع عرفا  
 ان يجبي بعض زيد دون بعضه الآخر فلا حاجة الى التوكيد بهما والحاصل انه يؤكّد  
 بكل ومثاله عامة بشرط ان يكون المؤنث ككدهم ما غير مشنى وهو المفرد بشرط التجزى  
 حقيقة أو حكما والجمع وان يتصل بهما ضمير عائدا على المؤكّد واما أجمع فانه ما يؤكّد بهما غالبا

من التعبير بالبعض عن  
 الكل ويؤكّد بهما الرفع  
 المجاز عن الذات فاذا قلت  
 جازيد احتمل أن تكون  
 أردت كتابه أو وسوله أو  
 ثقله فاذا قلت جازيد نفسه  
 أو عينه ارفع المجاز وثبت  
 الحقيقة (وكل وأجمع)  
 يؤكّد بهما للاحاطة  
 والشمول فاذا قلت جاء  
 القوم احتمل ان الجاني  
 بعضهم وانك عبرت بالكل  
 عن البعض

بعد كل فلهذا استغنت عن الضمير تقول اشتريت العبد **كـ** لاجمع والامة كلاهما  
والعبد كلهم اجمعين والامة كلهم جمع ويجوزون كيد الجمع وان لم يقدما كل قال تعالى  
لا تغوينهم اجمعين واعلم ان اجمع وجمعا لا يثنان لانهم استغنوا بـكلا وكلا عن تثنيتهما  
فيؤ كذا المثنى بكلا في المذكر وكلا في المؤنث فتجوزا الزيدان كلاهما والمرآنان كلاهما  
ورأيت الزيدين كليهما والمرأتين كليهما ومررت بالزيدين كليهما والمرأتين كليهما وانما  
يؤ كديهما بأربع شروط ان يكون المؤ كديهما ماد الاعلى اثنين وان يصح لـ حول الواحد  
محلها فلا تقول اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصاص لا يكون الا من اثنين وان يكون  
ما اسند اليهما غير مختلف المعنى فلا يجوز زيات زيد وعاش عمر وكلاهما وان يتصل بهما ضمير  
عائد على المؤ كديهما (قوله التنصيص) أي بحسب الظاهر وذلك قال سيبويه لا يرتفع  
الجزاء لا بجميع الالفاظ اه عـ بعد المعطى (قوله وقد يحتاج المقام) أي مقام الاخبار  
وقوله الى زيادة التوكيد أي بحسب الزيادة في التوهم لاجل ان يرتفع ذلك التوهم (قوله)  
لا تقدم عليه) بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من انها توابع له ولا يؤ كديهما الاستعلاء  
وشذوقه

بالتثنية كنت صيغاً ماضياً • تخملي الالفاظ حولاً اكتم

اذا بكيت قبلتني أربعا • اذا طالت الدهر ابكى اجمعا

اه وفيه شذوذ ان آثر ان يؤ كيد التكررة والفصل بين المؤ كد وهو الدهر والمؤ كد وهو  
اجمع بأجنبي وهو ابكى (قوله اكتم) أي في المذكر وجمعه اكنعون وكتماع في المؤنث وجمعه  
كنع وكذا ما بعده (قوله من تكتع الجلد) فيه ان هذا راي ولا يصاغ منه افعال التفضيل  
وانه لا يشتق من الفعل قل ويجاب عن الثاني بأنه على حذف مضاف أي من ممدد  
تكتع الخ فتأمل (قوله من المتبع) بسكون التاء وقوله وهو طول العنق أي لان الدابة اذا  
طال عنقها جلت في المرمى وضعت ما حولها وجمعه فقيه دلالة أيضاً على اجتماع اجزاء  
المؤ كد فيشئ فتأمل (قوله مررت بالقوم اجمعين الخ) تقدية ابع على اصع بحجارة الكلام  
المصنف والاصح ان اصع مقدم عليه فآخرها ابع وما ذكره في جمع المذكر وتقول في جمع  
المؤنث جات الهندات جمع **كـ** يصع تبع بلا توين في الجميع لانهم ممنوعون من الصرف  
لـ رصمية والعدل عن جمعات الخ على الاصح وتقول في المفرد المؤنث اذا كان يؤ كد بذلك  
بان كان ذا اجزاء جات القبيلة جمعا كنعاء بـ صاء تبع بلا توين لان التثنية المسدودة  
وتقول في المذكر اذا كان كذلك جاء الجيش اجمع **كـ** اصع ابع بلا توين للعلية  
أو الرصمية ووزن الفعل قال بعضهم ولا يجوز عطف بعض هذه الالفاظ على بعض ولا يجوز  
ان يعدى هذا الترتيب وشذوق بعضهم اجمع اصع واشذوق منه قول آخر جمع تبع اه  
واختار ابي سالك وهشام جواز الابتداء بما شئت من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله بشرط تقدم  
النفس الخ) لان النفس الماهية والذات حقيقة والعين لها مجاز والحقيقة تقدم على  
المجاز وقد ما على كل لانها الاطاعة والاحاطة وصف للنفس ومعنى قائمها والنفس تقدم على  
وصفها وقد م كل على اجمع لان كلاهما قد يقع مبتدأ و اجمع مشتق ولا يكون الاو كيدا

فاذا أردت التنصيص على  
يحيى الجميع قلت جـ القوم  
كلهم اجمعون وقد يصلح  
المقام الى زيادة التوكيد  
فتؤق بالفاظ اخر معلومة  
وتسمى تلك الالفاظ توابع  
اجمع (وتوابع اجمع)  
لا تقدم عليه (وهي أي  
توابع اجمع) (اكتم) مأخو  
من تكتع الجلد اذا جمع  
(وابع) مأخوذ من البع  
وهو طول العنق (وابع)  
بالصاد المهملة مأخوذ من  
البع وهو العرق الجمع  
والاصل افراد النفس من  
العين وكل عن اجمع واجمع  
عن توابعه (تقول) في افراد  
النفس عن العين في الرفع  
(قام زيد نفسه) في افراد  
كل عن اجمع في التنصب  
(رأيت القوم كلهم) في  
افراد اجمع عن توابعه في  
الخفض (مررت بالقوم  
اجمعين) وتقول في اجتماع  
النفس والعين جائز  
نفسه عنه وفي اجتماع كل  
واجمع رأيت القوم كلهم  
اجمعين وفي اجتماع اجمع  
وتوابعه مررت بالقوم  
اجمعين ا كعين ابعين  
ابعين لكن بشرط تقدم  
النفس على العين وكل على  
اجمع واجمع على توابعه

## \* (باب البذل) \*

البذل تابع للمبدل منه في  
وقعه ونصبه وخفضه وجرمه

وهذا معلوم من قوله (إذا

أبدل اسم من اسم أو فعل

من فعل تبعه في جميع

اعرابه) من رفع ونصب

وخفض وجر (وهو) أي

بدل الاسم من الاسم والفعل

من الفعل (على أربعة

أقسام) على المشهور الأول

(بدل الشيء من الشيء) أي

بدل شيء من شيء وهو مساو

له في المعنى (و) الثاني (بدل

البعض من الكل) أي بدل

الجزء من كله قليلا كان ذلك

الجزء أو كثيرا أو مساويا

للجزء الآخر (و) الثالث

(بدل الاشتغال) وهو أن

يشغل المبدل منه على البذل

اشغالا بطريق الاجمال

لا كاشتغال الطرف على

المظروف (و) الرابع (بدل

الغلط) أي بدل من اللفظ

الذي ذكر غلط الان البذل

نفسه هو الغلط كما قد يتوهم

كذا حرره في التوضيح فقال

بدل الشيء من الشيء في الاسم

(شعوبك جازيد أخوك)

واعرابه جازيد ماض وزيد

فاعل وأخوك بدل من زيد

بدل شيء من شيء ورسمي بدل

كل من كل وعصا ابن مالك

والجاء المتصرف مقدم على المشتق الذي لا يتصرف وقدم أجمع على تابعه لأنه أقوى  
في النص على الجمعية من تابعه وقدم أكتع لكونه أظهر فيها من أبيع وهو أظهر فيها  
من أبيع

## \* (باب البذل) \*

هولعة العوض من الشيء وليس مراداهتا بل المراد المبدل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول

وامتلاحا للتابع المقصود بالحكم بلا واسطة منه وبين متبوعه فالتابع جنس دخل فيه

سائر التوابع والمقصود بالحكم فصل أخرج عطف البيان والتعريف والتوكيد لانهم مكملات

للمقصود وليست مقصودة وبلا واسطة فصل آخر أخرج عطف النسق (قوله) تابع للمبدل

منه في رفعه الخ) أي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقا أي سواء كان اسما أو فعلا وخفضه

ان كان اسما وجرمه ان كان فعلا وقوله تبعه في جميع اعرابه الخ أي ان كان له اعراب انقطعا

أو محلا أو تقديرا وهذا حيث لم يقطع فان قطع فيقال حينئذ بدل مقطوع ٥١ من عبد المعلى

(قوله على المشهور) مقابلة خمسة بن ياء تبدل الكل من البعض كقوله

كأنني غداة البين يوم تعصموا \* لدى سموات الحى ناقص حنظل

ونفا الجهور وتأولوا البيت بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل ٥٢ سم (قوله

بدل الشيء من الشيء) وضابطه ان يكون المراد بالثاني ما أريد بالاول وان تغاير مفهومهما

شعوبه جازيد أخوك المراد بالآخر هو زيد وان كان بين الآخر وزيد عموم وخصوص مطلق

فمفهومهما متغايران (قوله أي بدل شيء من شيء) انما يفسر الشيء بذلك دفعا للاعتراض على

المتن بأن قوله بدل الشيء من الشيء مصادق بالانواع الاربعة فان بدل البعض من الكل يصدق

عليه انه بدل الشيء من الشيء وكذا بدل الاشتغال الخ يفسر الشارح ذلك بأن المراد بالثاني فيه

الشيء المساوي (قوله بدل الاشتغال) وضابطه ان يكون بين الاول والثاني ارتباط وتعلق

بغير الكلمة والجزئية سواء كان الاول مشعلا على الثاني اشتغال الطرف على المظروف نحو

يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه أو الثاني مشعلا على الاول نحو سأل زيد فوبه أو لا اشتغال

أصلا نحو تفعل زيدعله فخرج قولنا ان يكون بين الاول والثاني ارتباط بدل الغلط

باقامه وبقولنا بغير الكلية والجزئية بدل الكل وبدل البعض وعرفه الشارح بقوله

وهو أن يشغل الخ (قوله ان يشغل المبدل منه) أي معناه وقوله بطريق الاجمال أي بطريق

هي الاجمال من حيث كونه دالا عليه ومتقاضيا له بوجه ما يجيب تبي النفس عند ذكر المبدل

منه متشوقة الى ذكر المبدل منتظرة فيجيب مسميا ومفصلا لما أجمل أولا وحاصل المراد دلالة

أول الكلام بالاجمال على آخره (قوله لا كاشتغال الطرف) قيد للدخال لا للاخراج بمعنى

لا يشترط خصوص ذلك لان ذلك بضر ولا يكفي بدليل اتيانه في الآية اعني بسألونك عن

الشهر الحرام الخ كما تقدم (قوله بدل الغلط) هو أحد أقسام البذل الذي على معنى بل وهي

ثلاثة بدل اضراب وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد وهو ولا علاقة بينهما وضابطه ان يخبر

المستمع بشئ ثم يدوله ان يخبر بآخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمى أيضا بدل البداء وبدل

غلط وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق اللسان اليه وبدل نسبيا وهو ما يقصد ذكر

بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض من الكل (ا) كالت رغيقت ثلثه) اوفضه أو ثلثيه واعراباً كالت فعل وفاعل والرغيقت  
منعول به وثلثه بدل من الرغيقت بدل بعض من كل وضع الحقون دخول آل على كل وبعض (و) مثال بدل الاشغال (تفعي  
زيد علمه) واعرابه تفعي فعل ومنعول وزيد فاعل وعلمه بدل من زيد بدل ٩٩ اشغال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيدا

القرص) واعرابه رأيت  
فعل وفاعل وزيد منعول  
به والقرص بدل من زيد بدل  
غلط وذلك انك أردت ان  
تقول رأيت (القرص)  
استدام (فغلطت) فغلطت  
زيد مكانه وهذا معنى قوله  
(فأبدلت زيدا مني) أي  
عوضت زيدا من لفظ  
القرص فبذلك أمثلة أقسام  
البدل الاربعة في الاسم  
وأما في الفعل فقال الشاطبي  
تجربى فيه الاقسام الاربعة  
مثال بدل الشيء من الشيء في  
الفعل ومن يفعل ذلك يلق  
أما يضاعفه العذاب  
فان معنى مضاعفة العذاب  
هو لى الاقسام ومثال بدل  
البعض من الكل ان فصل  
تسجد لله رجلك ومثال بدل  
الاشغال قوله

ان على الله ان تبايعا  
تؤخذ كرهاا وتقبى طائعا  
لان الاخذ كرهاا وتقبى  
طائعا من صفات المايعة  
ومثال بدل العلق ان تأتانا  
تسألنا نعطك هذا الخفن  
كلامه والدرك علمه وأوجه  
بدل الاسم من الاسم على  
ما يقتضيه الضرب من  
جهة الحساب اربعة وستون حاملة من ضرب اربعة في ستة عشر وذلك لانها ما معروفة ان  
والثاني نكرة وبالعكس فهذه اربعة وكل منها اما مضمرة أو مظهره أو مختلفاها فهذه ستة عشر وكل منها اما بدلي شيء من شيء  
أو بدلي بعض من كل أو بدلي اشغال أو بدلي غلط فهذه اربعة وستون وتقاصيلها من الجواز والامتناع

متبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فاذا قلت تصدقت بدوهم يشاركان قصدت التكلم بهما  
ولكن بدالات الاضراب عن الاول الى الثاني فهو بدل اضراب وبداء وان قصدت التكلم  
بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم قبل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد  
قصدك فتكلمت بالدينار فبدل لسانك فالغلط في اللسان والتساكن في الجنان والاحسن  
في الثلاثة العطف ييل فيكون من باب عطف النسق ولا بد في بدل البعض والاشغال من ضمير  
مطابق للبدل منه مذكورا ومقدر كما في قوله تعالى وقه على الناس مع البيت من استطاع الخ  
فمن بدل بعض من الناس والضمير مقدرا منهم (قوله بالبدل المطابق) هو اولى لصاحبه  
البدل اسم الله نحو الى صراط العزيز الخبير الجيد الله على قرآن الجرفانه لا يقال فيه بدل الكل من  
الكل لان الله تعالى منزوع عن الكنية والجزئية (قوله وضع الحقون دخول ال الخ) أي  
للازمة مما للاضافة لفظا أو تقدير او لايجمع بين ال والاضافة وهذا اعتراض على المتن حيث  
أدخل ال عليهما (قوله اي عوضت) تأويل لقول المصنف ابدت فان ظاهره ان زيدا  
في المثال بدل وليس كذلك بل هو مبطل منه فالبدل في كلامه بالعين اللغوية وهو التعويض  
(قوله ان على الله الخ) هذا في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وعلى جار ومجرور وخبر ان مقدم  
وان تبايعا اسمها مؤخر اى ان مبايعتك على والله منصوب على نزع الخافض وهو حرف  
القسم وكراه نصب على انه صفة لمصدر محذوف أي أخذ أو جحدا كرهاا ومنه صوب على  
الحال أي كرهاا وتقبى بالتصويب عطفه على تؤخذ وطائعا (قوله امام عرفتان) نحو زيد  
أخوك في بدل الكل وضربت زيدا راسه في بدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل الاشغال  
ورأيت زيدا الاسد في بدل الغلط (قوله أو نكرتان) نحو جاني رجل شخص صالح في بدل  
الكل وضربت رجلا راسه في بدل البعض وسلب رجل ثوبه في بدل الاشغال ورأيت  
رجلا اسدا في بدل الغلط (قوله أو الاول معرفة والثاني نكرة) نحو مرت زيدا أخ لك  
وضربت زيدا عنقه وخلع زيدا نعله ونظرت زيدا قرا (قوله أو بالعكس) نحو مرت  
برجل أخيك وضربت رجلا ظهره وتفعي رجل علمه ونظرت رجلا الجار (قوله وكل منهما)  
أي من الاربعة بحسب العقل والا فالنكرة لان تكون ضميرا كما لا يخفى (قوله امام مضمرة) نحو  
ضربت ياه في بدل الكل ورأس زيد ضربت ياه في بدل البعض من الكل بأن يكون ضمير  
ضربه راجعا الى زيد وضمير ياه راجعا الى الرأس وعلم زيد اعجبني هو بأن يكون فاعل اعجبني  
راجعا الى زيد وضمير هو راجعا الى علم زيد جار رأيت ياه في بدل الغلط برجوع الضمير  
الاول الى زيد والثاني الى الجار (قوله أو مظهر) تقدمت أمثله (قوله أو مختلفاها) بأن  
يكون الاول مضمرا والاخر مظهرا نحو أخوك لقيته زيدا في بدل الكل وزيد قطعت  
يده في بدل البعض وزيد كرهته جهاته في بدل الاشغال وزيد كرهته الدابة في بدل الغلط

جهة الحساب اربعة وستون حاملة من ضرب اربعة في ستة عشر وذلك لانها ما معروفة ان  
والثاني نكرة وبالعكس فهذه اربعة وكل منها اما مضمرة أو مظهره أو مختلفاها فهذه ستة عشر وكل منها اما بدلي شيء من شيء  
أو بدلي بعض من كل أو بدلي اشغال أو بدلي غلط فهذه اربعة وستون وتقاصيلها من الجواز والامتناع

مذكورة في المطولات \* (باب منصوبات الاسماء) \* وتقدمت منصوبات الاسماء (المنصوبات من الاسماء خمسة عشر) منصوبا (وهي) على سبيل الاجال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (والصادر) المنصوب على المفعولية المطلقة نحو ضربت ضربا (وخرق الزمان) نحو صحت يوما (وخرق المكان) نحو جاست امام الشيخ وهذا انظر فان هما السميان بالمفعول فيه (والحال) نحو جاء زيدا بك (والتمييز) نحو طبت نفسا (والمستثنى) في بعض احواله نحو جاء القوم الا زيدا (واسم لا) النافية للجنس ١٠٠ نحو لا غلام سقر حاضر (والمنادى) نحو يا عبد الله (والمفعول من أجله) نحو

جئتكم قرا متلعلما (والمفعول معه) نحو سرت والنيل (وغير كان واخواتها) نحو كان الله غفورا رحيم (واسم ان واخواتها) نحو ان زيدا قائم ومفعولان ظنت واخواتها نحو ظنت زيدا قائما وانما اسقطها التقديم ذكرهما في المرفوعات أو لكونهما داخلين في قسم المفعول به وخبرها الظازية نحو ما هذا بشرا وقد أدخل بكروه (والتابع المنصوب وهو أربعة أشياء) كما تقدم في المرفوعات (الفت والعطف والتوكيد والبدل) وسقربك في أبواب متعددة بابا على ترتيبها في التعداد

#### \* (باب المفعول به) \*

الهاء من به تعود الى ال الموصولة في المفعول (و) المفعول به (هو الاسم المنصوب الذي يقع به) أي عليه (الفعل) الصادر من الفاعل (نحو ضربت زيدا) فزيد اسم منصوب وقع عليه

أو بالعكس نحو أخوك لقيت زيدا الماء والاخ هو زيد والسيد كسرت زيدا اياها والجمالة كرهت زيدا اياها واذن ركب زيدا اياها (قوله مذكورة في المطولات) راجعها في الحاشية

#### \* (باب منصوبات الاسماء) \*

(قوله خمسة عشر) أي بعد الطرفين واحدا وخبر كان واخواتها واسم ان واخواتها واحدا وعد التوابع أربعة (قوله والتعداد) أي التفصيل والواو بمعنى ثم (قوله قرا متلعلما) هذا المثال مبني على انه لا يشترط في المفعول ان يكون قلبا أي قائما معناه بالقلب وهو ضعيف والاصح الاشتراط فالاولى القبول بنحو قصدك ان يتغامر وفك (قوله وانما اسقطها) أي مفعول ظننت (قوله وسقر) أي المنصوبات وقوله في أبواب الخ من ظرفية الشيء في نفسه فالصواب حذف في هـ من المحشى (أقول) هذا الاقتراض منشؤه عود الضمير في سقر على المنصوبات بمعنى الابواب وليس ذلك بلازم بل يصح عوده عليها بمعنى الاسماء المنصوبة وغاية ما فيه ظرفية المدلول في الدال ولا ضرر فيه فنامل وقوله متعدد قبل الجر صفة لاواب وبالنسب حال من فاعل سقر (قوله بابا بابا) منصوبان بالفعل المتقدم الذي هو هنا سقر على ان المجموع حال أي بابا منصوبا لباب أو متفرعا عن باب أي مرتبة هـ محشى (أقول) قوله على ان المجموع حال الخ عبارة محفلة لان يكون حالا من ضمير سقر والمعنى على ما قلناه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الابواب سقربا أي الابواب حال كونها منصوبا بعضها البعض الخ وعلى ما قدمناه سقربا حال كونها مدلوله لباب باب ويكون ذلك على التوزيع على حدر كركب القوم ووابهم ومحتملة لان يكون حالا من الابواب وهو أقرب وهو ان كان نكرة الا ان معهما مسونا وهو وصفة بمتعددة فتأمل

#### \* (باب المفعول به) \*

(قوله الى ال الموصولة الخ) والمعنى الذي فعل به اي عليه (قوله الاسم) أي الصريح كأمثل أو المؤنث نحو ونودون ان غير ذات الشوك تكون لكم (قوله المنصوب) أي اقطا كأمثل أو محلا كضربت هذا أو تقديرا كضربت الفتى وغلاي (قوله أي عليه) قالبا في المتن بمعنى على وقوله الفعل أي الغوى الذي هو الحدث كما أشار اليه الشارح بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل النجوت كأمثل أو على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا (قوله ذكره) أي من الاقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل (قوله فالتنصل) أي من حيث هو اي لا بقيد كونه مفعولا به (قوله

الفعل وهو الضرب وهذا تعريف بالرم كاسم (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لانه وقع عليه ضربا فعل الفاعل وهو الركوب (وهو) أي المفعول به (قسمان) قسم (ظاهر و) قسم (مضمرة) فالظاهر ما تقدم ذكره من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس (والمضمرة قسمان) أيضا قسم (متصل و) قسم (متنصل فالتنصل) هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفتل ينهيه بالواو (اشاعش) نوعا الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك ضربني) زيد فالياء من ضربني مفعول به وهو

مبني لا يدخله اعراب (و) الثاني ضمير المتكلم ومع غيره أو المفعول نفسه نحو قولك (ضربنا) زيد فمفعول به محله نصب  
لانه اسم مبني (و) الثالث ضمير المخاطب المذكر نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف من ضربك مفعول به مبني محله نصب  
وقصته فتمت بناء لافحة اعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف المكسورة من ضربك  
مفعول به وهو مبني لاعراب فيه (و) الخامس ضمير المخاطب في التنبيه مطلقا نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف من ضربك  
المفعول به في موضع نصب والميم والالف علامة التنبيه (و) السادس ضمير جمع المذكر مخاطب نحو قولك (ضربكم) زيد  
فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم علامة الجمع في التنكير (و) السابع ضمير جمع المؤنث مخاطب نحو قولك  
(ضربكن) زيد فالكاف وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب والنون المشددة علامة جمع الاناث في الخطاب (و) الثامن  
ضمير المأمور المذكر الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عرو فلهاء في موضع نصب على المفعولية مبني لاعراب فيه (و) التاسع  
ضمير المؤنثة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) عرو فهاها ضمير المفعول به المؤنث مفعولها نصب على المفعولية وقصتها  
قصته بناء لافحة اعراب (و) العاشر ضمير المتني الغائب مطلقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عرو فهاها ضمير المفعول به  
موضعها نصب والميم والالف علامة التنبيه (و) الحادي عشر ضمير جمع المذكر والغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهم)  
عرو فهاها مفعول به والميم علامة الجمع المذكور (و) الثاني عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك الهندات (ضربهن)  
عرو فهاها ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الاناث وما ١٠١ ذكرناه من ان الكاف أو الواو وحدها هو

الضمير هو الصحيح ولا يقع  
الكاف والهاء المتصلتان في  
موضع رفع أصلا ولا يقعان  
في موضع النصب أو خفض  
فقط (و) الضمير (المتفصل)  
وهو الذي يتقدم على عامله  
أو يقع بعده أو يأتي في معناها  
(اشاعره) نوعا أيضا لا أول  
ضمير المتكلم وحده (نحو  
قولك إياي) أكرمت أو ما  
أكرمت الإياي فإيا وحدها

ضميرنا زيد) بفتح الباء كاعلم من باب الفاعل (قوله في التنبيه مطلقا) أي مذكرا أو مؤنثا  
(قوله والميم والالف) فيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل (قوله فهاها ضمير المفعول به  
المؤنث) الأولى ان يقول فها ضمير الخ لان الضمير مجموع الالف والهاء كما يأتي (قوله هو الصحيح)  
وقال في التسهيل وما الغائبة قال المراد أي أن الضمير مجموع الالف والهاء وحكي السراي  
انه لا خلاف في ذلك لزوم الالف اه (قوله المتصلتان) صفة كاشفة ومثلها مايا المتكلم  
(قوله في موضع رفع أصلا) فيه نظر لانه يرد عليه الكاف من قولك يعجبني ضربك زيد فافانها  
في محل رفع على انها فاعل أي بالضرب وكذلك الهاء من قولك زيد يعجبني ضربه عرو ويجاب  
بانه لا نظر لان المراد انها لا يقعان في محل رفع فقط وهما في هذين المثالين كل منهما له محلان  
محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالاضافة فأدع عبد المعطى (قوله أو ما في معناها) من افادة  
الحصر وذلك انما فافانها فاعيد الحصر كما ولا

فهيما ضمير المتكلم في موضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثاني ضمير المتكلم ومع غيره أو المفعول  
نفسه نحو قولك (إيانا) أكرمت أو ما أكرمت الإيانا فإيا وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب وفما المتصلة به علامة الجمع  
من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم (و) الثالث ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (إياك) أكرمت أو ما أكرمت الإياك فإيا ضمير  
المفعول به والكاف المتصلة المفتوحة حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (إياك) أكرمت أو  
ما أكرمت الإياك فإيا ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف خطاب (و) الخامس ضمير المتني المخاطب مطلقا نحو قولك  
(إياكما) أكرمت أو ما أكرمت الإياكما فإيا ضمير المفعول به والكاف والميم والالف علامة التثنية (و) السادس ضمير جمع  
المذكور المخاطبين نحو قولك (إياكم) أكرمت أو ما أكرمت الإياكم فإيا ضمير المفعول به والكاف والميم علامة الجمع  
(و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (إياكن) أكرمت أو ما أكرمت الإياكن فإيا ضمير المفعول به والكاف  
حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث في الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر في الخطاب  
(إياه) أكرمت أو ما أكرمت الإياه فإيا ضمير المفعول به والهاء علامة على الغيبة في المذكر (و) التاسع ضمير المفردة الغائبة  
نحو قولك (إياها) أكرمت أو ما أكرمت الإياها فإيا ضمير المفعول به والهاء والالف علامة انما تثنى في الغيبة (و) العاشر  
ضمير المنسبي الغائب مطلقا نحو قولك (إياهما) أكرمت أو ما أكرمت الإياهما فإيا ضمير المفعول به والهاء والميم والالف

علامة التثنية في الغيبة (و) الحادى عشر ضمير جع الذكور الغائبين نحو قولك (ياهم) أكرمت أمأ أكرمت الإياهن  
فياضهم المنصوب به والها هو الم جمع في التنكير (و) الثانى عشر ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك (ياهن)  
أكرمت أمأ أكرمت الإياهن فياضهم المنصوب به والها هو النون المشددة علامة جمع الإناث في الغيبة وما ذكرته من أن أيا  
وحدها هي الضير والواحد لها ١٠٢ حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح \* (باب المصدر) \*

### \* (باب المصدر) \*

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجارى على فعله أى المشتق على حروف فعله الاصول يخرج  
بقولنا اسم للحدث ما عدا اسم المصدر ويخرج بالجارى على فعله اسم المصدر كاعتقل غسلا  
وتوضأ وضأ فاسم الحدث تسمان ما اشتق على حروف فعله الاصول وهو المصدر وما لا وهو  
اسم المصدر وما المصدر من حيث يكونه يسمى مفعولا مطلقا فهو ما ليس خبرا من مصدر  
مؤ كدلعامله أو ممين لنوعه أو وعدده فخرج بقولنا ما ليس خبرا نحو ضربك ضرب أليم فإن  
ضرب أليم وإن كان مصدرا مينا للنوع إلا أنه خبر وقولنا من مصدر أخرج نحو ولى مديرا  
فإن مديرا وإن كان مؤ كدلعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا مؤ كدلعامله نحو  
ضربت ضربا وقولنا أو ممين لنوعه كضربت ضرب الأميرو قولنا أو وعدده فهو ضربت  
ضربتين وهذه أبناء على أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا فكل مفعول  
مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما عموم والخصوص الوجهى يتبعان في نحو ضربت  
ضربا أو يتفرد المصدر في نحو يعجبني ذهابك ويتفرد المفعول المطلق في نحو قولنا ضربت  
سوطا والقائل بالقول الأول يقول سوطا نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما يكن  
مرادا المصنف بيان المصدر هنا مطلقا بل يانه من حيث أنه ينصب مفعولا مطلقا وصفه  
الشارح بقوله المنصوب على المفعول المطلق وكان الأولى أن يقول على المفعولية المطلقة  
أوعلى أنه المفعول المطلق أى الذى لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف بقية المفاعيل (قوله ثالثا)  
حال من ضمير يجي العائد على الاسم وهذا التعميم غير جامع لأنه لا يصدق على المفعول  
المطلق الذى ليس مصدرا على القول به كما هو الشأن يجب أن المراد يجي كذلك حقيقة  
أو حكما فيشمل ذلك من جهة أنه بمعنى المصدر على أنه ليس المراد من ذلك التعميم حقيقة بل  
المراد توضيح والتسهيل لأن مجيئه ثالثا ليس قيدا وإنما قيد به نظر المجازى في العرف  
من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر والأفلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد  
الماضى أو يتكلم به أولا ثم يوثق بعده بالماضى أو يتكلم أولا بالماضى ثم المضارع ثم الامر  
ثم المصدر فتارة يجي ثانيا وتارة يجي أولا وتارة يجي رابعا (قوله في تحريك عينه) أى مطلق  
التحريك وإن اختلف شخص الخبر كبدليل عليه فترجح حافان عين الأول مكسورة وعين  
الثانى مفتوحة (قوله بعينها) أى بحسب الوهم أى مثل عينها أو إعلان الشخص الواحد  
لا يوجد بعينه في محل حال وجوده بعينه في محل آخر فإن ذلك محال فأراد بقوله بعينها أى  
بمعين نوعها (قوله الجيم الخ) أى سمى الجيم الخ وكذا قوله القاف الخ أى سماها (قوله

المنصوب على المفعول  
المطلق (المصدر هو الاسم  
المنصوب الذى يجي) حال  
كونه (ثالثا في تصريف  
الفعل) كما إذا قيل لك صرف  
(نحو ضرب) فالتقول  
ضرب (بضرب ضربا)  
قصر بالمصدر جاء ثالثا في  
تصريف الفعل لأن ضرب  
هو الأول وبضرب هو  
الثانى وضربا هو الثالث  
(وهو) أى المصدر المنصوب  
الواقع مفعولا مطلقا (على  
قسمين) قسم (لفظي) وقسم  
(معنوي) لأنه لا يحل أن  
يرافق لفظ المصدر لفظ فعله  
الناصب له أولا (فإن وافق  
لفظه) أى المصدر (لفظ  
فعله) في حروفه الاصول  
ومعناه (فهو) أى المصدر  
(لفظي) سواء وافقه مع  
ذلك في تحريك عينه نحو  
فرح فرحا ولا (نحو قتله  
قتلا) فحروف قتل هي  
ج حروف قتل بعينها إلا أن  
الفعل مفتوح العين  
والمصدر ساكن العين (وإن  
وافق المصدر معني فعه)

الناصب له (دون) موافقة (لفظه) في حروفه (فهو) أى المصدر (معنوي) لموافقه للفعل في المعنى دون الحروف (فلا  
يخو) جلست تعودا وقت وقفا) فإن المصدر الذى هو تعودا موافق لفعله الذى هو جلست في معناه دون لفظه لأن التعود  
والجلوس بمعنى واحد وجر وهما متغايران فخرج جلس الجيم واللام والسين وحروف تعود القاف والعين والواو والهمزة  
وكذا تقول في الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذى ذكره المصنف إنما يتشبه على مذهب المازنى القائل بأن المصدر المعنوي

بصحة العمل المذكور معه واما على مذهب من يقول انه منصوب بفعل مدة زمن لفظه فقد ترجمت فعود اجلس  
وقعدت فعود افلا وعشله في اللفظي بالتعدي وفي المعنوي بالازم للايضاح ١٠٣ للتخصيص اذ كل منهما يجري في  
التعدي والازم

(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

المسمى بالفعول فيه  
(ظرف الزمان هو اسم الزمان  
المنصوب) باللفظ الدال على  
المعنى الواقع فيه (بتقدير)  
معنى (في) الدال على الظرفية  
سواء قيسه بالمهم والمختص  
(شوا اليوم) وهو من طلوع  
الفجر الى غروب الشمس  
تقول صمت اليوم أو يوما  
أو يوم الخميس (والله له)  
وهي من غروب الشمس  
الى طلوع الفجر تقول  
اعتكفت الليلة أو ليلة  
أوليلة الجمعة (وغدوة)  
بالتنوين مع التنكير  
وبعدمه مع التعريف وهي  
من صلاة الصبح الى طلوع  
الشمس تقول ازورك  
غدوة أو غدوة يوم الاثنين  
(وبكرة) بالتنوين وتركه  
على ما تقدم في غدوة وهي  
أول النهار وأول النهار من  
الفجر على الصحيح وقيل من  
طلوع الشمس تقول اجبتك  
بكرة أو بكرة النهار  
(ومجرا) بالتنوين اذ لم  
ترد به صر يوم بعينه  
وبلاتنوين اذا أردت به  
ذلك وهو آخر الليل قيل  
الفجر تقول اجبتك يوم الجمعة

فلا) أي فلا يتشبه هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا اي لان فعله لا يكون  
الامن لفظه (قوله مع التعدي والازم) مخوف مخ فراه هذا الازم مع اللفظي ونحو آحيته  
مدة أي محبة فهذا مصدر معنوي مع فعل متعد

(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

الظرف لغة الوعاء مطلقا واصطلاحا ما ذكره المتن والشارح وانما جامع المصنف بينهما في باب  
واحد لتشابههما وتوابع أحكامهما وأفراد كلا بتعريف يخصه تخلصا للمبتدي من ورطة  
الاشتباه (قوله هو اسم الزمان) من اضافة الدال للمدلول (قوله المنصوب) خرج المرفوع  
والجور (قوله باللفظ) متعلق بالمنصوب وانما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت يوم  
الجمعة وغيره بما يعمل عمله وقوله الواقع فيه أي في اسم الزمان فنقول قد صمت يوم الجمعة وقع  
القدوم في يوم الجمعة وقس عليه البقية والمراد بالوقوع التعلق فهو أهم من ان يكون بطريق  
الاثبات أو النفي فيشمل ما قدمت يوم الجمعة (قوله بتقدير معنى في) أي بتخصيص معناها وهو  
الظرفية خرج ما نصب لابتدئ معناها بان كان على تقدير الباء نحو غرونا الفجر أي بالدار  
أو على تقدير من كالتفسير نحو طبت نفسا أو كان بتقدير لفظ في دون معناها نحو وترغبون ان  
تنكحوهن أو نصب لابتدئ صر في أصل نحو يوم من قوله تعالى يخافون يوم ما تقدم السارح  
معنى لابتدئ منه لدفع ما أو رد على المتن من ان كلامه يقتضي ان نحو تنكحوهن ظرف لكونه  
على تقدير في مع انه ليس ظرفا وقوله الدال على الظرفية أخرجه التي للتعدي كافي وترغبون الخ  
والتي للسببية والظرفية كون شيء يستقر فيه شيء آخر حقيقة أو حكما كصليت أو صمت يوم  
الجمعة (قوله سواء فيه المهم الخ) المهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نسكرة كان نحو لحظة  
وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة والمختص ما دل على زمن مقدره معلوما كان ذلك  
المقدر وهو المعروف بالخصوص صمت اليوم وأوقت العام أو بالعمية كصمت رمضان واعتكفت  
يوم الجمعة أو بالاضافة كصمت زمن الشتاء أو يوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو المسمى كترخصت  
يوما أو يومين أو أسبوعا فالعدد ومن قبيل المختص خلافا لما جعله قسما ثالثا (قوله وغدوة  
بالتنوين) وأصله غدق (قوله مع التنكير) أي مع ارادة كونها نسكرة لا تختص بعين فتطلق  
على غدوة أي يوم كان واقعا فيها حينئذ كالناتق الوصف كقائمة وضاربة لاتنوع الصرف وقوله  
مع التعريف أي مع ارادتها من يوم معين والمانع لها من الصرف حينئذ العمية والتأنيث  
اللفظي وقوله من صلاة الصبح أي من وقت دخول صلاته وقوله ازورك غدوة مثال لنسكرة  
وقوله أو غدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالاضافة وكذا غدوة بالتنوين اذا أردت بها غدوة  
معينة أو غداة عبد المعطى (قوله على الصحيح) هذا الخلاف بين أهل اللغة وأهل الشرع نأهل  
اللغة قالوا من طلوع الشمس وأهل الشرع قالوا من الفجر (قوله بكرة الخ) الأول مثال  
للتكررة والثاني للمعرفة بالاضافة وكذا بكرة بالتنوين اذا أردت معينة كما تقدم تقابره (قوله  
قبيل) بمنزلة بعدا الموحدة صغرا اسم للزمن الملاصق للفجر فهو أخص من قبل لان قبل يطلق  
على الزمن المتسع (قوله يوم الجمعة محصر) بالتنوين لانه ممنوع من الصرف للعمية والعدل



أرجع يوم الجمعة أو أحييتك معرأ من الامعاز (وعدا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فمة تقول أكرمك غدا (وعمة) وهي ثلث الليل الأول تقول أحييتك عمة أو عمة ليلة الخميس (وصباحا) وهو أول النهار تقول انتظرك صباحا أو صباح يوم الجمعة (ومساء) بالمد وهو من ١٠٤ الظهر الى آخر النهار تقول أحييتك مساء أو مساء يوم الخميس (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية

عن السحر قال ابن مالك

والعدل والتعريف ما منعصر \* اذاه التعين قدما يعتبر  
وهو في مثال الشارح يدل من يوم الجمعة يدل بعض من كل قال النبي في ثم لا يخفى عليك ان  
الشارح قد علم ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس وذكره ان السحر آخر الليل  
وحينئذ فكيف يستقيم أو يناسب ان يقال أحييتك يوم الجمعة بجر بل المناسب المستقيم ان  
يقال أحييتك ليلة الجمعة معرقته وأجاب قل بأنه على حذف المضاف والتقدير  
أحييتك ليلة يوم الجمعة معر فسر بجر بل من المضاف المحذوف (قوله أو يصير يوم الجمعة)  
بالإضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرف بالإضافة وما بعده مثال للمعكر (قوله بعد يومك)  
أي متصلا به فكان الأولى ان يقال عقبه ولم يذكر التثنية وعدمه في غدو ما بعده لأنه آمنونة  
دأما مع عدم الإضافة وأل (قوله وهي ثلث الليل الأول) أي من بعد العشاء ومن قبيل وقتها  
قل (قوله وهو أول النهار) أي من الفجر الى الزوال لأنه مقابل المساء ١٥ قل (قوله  
الى آخر النهار) وقد يستدل الى نصف الليل ويعقبه الصباح على ما تقدم قل (قوله وهو  
الزمان المستقل) فلا يصح ما صحبتك أبدا قل (قوله أو أبدا لا بد من أي الموجودين في الأبد  
فكانه قال لا أكلم زيد مادام أحد موجود في الأبد ١٦ من عبد المعطى (قوله وأما) هو  
بمعنى أبدا ولو قال الشارح هكذا كان أخضر واوضح (قوله وأما الدهرين) أي الموجودين  
في الدهر فكانه قال لا أكلم زيد مادام أحد موجود في الدهر من عبد المعطى (قوله فهو  
ضحي وضوء) قال في القاموس الضوء والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحي فويته  
ويذكره (قوله ثابت التصرف والانصراف) التصرف هو وقوعه خيرا أو ميئدا أو فعلا  
أو مفعولا أو مضافا إليه أو حالا وغير ذلك والانصراف الجبر بالكسرة مع التثنية أو أل  
أو الإضافة (قوله فهو غدة وبكرة عاين) أي لأنه ممنوعان من الصرف حينئذ للعلية  
والثابت القطعي ويخرجان عن الصب على الظرفية الى غيره وأشار بقوله فهو الى ان لهما  
نظائر وهو كذلك كعشيان ورمضان خلافا لمن زعم انه ليس هنالك غيرهما من عبد المعطى  
(قوله فهو عمة ومساء) أي وعشيا وعشمة وعشا وصباحا وكذا عند فاما الاستعمال الا  
طرا أو بجرورة بن خاصة ومن هنا حكموا بالعين على ما اشتهر على السنة العامة في كتب  
مراسلاتهم من قولهم الواصل الى عندكم (قوله المهم) بالرفع صفة لاسم وانما قيده بالمهم  
واطلقه في ظرف الزمان لان ظرف المسكان لا يكون الا مهما من عبد المعطى (قوله المنصوب  
بالناظ) أي الشامل للفعل وما أشبهه كما مر وألحق بهذا الظرف أسماء المقادير نحومرت فرضا  
وبريد او ما صيغ من الفعل كرميت مري زيدو جلست مجلس عمرو ولا يكون العامل في هذا  
الامن حنسه فلا يقال جلست مع قد زيد

لمنتها تقول لا أكلم زيدا  
أبدا وأبدا لا بد من (وأما)  
وهو ظرف لزمان مستقبل  
تقول لا أكلم زيدا أمدا  
أو أمدا الدهر أو أمدا  
الدهرين (وحينئذ) وهو  
اسم لزمان مهم تقول قرأت  
حينئذ وحين جاء الشيخ (وما  
أشبه ذلك) من أسماء الزمان  
المهمة نحو وقت وساعة  
وزمان والمختصة بخصي  
وضوء واعدل ان هذه  
الامثلة منها ما هو ثابت  
التصرف والانصراف  
كيوم وليلة ومنها ما هو  
متقي التصرف والانصراف  
نحو صبح اذا كان ظرفا ليوم  
بعينه فانه لا يتوزن لعدم  
انصرافه ولا يشارك النصب  
على الظرفية لعدم تصرفه  
ومنها ما هو ثابت التصرف  
منفي الانصراف نحو غدة  
وبكرة عاين ومنها ما هو  
ثابت الانصراف منفي  
التصرف نحو عمة ومساء  
(ونظرف المسكان هو اسم  
المسكان) المهم (المنصوب)  
باللفظ ادال على المعنى

الواقع فيه (بتقدير) معنى في) دلالة على الظرفية (هو وامام) وهو بمعنى قدما تقول جلست امام الشيخ أي (باب  
قدامه (وخلف) وهو قدما تقول جلست خلفك (وقدام) وهو مرادف لمام تقول جلست قدما الامير (وراء) بالمد  
وهو مرادف لخلف تقول جلست وراءك (ونفوق) وهو المكان العالي تقول جلست فوق المنبر (وتحت) وهو ضد فوق تقول  
جلست تحت الشجرة (وعند) وهو لما قرب بين المكان تقول جلست عند زيد أي قريبا منه (ومع) وهو اسم للمكان الاجتماع

\*(باب الحال)\*

أصله حول قلب الواو ألفا نحو كرها واقتحاح ما قبلها هي تذكر وتوث وهي لغة ما عليه الشخص من خيرا وشرا وصلا ما ذكره المتن والشارح (قوله الاسم) صريحا وهو ظاهر أو تأويله كالجمل الواقعة حاله نحو جازم زيد فضلك فان الحال تكون جملة ماضية ومضارعية واسمية ونظرا وبارا وجرورا وهي في جميع تلك في محل نصب على الحال فخرج الفعل والحرف (قوله الفضلة) المراد بالفضلة هنا ما ليس جزأ من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فامه حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالفضلة الخبر من نحو قولك زيد ضاحك فان ضاحكا وان كان اسماء بينا للهشة فهو عدة لأفضلة (قوله المنصوب) هذه صفة لازمة لانه لا يكون الا كذلك لانه فضلة والنصب اعراب الفضلات لكن نصبه لا بأى ناصب بل مقيد بكونه الفعل أو شبهه فخرج النعت لانه ليس كذلك أى ليس منصوبا بالفعل أو شبهه وانما هو تابع للمنعوت هكذا قال الشيخ التبتى وقد يقال عليه النعت أيضا منصوب بالفعل أو شبهه لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع على ان هذا القيد اذا كان مخرجا للنعت لا يصح قوله انه صفة لازمة أى لاجابة اليها كذا في الحاشية (وأقول) والاولى أن يقال ان النعت خارج بقيد ملحوظ في قوله المنصوب أى المنصوب لزوما لان نصبه ليس بلام بل هو تابع للمنعوت كذا أفاده الاشعري هذا والمراد شبه الفعل هنا ما يعمل عمله ويشاركه في الحروف الاصلية كاسم لقاعل والمصدر مثلاً وما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاركه في الحروف الاصلية كالظرف واسم الإشارة (قوله المفسر لما بينهم) أى خفي واستترى لما يعلم وقوله من الهيات جمع هشة وهي الصفة محسوسة وغير محسوسة كما قال الشارح أى الصفات فالمحسوسة كجاء زيد راكبا وغيره ونحو تكلم زيد صادقا والمعنى ان الحال انما هي مما قصد التبيين حاله صاحبها وقت ابتداء الفعل منه وهذا القيد اعنى المفسر الخ يخرج لتمييز المشتق نحو قلده فارسا فانه تمييز على الصغير اذ لم يقصد به الدلالة على الهشة بل لبيان المتعجب منه فالمتعجب من القروسية لافها لان التميز على تقدير من لافى ويخرج ايضا نعت النكرة المنصوب نحو رايت رجلا راكبا لان واكبا مذكور لتخصيص المفعول ببيان الهشة بالتمييز والنعت وقع ضمنا لا قصد انخرجا بقوله المفسر الخ لان المراد المقصود منه بالذات تفسيرها منهم الهيات (قوله نصا) أى غير محتملة لان تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر ومن المضمر نحو زيد فى الدار قائما لان قائما حال من الضمير المستتر فى الدار والجرور العائد على زيد وهو فاعل (قوله ومن المفعول) لا فرق فيه بين اللفظي كما مثل أو الحكيم نحو قوله تعالى وهذا بعلى شيخا فاعمل هنا اما معنى ها التنبية أى اتبه أو معنى ذاى أشير وحيث قد يكون بعلى مفعولا به وشيخا حال منه ولم يقيد المفعول ومثاله يشهد بان المراد بالمفعول به ويحتمل ان المراد به الاعمال لا يتألفه المثال لخصه بجمتها من المتأدى نحو بارئانما ومن المفعول معه نحو سرت والتبلى جريا ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا أفاده قل (قوله محتملة لأن تكون الخ)

المجعة والمجبى قريب  
تقول جلست هذا زيد  
أى قريبا منه (وتلقاه)  
بمعنى ازاء تقول جلست  
تلقاه المكبة (وهنا) بضم  
الهاء وتحذف التون اسم  
اشارة للمكان القريب  
تقول جلست هنا أى فى  
المكان القريب (وتم)  
بفتح التاء المثلثة اسم اشارة  
للمكان البعيد تقول  
جلست ثم أى هناك فى  
المكان البعيد وما أنشبه  
ذلك من أسماء المكان  
والامكنة المهمة (شعرو)  
بين وشمال وما أشبهها

\*(باب الحال)\*

(الحال هو الاسم) الفضلة  
(المنصوب) بالفعل وشبهه  
(المفسر لما بينهم من  
الهيات) أى الصفات  
اللاحقة للذوات لعاقلة  
وغيرها ونحو الحال من  
الفاعل نصا (شعرو جازم  
واكبا) فراكبا حال من زيد  
وزيدا فاعل بجاء (و) من  
المفعول نصا نحو (ركبت  
الفرس مسرجا) فمسرجا  
حال من الفرس والفرس  
مفعول بركبت (و) محتملة  
لان تكون من افعال  
أو من المفعول نحو لقيت

من المبتدأ وتجي من الفاعل والمفعول ١٠٦ فكما تقدم وتجي من المجرور بالحرف نحو مرتبته سبحانه وتعالى

ولا يصح أن تكون حالته معا والفاعل راكبين (قوله من المبتدأ) أي على الصحيح خلافاً  
للبنية وتجي من الخبر نحو هذا زيد قائماً وفي مجيئها من اسم كان خلاف (قوله ومن المجرور  
بالمضاف) وهو المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف برأيه كمثل الشارح أو كالجزء في جملة  
الاستغناء عنه بالمضاف إليه كقوله تعالى أن اتبع مله إبراهيم خفيفاً خفيفاً حال من إبراهيم  
وهو مضاف إليه ويصح الاستغناء به عن المضاف الذي هو مله فلوقيل في غير القرآن أن اتبع  
إبراهيم خفيفاً صح أو يكون المضاف عما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما  
نحو هذا ضارب هند مجردة وأعجبى قيام زيد مسرعاً فان فائدة واحدة من هذه الثلاثة لا يجي  
الحال من المضاف إليه فلا يصح ما غلام هند جالسة قال ابن مالك

ولا تجزأ من المضاف له • الا اذا اقتضى المضاف عمله  
أركان برهانه أضيفاً • أو مثل جرته فلا تصح

(قوله والغالب أن الحال الخ) أي الكثير فيها خمسة أمور أن تكون مشتقة بأن تكون دالة  
على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم  
التفضيل وإنما كان الكثير فيها الاشتقاق لأنها تدل على حدث ومساوية وما كان كذلك لا بد  
أن يكون مشتقاً ومؤولاً به نحو مرتبته بقاع عرفج أي خشن (قوله مشتقة) أي مفارقة  
لصاحبها غير لازمة ولكنها إما خونة من وصف غير لازم فلا تقول جاء زيد طويلاً إذا فائدة  
فيها (قوله نكرة) لأن المقصود بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صراحة  
للفظ عن الزيادة والنزول عن الأصل لغير غرض وتذكيره أوصاف دائم نظراً للحقيقة لأن ما جاء  
معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد وحده فهو مؤول بالنكرة كما يشير إليه الشارح بقوله  
بمعنى متفرقة فقوله والغالب بالنظر للصورة والظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز بونس  
والبغداديون تعريفه مطلقاً بئلا وبأجل فجازوا جاء زيد راكباً ونفصل الكوفيون فقالوا  
إن فعلت معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسى فالحسن  
والمسى محالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط إذا التقدير عبد الله إذا أحسن  
أفضل منه إذا أساقف لم تضمن معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح جاء زيد راكباً  
إذا لم يصح جاء زيد راكباً (قوله بعد تمام الكلام) لكونها فضلة (قوله المعرفة) لأنه  
محكم عليه فلا يكون نكرة لا بمسوغ كما قال ابن مالك

ولم ينكره الباذو الحالان • لم يتأخر أو يخصص أو بين  
من بعدهن أو مضاهيه كلا • سيغ امرؤ على امرئ مستهلاً  
فقول المتن المعرفة أي أو نكرة معهما مسوغ (قوله حال جامدة) أي في الظاهر ما في  
الحقيقة فهي مشتقة لأنها في معنى متفرقين كما أشار إليه الشارح (قوله ومن تخلف التنكير)  
أي في الظاهر كما تقدم (قوله على تمام الكلام) والمعنى على أي حال جاء زيد وقد سديم الحال  
واجب لأن كيف إلهامه الصدارة لتضمنها الاستغناء (قوله فاعله) الأولى أن يقول مرفوعه أي  
إن كان صاحب الحال مرفوعاً فإن كان الحال من المفعول لخصها أن تلحقه أنه ش

المجرور بالمضاف نحو قوله تعالى أيعب أحدكم أن  
يا كل لهم أخيه ميناغيتا  
حال من أخيه والفعل  
أن الحال لا تكون  
الامتنعة منتقلة (ولا  
تكون الحال المتكررة  
ولا تكون الابدع قام  
الكلام ولا يكون صاحبها  
الامعرفة) كما تقدم  
من الأمثلة من ذلك جاء  
زيد راكباً فإفرا كحال  
مشتقة من الركوب  
ومنتقلة غير لازمة وواقعة  
بعد تمام الكلام وصاحبها  
زيد وهو معرفة بالعبارة  
وقد يضاف جميع ذلك فن  
تختلف الاشتقاق قوله  
تعالى فاقهروا ثبات فثبت  
بمعنى متفرقين حال جامدة  
ومن تخلف الاستقلال هو  
اللفظ مصداقاً بعد تمام  
لازمة غير منتقلة ومن  
تخلف التنكير جاء زيد  
وحده مرفوعه حال معرفة  
وهي بمعنى منفرد ومن  
تخلف وقوع الحال بعد  
تمام الكلام نحو كيف جاء  
زيد فكيف حال متقدمة  
على تمام الكلام والمراد  
بقام الكلام أن يأخذ  
المبتدأ خبره والفعل فاعله

سواء وقف حصول الفائدة على الحال كأي قوه تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا لعبين (قوله)  
أم لا نحو جاء زيد راكباً

وهذه تختلف تعريف صاحب الحال نحو وصلى وراه رجال فقاموا المراد به صاحب الحال من الحال وصفته في المعنى الآخر  
انرا كافي قولنا جاء زيدا بكاء وصفنا زيدا في المعنى \* (باب التمييز) \* ١٠٧ اى التفسير (التمييز هو الاسم المنصوب

المفسر لما اتهم من الذوات)

أومن النسب قال الثاني (نحو

قولك تصيب زيد عرفا

وتفقا) أى امتلا (بكر

ثمنا وملا بمحمد نفسا)

فعرفا تميز لاهام نسبة

التصيب الى زيد وثمنا

تمييز لاهام نسبة التفقوا الى

بكر ونفنا تميز لاهام

نسبة الطب الى محمد

وأصل الكلام تصيب

عرف زيد وتفقا ثم بكر

وطابت نفس محمد فحول

الاستناد عن المضاف الى

المضاف اليه فحصل ايهام

في النسبة حتى مضاف

الذى كان فاعلا وجعل

تمييزا والباعث على ذلك

ان ذكر الشيء مبهما ثم

ذكره مفصلا أو وقع

في النفس والنائب للتمييز

في هذه الامثلة هو الفعل

المستند الى الفاعل (و) مثال

الاول اعني تميز الذوات

نحو قولك (اشترت

عشرين غلاما وملكت

تسعين نجمة) فلهذا لا يميز

للاهام الحاصل في ذات

عشرين ونجمة تميز للاهام

الحاصل في ذات تسعين

لان أسماء الاعداد مهمة

لكونها اصلية لكل معدود ومنه تميز المقار

بكر طر زيدا وتفضل براوشبرا وما أشبه ذلك والنائب للتمييز بعد الاعداد

والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار وقوله (وزيدا كرمك أبا ورجل منك وجها) ليس من هذا القسم وانما هو من قسم

تمييز النسبة فممكن ان يقدم على ذكر العدد بشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى

(قوله ومن تختلف تعريف صاحب الحال) أى بان يكون نكرة بلا موصغ مما تقدم في كلام

ابن مالك (قوله نحو وصلى الخ) أى وهو موصور على السماع

\*(باب التمييز)\*

هول ففصل الشيء عن غيره قال تعالى واصناروا اليوم أيها الجرهمون واصطلاحا الاسم المنصوب

الخ فينشد التمييز في كلامه مصدر أو يديه اسم الفاعل أى الكلمة المميزة المخصوصة (قوله هو

الاسم) أى الصريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما فارق فيه التمييز الحال (قوله المنصوب)

خرج الجرهمون فلا يطلق القول فيه فان منه ما ليس بتمييز مثل برجل ومنه ما هو تمييز كثلاثة

رجال وقفي بر والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به واما اخراج المرفوع فلا اشكال

فيه (قوله المقصر) يخرج للمعاد الحال من المنصوبات وقوله من الذوات يخرج للحال فانه

يرفع الابهام ولكن لاعتناءه عن هيئة الذات (قوله أومن النسب) اشارة الى ان

في كلام المترى كثرة دليل التمييز لا آتى الى ان التمييز نوعان مفسر لما اتهم من النسب

ويسمى تمييز الجملة وهو ما رفع ايهام نسبة في جملة وهو نوعان محول وغير محول والمحول ثلاثة

أقسام محول عن الفاعل كالامثلة الثلاثة الاول في كلامه ومحول عن المفعول نحو وبخرنا

الارض عيوننا فان اصل عيون الارض ومحول عن المبتدأ نحو أنا ثم من ذلك ما لا وغير

المحول عن شيء أصلا نحو امتلا الاناء ماء فهذا ليس محولا عن فاعل وأصله امتلا ماء الاناء

ولا عن المفعول وأصله ملأ ماء الاناء ولا عن مبتدأ وأصله ملأ ماء الاناء امتلا لان الملامه لى

لا يمتلى والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما اتهم من الذوات ويسمى تمييز مقدر وهو ما رفع

ايهام اسم قبله بعمل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشترت عشرين غلاما الخ

والعدد الكافي وهو تمييز محكوم بعد املكك أو بعد المقادير من وزنى كطل زيدا وكيلي

كفضيرا أو صاحي كضبرا راضا وشبهها مما أخرج العرب مجراها في الافتقار الى مجزوهو

الاوعية المراد بها المقدار كذئوب ما عوجب على ما شئى معنا (قوله ومنه) أى من تميز الذوات

الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطف المقادير على الاعداد في قوله الآتى

والنائب للتمييز بعد الاعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين

لان المراد بالعدد ما أريدت حقيقة وبالمقدار ما اترد حقيقة بل مقداره حتى انه تصح اضافة

لفظ المقدار اليه والعدد ليس كذلك فتقول عندي مقدار رطل زيدا ولا تقول عندي مقدار

عشرين رجلا فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على

عدد الخ) وهو الاسم قبله المقصر به فاذا قلت عشرين ودهما فالتصنيف لدهما عشرين

وكذا رطل وتفضل وغيرهما من المقادير وما أشبهها وازان تعمل مع جودها لانها أنشبت

اسم الفاعل لطلبها اسما بعد ايهامه تمامها ومعنى تمام الاسم أن يمنع من الاضافة فتقول

عشرون رجلا شبيه بضاربين رجلا (قوله وانما هو من قسم تمييز النسبة) وانما آخره وفصل

لكونه اصلية لكل معدود ومنه تميز المقار بكر طر زيدا وتفضل براوشبرا وما أشبه ذلك والنائب للتمييز بعد الاعداد

والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار وقوله (وزيدا كرمك أبا ورجل منك وجها) ليس من هذا القسم وانما هو من قسم

تمييز النسبة فممكن ان يقدم على ذكر العدد بشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى

كما في هذين المثالين ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلا وجعلت التمييز فاعلا قلت زيد كرم أبوه وجل وجهه لصح وانما قلنا انهما من تمييز النسبة لان الاصل أبوزيدا كرم منك ووجهه أجل منك فحول الاستناد عن المضاف الى المضاف اليه وجعل المضاف تمييزا ١٠٨ فصار زيدا كرم منك أبوا أجل منك وجهه زيدا مبتدأ كرم خبره ومنك

بينه وبين مشاركة في الاسم لان له شرطا في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما أشار الى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو قسم مستقل برأسه لكن كان عليه ان يذكر ما يعرف به أنه ليس من قسم تمييز الذات ولعله اكتفى بكونه معا وما بين أهل الفن قال القيسى اعلم ان النكرة الواقعة بعد الفعل التفضيل نوعان أحدهما فاعل في المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السبي وعلامته أن يصلح للقابلة عند جعل أفضل فعلا نحو أنت أعلى منزلا فانه يصلح لذلك أيضا أن تقول علامتك فهذا النوع نصب على التمييز والآخر أن لا يكون فاعلا في المعنى وهو ما أفضل التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفضل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول أنت بعض القضاة فهذا النوع يجب جرده بالاضافة الآن يكون أفعال التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو أنت كرم الناس رجلا ٨١ قال في الالفية والفاعل المعنى انصب بأفعلا \* مفعلا كما ثبت أعلى منزلا (قوله وأما منصوب على التمييز) والنصب له ولوجهه بعده فعل التفضيل (قوله على الزيادة والاصل طبت نفسها

جار مجرور متعلق بأكرم وأما منصوب على التمييز وأجل معطوف على أكرم ومنك جار مجرور متعلق بأجل ووجهه تمييز (ولا يكون) التمييز (الا نكرة) خلافا للكونيين ولا حاجة لهم في قوله رأيتك لما أن عرفت وجوها صددت وطبت النفس ياقبس عن عمرو لا مكان جلى آل على الزيادة

#### \* (باب الاستثناء) \*

#### \* (باب الاستثناء) \*

يصح حمله على المستثنى وهو المناسب لان الكلام في المنصوبات من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول وهو الاسم الواقع بعد الأواحدى اخواتها ويصح حمله على المصدر وهو الانخراج وعلى الأول يكون في كلام الشارح استخدام لذكره الاستثناء بمعنى المستثنى واعادة الضمير عليه في قوله وهو الانخراج بمعنى المصدر (قوله وهو) أى اصطلاحا ما لفظه فعناه مطلق الانخراج (قوله الانخراج) أى الدلالة على الخروج لأن المتكلم أدخل المستثنى في المستثنى منه ثم أخرجه والزم التناقض والانخراج جنس وبالفصل أخرج الانخراج بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك وقوله ما مفعول انخراج أى شيئا وفي بعض النسخ لما وقوله لولاء أى لولا الانخراج موجود فلولا جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف هذا أقول سببه وقال أبو الحسن الاخفش ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مفعول ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع وقوله لدخل أى ذلك الشيء المعبر عنه بما أى لتوهم السامع دخوله وقوله في الكلام السابق أى في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل أو مفهومة بالنسبة للمنته قطع فاذا قيل جاء القوم فهم عرفنا معنى ما يتعلق بهم أيضا فقولك الا لخير انخراج من هذا المفهوم والمراد بالسابق الذى حقه السبق وان تأخر لفظا (قوله غائية) أى على ان كلا من لغات سوى أداة مستقلة (قوله في الحقيقة) أى نفس الامر (قوله كسماء) وكبنا ما لغات أربع (قوله نصب وجوبا الخ) أى سواء كان الاستثناء متصلا كما مثل أو منقطعا كقام القوم الاجارا

وهو الانخراج بالأوحدى أخواتها لولاء لدخل في الكلام السابق (و حروف الاستثناء) أى أدواته (غائية) وسماها حروفا تغلبا (وهى) فى الحقيقة ثلاثة أقسام حرف باتفاق وهو (الا) واسم باتفاق (و) هو (غير وسوى) كرضى (وسوى) كهدى (وسواء) كسماء متردد بين الفعلية والحرفية (و) هو (خلا وعدا وحاشا) والمستثنى بهذه الأدوات حالات (فالمستثنى بالانصب) وجوبا (إذا

كان الكلام قبلها تاما وجبا) والمراد بان تمام أن ذكره المستثنى منه والمراد بالوجوب بفتح الجيم ما لا يسبقه نفي ولا شبهة وذلك (نحو) قولك (قام القوم لازيدا) فقام فعل ماض والقوم فاعل والاحرف استثناء وزيدا منصوب بالاعلى الاستثناء (و) مثله (خرج الناس الاعمر) فخرج فعل ماض والناس فاعل والاحرف استثناء وعمر منصوب

بالاعلى الاستثناء والاستثناء في هذين المثالين من كلام تام موجب اما كونه تاما فلذلك المستثنى منه وهو القوم في المثال الاول والناس في المثال الثاني واما كونه موجبا فلا نه لم يسبق بنى ولا شبهه (وان كان الكلام) الذي قبله (الاستثناء) بان تقدم عليه نتي أو شبهه وكان (تاما) بان ذكر المستثنى منه (بجزيه) أى في المستثنى (البذل) من المستثنى منه ببل بعض من كل سواء كان المستثنى منه مرفوعا أو منصوبا أو محذوفا (و) جازيا أيضا (النصب) بالا (على الاستثناء نحو) قولك (ما قام القوم الا زيد) بالرفع على البذل من القوم ويجب في بدل البعض من الكل اتصاله بضمير المبدل منه لفظا وتقدير او هو هنا مقدرو تقديره الازيد منهم (و) يجوز (الازيدا) بالنصب على الاستثناء ١٠٩ ونحو قولك ما حمرت بالقوم الا زيد

بالجر على البذل والازيدا بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما رأيت القوم الا زيدا بالنصب لا غير سواء جعلته بدلا من المنصوب أو منصوبا بالاعلى الاستثناء ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو في تقدير الضمير وعدمه فعلى تقدير أن يكون بدلا فالناصب له رأيت مقدرا بناء على أن البذل على نية تكرار العامل وهو الصحيح ويجب تقدير الضمير معه على ما مر وعلى تقدير أن يكون منصوبا على الاستثناء يكون الناصب له الاعلى الصحيح عند ابن مالك ولا يحتاج الى تقدير ضمير (وان كان الكلام) منقيا ناقصا بان لم يذكر المستثنى منه وتقدم عليه نتي أو شبهه (كان) المستثنى (على

وكان عليه أن يمثل له وتكرره مثال المتصل التوضيح المبتدئ (قوله) بان تقدم عليه نتي أو شبهه) مثل لتني ومثال شبهه وهو انتهى والاستفهام لا يحم أحد الازيد وهل قام أحد الازيد والمراد بالنتي ما يشمل النتي لفظا ومعنى كاملا ومعنى فقط كقوله

وبالصريحه منهم منزل خلق \* عاق تغير الا نوى والو تد

فان تغير معنى لم يرق على حاله (قوله) بجزيه البذل وهو الزاج وهذا في المتصل اما المنقطع فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتنا فاقوما زادهذا المال الاما نقص وما نفع أحد الاما ضر اذ لا يقل زاد النقص ونفع الضر وان أمكن تسلطه فاهل الجاز بوجود النصب فيقولون ما فيها أحد الاحمارا وبنوعيه يجوزون البذل ويختارون النصب واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا أى متصلا كان أو منقطعا فنقول ما قام الازيد القوم وما فيها الاحمارا أحد ولا يجوز الانجاء لان التابع لا يتقدم على المتبوع والمباصل ان النصب واجب في المقدم مطلقا وفي المؤخر من كلام تام موجب وكذا من كلام تام منقضى أو شبهه اذ لم يمكن تسلط العامل اجماعا وكذا ان أمكن عند البصريين في المنقطع وترجع البذل في المتصل ويضعف النصب ويكون على حسب العوامل في المفرغ (قوله) وتقدم عليه نتي) سواء كان ملغوظا به كاملا أو معنويا كقوله تعالى وبأى الله الا أن يتم نوره فان معناه لا يريد الله الاعمال نوره وقوله أو شبهه تقدم انه انتهى والاستفهام وانما شرط فيه النتي أو شبهه لانه لا يقيد بدونه غالبا لفرضا أنه أقاد بدونه مثل قرأت الا يوم الخميس لم ينج اليه ويشترط فيه أيضا الاتصال فلا يكون منقطعا (قوله) ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ما قبل الامن العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها) أى لم يعمل في المستثنى منه بل تسلط على ما بعده الا وحينئذ تكون الامن حيث اللغظ وجودها كعدمها لانك تحذف المستثنى منه وتقيم المستثنى مقامه فيعرب باعرابه وأما من حيث المعنى فلها نائب فالمفرغ في الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثناء به مجازية (قوله) تشبيها أى حالة كونه مشبهها بالقبول وبعد أى في الابهام اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه ولا من قوله

حسب العوامل) المقضية له من رفع ونصب وحذف وأتى على الاقان كان ما قبل الا يطلب فاعلا رفعت المستثنى على الفاعلية (نحو ما قام الازيد) فزيد مرفوع على الفاعلية بقام والاملاء (و) ان كان ما قبل الا يطلب مفعولا نصب المستثنى على المفعولية نحو (ما ضربت الا زيدا) فزيد منصوب على المفعولية بضرب والاملاء (و) ان كان ما قبل الا يطلب جارا ومجرورا يتعلق به خفض المستثنى بحرف جر نحو (ما ضربت الا زيدا) فزيد محذوف بالامتناع على المجرور والاملاء ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ما قبل الامن العوامل تفرغ للعمل فيما بعده هاهنا حكم المستثنى بالا (و) أما (المستثنى بغير وسوى) بكسر السين (وسوى) بضمهم مع القصر فمعها (وسواء) بالمد وفتح السين أفصح من كسر هاءه (ومجرور) باصافه غير وسوى وسوى اليه (لا غير) أى لا يجوز فيه غير الجرح وحذف ما أضيف اليه غير وبنائها على الضم تشبيها بقبل وبعد

لا غير نافية بمعنى ليس والمضاف اليه لفظ غير محذوف هو خبره لا والتقدير لا غير البحر جازا  
فقول في اعرابه لانانية بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغير اسمها مبني على الضم  
لحذف المضاف اليه ونية معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب والاصل لا غير البحر  
جائزا وقال بعضهم ان لانتي الجنس وغير مبني على الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا غيرها  
المحذوف مرفوع كما هو الغالب اذا علم قال ابن هشام في شرح الشذور ما معناه ولا يحذف  
ما تضاف اليه غير وتبني هي على الضم لا بعد ليس خاصة واما ما يقع في عبارات العلماء من  
قواهم لا غير فلم تسلك به العرب ٨١ وعرف في المعنى لا غير لما وجوز ابن مالك (قوله لا كن  
على الحال) أي لكن نصب غير فيا يجب فيه نصب المستثنى على الحال لا على الاستثناء  
فقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير حمار بالنصب على ما تقدم (قوله المنى) نحو  
ما قام القوم غير زيد الرفع رجحا على البدل والنصب على الحال مرجوحا (قوله في الناقص  
المنى) نحو ما قام غير زيد وما رايت غير عمرو وما مررت بغير بكر وس على ما سوى بسا ارتفاعها  
(قوله وفاعله مستتر فيه وجوبا) وهو ما عائد على البعض المفهوم من كله السابق كالقوم  
في المثال والتقدير عدد ابعدهم عمرا (قوله وعدا عمرو والبحر الخ) جواز الوجهين يختص  
بالحال تجر دخلا وعدا عن ما المصدرية كما يرشد الى ذلك غنيل المستف وهو الذي عليه  
الجهور اما اذا دخلت على ما تعين النصب لان ما المصدرية لا يلها حرف الجر وانما وصل  
بالجمل فتعين عد او خلا حيث لا فعلية واما جازا لجرهم فبعضهم في حالة الاقتران لكن على تقدير  
ما زان اذ لا مصدرية وهو ان فاعله بقیاس فقادس لان ما لا تزد قبل الجار بل بعده نحو عاقليل  
وان فاعله بالسماح فتاذ يجب لا ينجبه واما حاشا فلا حاجة لتبيدها بالتعدي عن مالها لا تدخل  
عليها الاشدوزا كقوله

فاما الناس ما حاشا قرشا \* فانما نحن افضلهم فاعلا

وبقي على المصنف من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرفعان الاسم الناصبان الخبر  
فالمستثنى به ما يجب نصبه لكونه خبرا ولعل حكمهما مما تقدم في النواحي لم يذكرهما ولا  
يقع الاستثناء المنة طع بعدهما ولا بعد دخلا وعدا وحاشا بخلاف الا وغير سوى بلغاتهما فانه  
يقع بعدهما

### (باب لا النافية للجنس) \*

أي النافية لحكمه لانه في كلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لارجل في الدارات لا على نفي  
الكميونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل اذن المعلوم ان الذوات لا تنفي وانما  
يتنفي المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية  
للوحد فتحو لارجل فاعلم فيصح أن تقول معهما بل رجلا ن أو رجال بخلاف الاولى فلا تقول  
معها ذلك وانما تقول بل امرأ أو قد تكون هذه الخارجية نافية للجنس على سبيل الاحتمال  
والظهور وتعين ذلك بالتصديق والقرائن وخروج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى ما منعتك  
أن لا تسجد بدليل الآية الاخرى ما منعتك أن تسجد وخروج بقوله للجنس العاطفة (قوله  
فاصل) ظرفا كان أو غيره (قوله فتتصب النكرة لفظا) أي بلا تنوين للاضافة وقوله مضافة

لصكن على الحال ومن  
جواز الاتباع بعد التام  
المنفي ومن الاجراء على  
حسب الدوام في الناقص  
المنفي (والاستثنى بخلا  
وعدا وحاشا يجوز نصبه  
وجره) على تقدير الحرفية  
والفعلية (نحو قام القوم  
خلا زيدا) بالنصب على ان  
خلافه ماض وفاعله خبر  
مستتر فيه وجوبا وزيدا  
مفعوله (و) خلا (زيد)  
بالجر على ان خلا حرف  
جر وزيد مجرور بخلا (وعدا  
عمرا) بالنصب على ان عدا  
فعل ماض وفاعله مستتر  
فيه وجوبا وعمرا مفعول  
به (و) عدا (عمرو) بالجر  
على ان عدا حرف جر  
وعمر مجرور بهدا (وحاشا  
زيدا وزيدا) بالنصب والجر  
على وزن مائله

### (باب لا النافية للجنس) \*

(اء) بكسر الهمزة فعل  
أمر من علم يعلم أن لا تنصب  
النكرات وجوبا بالظنا  
أو محلا (بغير تنوين اذا  
باشرت لا) النكرة بأن لم  
يفصل بينهما ما فاصل (ولم  
تكر ولا) تنصب النكرة  
لفظا اذا كانت النكرة  
مضافة لمثلها نحو لا غلام  
بقر حاشه وتنصب النكرة  
محلا اذا كانت النكرة

وموضعه نصب بلا وفي الدار خبرها وذهبت طائفة من البصريين الى أن وجلا ونحوه منصوب لنظام من غير متون وهو ظاهر كلام المصنف ونسب الى سيبويه هذا ان باشرت لا التكررة (فان لم تباشرها) بأن فصل بينهما فاصلا أو دخلت لا على معرفة (وجب الرفع) على الابتداء (ووجب) عند غير المبرور بان كيسان (تكرار لا نحو لا في الدار رجل ولا امرأة) ونحو لا زيد في الدار ولا عرو (وان تكررت لا) مع مباشرة التكررة (جاز) اعمالها وانفاؤها) فان شئت قلت على الاعمال (نحو لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو فتحها أو نصبها (وان شئت قلت) على الافعال (لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو فتحها والحاصل ان لتكررة بعد لا الثانية خمسة اوجه ثلاثة مع فتح التكررة الاولى وثلاث مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور في المطولات

(باب المنادى)\*

بفتح الدال (المنادى) هو المطلوب اقبالة أو واحد أخواته وهو (خسة أنواع المفرد العلم)

لما لها وكذا الى معرفة حيث لا تعرف بالاضافة نحو لا مثل زيد حاضر وانما اشترط ذلك لان لا تتعامل في التكررات أسماء وخبرها ولم يذكر المصنف والشارح حكم التكررة الشبيهة بالمضاف وانما ذكر احكام المضاف والمفرد وحكمها انها تنصب لقطع التكوين لعدم الاضافة وضابطهما ما اتصل به شيء من تمام معناه اما مرفوع به نحو لا قبيحا فله مفعول أو منصوب بفعل لا طالعا جلا حاضر أو معطوف عليه نحو ثلاثة ولاثنين هاءا ونحو من بخاص من متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله مفردة عن الاضافة وشبهها) أشار بذلك الى أن المراد بالمفرد ههنا ما ليس مضافا ولا شبيه به وذكر انه ينصب بحذف الاء أي ويبنى لقطع على ما ينصب به لو كان معربا فاذا كان مفردا أي غير المتعدي والجمع السالم أو كان جمع تكسيري على الفتح نحو لا رجل ولا رجل في الدار وان كان متعدي أو جمع مذكر سالم بنى على الياء نحو لا رجلين ولا مسلمين عندى وان كان جمع مؤنث سالم بنى على الكسر نظرا الى أنه ينصب به لو كان معربا أو على الفتح للفتحة وروى بهما الذات من قوله

ان الشائب الذي يجد عواقبه \* فيه نلذ ولا ذات للشيب

(قوله منصوب لفظا) أي فتحه فتحه اعراب وقوله من غير متون أي للتخفيف (قوله فان لم تباشرها) أي التكررة بان فصلت من التكررة الموجودة معها ولم تكن هاء التكررة بل معرفة على بقوله السالبة تصدق بنى الموضوع ولذا قال الشارح بأن فصل الخ قوله أو دخلت لا على معرفة أحد قسمي عدم المباشرة فهو داخل في كلام ابن كذا في الحاشية أي فيكون ههنا مسئلة على محذور فواصلها التكررات وقوله اذا باشرت (قوله جازا اعمالها والعواضا) فعدم التكرار موجب للعمل على ان التكرار مجوز ولا همال (قوله خمسة أوجه الخ) حاصلها مع توجيهها أن تفتح الاول وترفع الثاني بالعطف على عمل الاء الاول فان محلها مرفوع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة لتوكيد التثنية أي أو تنصبه أي الثالث بالعطف على عمل الاسم الاول وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف أو تفتح أي الثاني كالاول على الاعمال وترفعها مالم لا الاولى بالابتداء أوامس الثانية بالعطف عليه أو ترفع الاول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثاني وتكون لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثاني حينئذ لان نصبه انما يكون بالعطف على منصوب لفظا ومحلا وهو حينئذ منتف ففتح الاول معه ثلاثة في الثاني ورفع معه اثنان فيه فتأمل

(باب المنادى)\*

(قوله بفتح الدال) احتراز من المنادى بكسر هاء وهو طالب الاقبال ومعلوم ان المنادى من أقسام المقول به الذي حذف عاملة وجوبا وهولفة المطلوب اقبالة مطلقا واسطلاحا ما ذكره الشارح (قوله المطلوب الخ) هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه وأما تعريفه باعتبار انطقه فهو الاسم الذي يدخل عليه بأو واحد أخواتها في التعريف مساححة لان النوى انما يبحث عن الالتقاط من بعد المعطى ودفع المحشى ذلك بأن كلام الشارح على حذف مضاف أي اسم المطلوب اقبالة أي توجيهه الى الطالب بقبالة الوجه والمراد بالمطلوب اقبالة أي حقة كالكلامين وحكما كالمثل من لزمهم فهو يلعبهما أقلى (قوله أو واحد أخواتها) أي

المطلوب اقبالة أو واحد أخواته وهو (خسة أنواع المفرد العلم)



تنظرها في العمل ففي كلامه تشبيه النظائر بالآخوات لما بينهما من التقارب ثم أطلق اسم التشبيه وهو الآخوات على التشبيه وهو النظائر فهي استعارة مصرحة ونظائر ياسبعة الهزجة نحو أزيد أقبل مقصورة وممدودة وأي كذلك فهذه أربعة والخامس أيا والسادس هيا والسابع وال لكن سيبويه والجمهور على اختصاصها بالنسبة فالهزجة للمنادى القريب وأي للمتوسط وبأوكذا أي البعيد أو ما في حكمه كالساحي والثائم (قوله والمراد بالمقرد هنا الخ) كان الانسب ذلك هناك والاحالة عليه هنا كما هو العادة من الاحالة على الأول اه من عبد المعلى (قوله المقصودة) أي التي قصدتها الطالب بالذات (قوله ودون غيرها) من التكرار والفرق بين المقصودة وغيرها انك اذا رأيت جماعة لم تدركها أسماءهم وأردت واحدا بعينه قلت يا رجل فان أباك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذي يعرف ويوجب الضم (قوله غير المقصودة بالذات) أشار الشاعر رحمه الله لدفع ما يقال ان المنادى مقصود على كل حال فكيف يتأق عدم القصد فأشار الى أن التكررة لم يقصد بها الأفراد على علمه وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولبد (قوله وهو ما اتصل به الخ) أي اسم اتصل به شيء أي لفظ من تمام معناه أي لفظ به تمام معناه وتفسير شيء بلفظ أولى مما قيل ان المراد بقوله شيء المعنى لان الاتصال الحقيقي لا يكون للمعنى وانما هو للالفاظ ووجه تشبيه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة أوجه أحدها كونه متعلق به شيء من تمام معناه كما أن المضاف اليه من تمام المضاف الثاني أنه عامل فيما بعده كما ان المضاف عامل فيما بعده الثالث طول الكلام بما بعده كل واحد منهما (قوله فاما المقرد العلم) أي الذي لا يمكن موصوفا ببن مضاف الى علم فان كان كذلك نحو يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم على الأصل والفتح اما عالون بن فانه مفتوحة لا غير لكونه مضافا (قوله فيبينان) أي ومحلها منصوب وقوله على الضم أي لفظا كما مثل أو تقديرا كضم سيبويه في قولك يا سيبويه فيجوز في تابعه الرفع مراعاة ذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للعمل فتقول يا سيبويه العالم أو العالم ولا يجوز الجروكضم الفتح والداعي وهذا وثا بظشرا والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكما فيشمل نائبه وهو ألف المثنى كاحسنان وواو الجماعة كما يزيدون فساوت عبارة جئت بعبارة بعضهم من قوله المنادى المعروف مبنى على ما رفع به لكن هذه العبارة أصرح في المقصود وانما بنى المنادى المعروف لمشايمته كافي الخطاب في نحو أدعوك من حيث الأفراد والتعريف والخطاب ووقعه موقعه وكافي الخطاب مبنية لشبهها بكاف ذلك الجمع على حرفية أو مشابهة المشابهة فيكون مبنيا أيضا وبقي على حركة للاعلام بأن بانه غير أصلي اذا الأصل في الامعاء الاعراب وكأت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى باب المتكلم في بعض لغاته اذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتمافا لكسر فتحها أو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفها اكتمافا بالفتحة عنها (قوله في حالة الاختيار) اما في الاضطرار فينون وللشاعر جئت ذوجها ان الاول الضم مع التنوين تشبيها برفع ممنوع من الصرف اضطر الى تنوينه والثاني النصب تشبيها بماضاف لطوله بالتنوين وكلا الوجهين مسجوع من العرب والضم مختار الخليل وسيبويه وعليه قوله

والمراد بالمقرد هنا وفي باب لا السابق ما ليس مضافا ولا شبيهه (والنكرة المقصودة) بالنداء دون غيرها (والنكرة غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من أفرادها (والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه (فاما المقرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على الضم من غير تنوين) في حالة الاختيار فقال المقرد العلم (نحو يا زيدو) مثال النكرة المقصودة (يا رجل)

سلام الله بامر عليها • وليس عليك يا ماطر السلام  
والنصب مختار أي عمرو وطائفة وعليه قوله

ضربت صدرها إلى وقت • يا عبد القدوس قتل الأواقي

(قوله لمعين) في موضع نصب على الحال أي حال كونه لمعين من أفراد النكرة اذ لو كان لغیر معین صارت نكرة غير مقصودة (قوله موصوفة) أي بمقدراً وبارو مجزواً وطرفاً وأوجه (قوله قوثر) بالواو الساكنة أي تقدم نصبها على ضمها وهذا على مذهب الكسائي فإنه يجوز الأحرار لكن النصب عند ما ربح وأما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير (قوله) يا رجلاً كريماً تقدم أن النكرة المقصودة معرفة في هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويجب بأن في هذه الحالة صارت غير معرفة نظراً إلى اللفظ لظهور نصبها وتوניהا وإن كانت معرفة بالقصد اذ العلة اللفظية أقوى من المعنوية (قوله يا عظيم أريج الخ) مبنى على أن جله يربح الخصفة أما لو جعلنا ما لا آمن الضمير المستتر في عظيم وجب نصبه لأنه حينئذ من الشبهة بالضاف (قوله منصوبة) أي لفظاً والألفان دى المعرفة منصوب أيضاً لكن محلاً وانما نصب هذه الثلاثة لفظاً لأنها ليس فيها علة تقتضي البناء أما المضاف فلعدم مشابهته للكاف الخطاب من حيث الأفراد لأنها كلمة وهو كثنان وأما الشبهة به فلكونه مشابهاً للألفان دى المضاف فيما هو وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف وبشرط في المضاف أن لا يكون مضافاً للضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لأن الغلام مخاطب من حيث أنه منادى وغير مخاطب من حيث أنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغيرهما (قوله فحين معيته) في موضع نصب على الحال أي حالة كونه فحين معيته من الرجال بذلك أي بالمعطوف والمعطوف عليه معاً أما نصب الأول فلا يشبه بالمضاف من حيث أن الثاني من تمام الأول وأما نصب الثاني فبالعطف على الأول ولا يجوز إدخاله عليه لأنه الجزء الثاني من العلم وتخرج بقوله فحين معيته ما إذا ناديت جماعة عدتهم ذلك ففيه تفصيل فإن كانت غير معينة نصبهما أيضاً وإن كانت معينة فعمت الأول وعرفت الثاني بالونصبه فتقول يا ثلاثة والثلاثين أو رفعته فتقول يا ثلاثة والثلاثون فإن أعادت معه يا فحين ضمّه وتغير به من آل

• (باب المفعول من أجله) •

(قوله ويسمى الخ) يعنى له ثلاثة أسماء ومنها واحد أي ما فعل لأجله فعله وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة فقال هو المصدر القلبي المعلن لحدث شاركة في الزمان والمفاعل ولو تقديره فخرج غير المصدر فلا يجوز جئتكم السمن والعسل بالنصب لأنه اسم عين لا مصدر وتخرج غير القلبى فلا يجوز جئتكم قراءة العلم لأن القراءتين أفعال اللسان ولا قتلا للكافر لأن القتل من أفعال اليد وتخرج بالمعلن لحدث بقية المساميل اذ لا تعليل فيها وتخرج بقوله شاركة في الزمان ما لم يشار فيه فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غد الان التأهب زمنه غير زمن السفر وتخرج بقوله والمفاعل ما لم يشار فيه فلا يجوز جئتكم محبتكم أياي لأن فاعل

لمعين هذا اذ لم يكن النكرة المقصودة موصوفة فان كانت موصوفة فالعرب تؤثر نصبها على ضمها يقولون يا رجلاً كريماً أقبل ومنه الحديث يا عظيماً يربح لكل عظيم فله ابن مالك عن الفراء وأقره عليه (والثلاثة الباقية) التي هي النكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف (منصوبة) وجوباً (لا غير) أي لا يجوز نفيها غير النصب • مثال النكرة غير المقصودة قول الواعظ يا غلاماً والموت يطلبه اذ لم يقصد غافلاً بعينه ومثال المضاف نحو يا عبد الله ومثال المشبه بالمضاف فهو يا حسنًا وجهه ويا طالعاً جبلاً وبارقياً بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فحين معيته بذلك

• (باب المفعول من أجله) • ويسمى المفعول له والمفعول لأجله

(وهو الاسم) المصدر  
(نحو قولك قام زيد اجلالا  
لعمرو) فاجلالا مصدر  
منصوب بذكره وسببا  
لوقوع الفعل الصادر من  
زيد فان سبب قيام زيد  
لعمرو هو اجلاله وتغليظه  
اعرابه قام زيد بفعل وفاعل  
واجلالا مفعول لاجله  
ولعمرو ومتعلق باجلالا  
(وقصدت ان تغامر معرفتك)

الجبى المتكلم وفاعل الحبة الخاطب وقولنا ولو تقسدير الادخال خوفا من قوله تعالى يريكم  
البرق خوفا وطمعا فانه في تقدير يجعلكم ترون وهذا الشرط توخض من تعريف المتقمع  
المثال الذي مثله به وهي شروط لجواز النسب لالوجوبه قال ابن مالك وليس يمتنع مع الشروط  
الخ (قوله وهو الاسم) ولولا وبلا نحو جئت ان ابقي معروفك (قوله المصدر) خرج  
اسم الذات فانه لا يكون له كما تقدم بكتلتا السمن والصل (قوله المنصوب) أى جواز كما  
تقدم وناصبه الفعل على تقدير اللام عند البصريين وهو الراجح (قوله الذي بذكره الخ)  
هذا شامل لما كان غرضه مقصودا كاجلالا وابتغاف مثاليه ولما كان غرضه غرض نحو وقعت  
عن المارب جبنا اذ لا يكون الجنب غرضا لاحد لكونه رذيله فمثاله لا يتخصه بالاول كما هو  
شان المثال

(باب المفعول معه)

(قوله هو الاسم) أى الصريح لان المفعول معه لا يكون الاسما صريحا والاسم يشمل المفرد  
والثنى والجمع للمذكر والمؤنث تعميها وتكسيرا وخرج به الفعل نحو لآكل السمك  
وتشرب اللبن والجملة نحو سرت والشمس طالعة برفعها فان الواو وان كانت بمعنى مع فيها  
الأنهاء داخله في المثال الاول في اللفظ على الفعل وفي الثاني على جملة (قوله المنصوب) أى  
بمسببه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافا للجرجاني في دعواه ان الناصبه الواو اذ لو كان  
الامر كما ادعى لعلم اتصال الضمير به فاسكان يقال جلست وكما يتصل بغيره من الحروف  
العامة نحو انك ولك وذلك ممنوع باتفاق قال في الخلاصة

بما من الفعل وشبهه سبق \* ذا النسب لا بالواو في القول الاخر

ونخرج بهذا القيد المرفوع والجور وكما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو الفعلة نحو اشتراك  
زيد وعمرو لان الثاني عملة اذ الاشتراك لا يقع الا من اثنين فاكثر (قوله بعدوا والمعية) أى  
التي بمعنى مع أى المدة على المصاحبة بلا تنشريف في الحكم نحو سيري والطريق مسرعة فان  
الواقف والطريق دالة على مصاحبة السائر لها دون التنشريف أى دون اشتراكهما في  
السيرة من المعلوم ان الطريق لا تسير تأمل وقس هـ من المحشى اقول قوله بلا تنشريف في  
الحكم اخذ من خصوص المثال أعني سيري والطريق الخ وازن عليه فساد مثال المصنف  
الاول وهو قوله ليا الاميرو الجيش فان فيه مشاركة في الحكم كما مثله كثيرة مثلوا به ما يتألفه  
قول السارح ونبيه مدين المتألف الخ فان تجوز العطف الذي ذكره يقتضى المشاركة في  
الحكم والحامل له على ذلك خروج نحو اشتراك زيد وعمرو به ذا القيد وقد عانت مما تقدم  
أنه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة الاشعري وصرح به ايضا محشى هذا الكتاب عبد  
المعلى واخر جامدا كبرولي بذكره اهـ ذا القيد في مع قاتل بانصاف وخرج به ذا القيد  
أعني بعدوا والمعية الاسم الواقع بعد مع بكتبت مع زيد (قوله لبيان من فعل معه الفعل)  
أى لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها فالمفعول معه اصطلاحا هو اسم تلك  
الذات (قوله الفعل) أى اللغوى وهو الحدث وكان الاولى ان يزيد في التعريف المسبوق

فابتغاه مصدر منصوب  
بذكره لبيان سبب القصد  
واعرابه قصدت فعل  
وفاعل ومفعول وابتغاه  
مفعول لاجله ومعروفك  
مضاف اليه ونبيه مدين  
المثالين على انه لا فرق في  
ذلك بين الفعل المتعدي  
واللازم ولابن المصدر  
المضاف وغيره

(باب المفعول معه)

(المفعول معه هو الاسم  
المنصوب) بعدوا والمعية  
(الذي بذكره لبيان من فعل  
معه الفعل) أى المذكور  
ليسان من صاحب معمول  
الفعل (نحو قولك جاء الامير  
والجيش) فالجيش اسم  
منصوب بمذكور لبيان  
من صاحب الامير في الجبى  
(واستوى الماء والخشب)  
فان خشبة اسم منصوب  
بمذكور لبيان من صاحب  
الماء في الاستواء ونبيه مدين المتألف على ان المنصوب بعد الواو

بجملة فعلية كسرت والنيل أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه كأناسا مرو التيل فخرج مالم  
يسبق بجملة فتحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصغرى ويقولنا أو اسمية  
الخ نحو هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به خلافا لابي على (قوله قد يجوز عطفه على  
ما قبله الخ) اعلم ان الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات لانه على قسمين اما  
أن يصلح لكونه مفعولا معه او لا فاما الاول فله ثلاثة احوال الرجحان العطف ورجحان النصب  
على المصية ورجوب النصب فالاول نحو جاء الامير والجيش نصب الجيش على انه مفعول معه  
ورفعه عطف على الامير وهو ارجح لانه الاصل وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى قال  
في الخلاصة والعطف أن يمكن بلا ضعف أحق • والثاني نحو وقت وزيدا بالنصب على انه  
مفعول معه وبالرفع عطف على التاء وهو ضعيف لان العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل  
ضعيف قال في الخلاصة • والنصب مختار لدى ضعف التسقي • والثالث نحو استوى الماء  
والنخسبة بنصب النخسبة لا غير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لانه يقتضي  
حينئذ ان الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الماء والنخسبة مع انه لم يقع الا من الماء  
وأما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد الواو وهو الذي لا يصلح أن يكون مفعولا نهو  
قسمان ما يتعين فيه العطف نحو اشتراك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته وجامع زيد وعمرو  
قبله أو بعده وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على العيشة نحو • علقها تينا وما يباردا •  
وقوله

اذا ما الغايات برز نوما • وزججن الجواب وامبونا

فالعطف فيها ممنوع لاتساق المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا النصب على المعية لاتساق  
المصاحبة في المثال الاول واتساق فائدة الاعلام بها في الثاني فيؤول الصلح فيها معاملة يصح  
انصابه على ما بعده فيؤول علقها بالظن اوزججن برز نوما • ما ذهب اليه الجرحى وبعضهم  
أو يضمر عامل ملائم لما بعده او انصابه فيقدر في علقها تينا وما يباردا أو استقامتها ما يباردا وفي  
البيت وتكن العيون والى هذا ذهب القراء والضاحي ومن تبعهما (قوله وقد لا يجوز  
كالنخسبة) لان المراد بالنخسبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى  
هنا بمعنى ارتفع • كما تقدم لا يعني تساوي الذي يرتفع هو الماء لا النخسبة فالمراد ان الماء  
صاحب النخسبة وقت حصول الارتفاع منه

• (باب بحقوقات الاسماء) •

من اضافة الصفة للموصوف أي الاسماء المحقوقات أو على معنى من أي المحقوقات من  
الاسماء (قوله لبيان الواقع) لانه لا ينفصل الا الاسماء (قوله المشهورة) احتراز بذلك عن غير  
المشهورة وهي نوعان المحقوق من بالمجاورة كهذا بحر ضبح ب روى يجر نحو ب لجواره لضبح  
وهو في محل رفع صفة بحر وعلى الرفع • كثر العرب والمحقوقون بسبب توهم دخول حرف  
الجر نحو وليس زيد قائما ولا قاعا عند البحر على توهم دخول الباء في قائما فجعلت الجهورات خمسة  
والتحقيق ان هذين يرجعان الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح

قد يجوز عطفه على ما قبله  
كالجيش وقد لا يجوز  
كالنخسبة (وأما خبر كان  
وأخواتها) نحو كان زيد  
قائما (واسم ان وأخواتها)  
نحو ان زيد قائما (فقد تقدم  
ذكرهما في المرفوعات)  
استطرادا عقب باب  
الابتداء والخبر فلا حاجة الى  
اعادتهما (وكذلك التوابع)  
المنصوبة (فقد تقدمت  
هناك في أبواب أربعة  
عقب التواضع ومن جعلتها  
تابع المنصوب المقصود  
بالذكر هنا ومثاله في التعت  
رأيت زيدا العاقل وفي  
العطف رأيت زيدا وعمرا  
وفي التوكيد رأيت زيدا  
نفسه وفي البدل رأيت زيدا  
أخاك وما أشبه ذلك

• (باب بحقوقات الاسماء) •

بإضافة باب الى المحقوقات  
وبإضافتها الى الاسماء لسان  
الواقع وهي خاتمة الكتاب  
(المحقوقات) المشهورة

لمة أي حيان وإن الجبرور بالتبعية التي ذكره المصنف مجرور بحرف متبوعه من حرف نحو  
 مررت بزيد الفاضل أو مضاف نحو جاء غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل أما قبله فهو على  
 نية تكرار العامل نحو مررت بزيد أخيك (قوله على ثلاثة أقسام) أي مشقولة على ثلاثة الخ  
 من اشتغال الكل على جزمياته (قوله بالاضافة) أي بسببها أي أن الاضافة سبب الجرم المضاف  
 اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة لأن كون الشيء سببا أعني من كونه عاملا وحيد  
 يكون جاريا على الصحيح وهو أن المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المعنوي  
 والاضافة لغة الاستناد واسطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما أبدا  
 فالأسمان احتراز من قام زيد ولا ترد اضافة الجمل لانها في تقدير الاسم وقولنا تقييدية احتراز  
 من زيد قائم وقولنا تقتضي انجرار ثانيهما احتراز من زيد انطباط قائم وقولنا أبدا احتراز  
 من زيد انطباط قائم لا يلزم فيه الجبر اربا (قوله وهو ضعيف) تقدم ما قبله من أن الصحيح أن  
 الجرم عاير المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله المتن (قوله وهو مراد المصنف الخ) أي فيكون  
 قوله وتابع للخصف من عطف التفسير على ما قبله (قوله وهي أم حروف الخفض) أي  
 أصلها لانها تنفرد بجرا الظرف التي لا تصرف كقبل وبعد وعند ولدان ولذا قدمها المصنف  
 في الذكرو من معانيها التبعية كقوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح  
 أن يخلفها بعض ولذا قرئ بعض ما تحبون ومنها يان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس  
 من الاوثان وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول مع الضمير ان كان ما قبلها معرفة  
 فنقول الرجس الذي هو الاوثان فان كان نكرة فعلا ممتا أن يصح أن يخلفها الضمير فقط  
 كقوله تعالى من أساور من ذهب ومنها لا بداء كما أشار اليه الشارح بالمثال وقد تقدم أول  
 الكتاب (قوله والى) ومن معانيها المصاحبة كقوله تعالى ولانا كلوا أموالهم إلى أموالكم  
 ومنها التبيين وهي المينة لقاعلية مجرورها بعد ما يفيد حيا أو بغضاض فعل تعجب أو اسم  
 تفصيل كقوله تعالى رب السجدة أحب إلى ونحو انظروا بغض إلى ونحو ما أحب زيد إلى  
 وأبغض عمر إلى ومنها الاستهزاء كما أشار اليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعن) ومن  
 معانيها العدية كقوله تعالى لئن كن طبعاً عن طبع ومنها الاستعلاء كقوله تعالى فانما يخيل  
 عن نفسه ومنها المجاوزة كما أشار اليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعلى) ومن معانيها  
 الظرفية كقوله تعالى على حين غفلة ومنها التعليل كقوله تعالى ولتسبحوا لله على ما هداكم  
 ومنها الاستعلاء كما أشار اليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب (قوله وفي) ومن معانيها السببية  
 كقوله تعالى لكم قوما أخذتم في الحديث دخلت امرأة النار في هرة ونسي حينئذ  
 التعليمية ومنها المصاحبة كقوله تعالى قال ادخلوا في أمم ومنها الظرفية كما أشار اليه بالمثل  
 وقد تقدم أول الكتاب (قوله ورب) قد تقدم أول الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجع (قوله  
 والباء) ومن معانيها البدل نحو ما يسرني بها جراتهم ومنها الظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم  
 الله يدروسها التعدية كما أشار اليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب (قوله والكاف) ومن  
 معانيها التعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم ومنها التشبيه كما أشار اليه بالمثل وقد تقدم  
 أول الكتاب وهي لا تجر الا الظاهر وقل جرها ضمير الغيبة المتصل كقوله • وأم أوعال كها

قوله على ما قبله أي  
 وهو قول الشارح وقسم  
 محفوض بالتبعية وفيه  
 ما قبله اه معناه

على (ثلاثة) أقسام قسم  
 محفوض بالحرف نحو  
 زيد (و) قسم محفوض  
 بالاضافة نحو غلام زيد  
 وقسم محفوض بالتبعية  
 على رأي الاختصاص والسبب  
 وهو ضعيف وهو مراد  
 المصنف بقوله (وتابع  
 للخصف) نحو زيد  
 الفاضل وقد اجتمعت  
 الثلاثة في السجدة (فاما  
 المحفوض بالحرف فهو  
 ما يقتضي عن) وهي أم  
 حروف الخفض نحو من  
 البصرة (والى) نحو الى  
 الكوفة (وعن) نحو عن  
 زيد (وعلى) نحو على السطح  
 (وفي) نحو في المصنف  
 (ورب) بضم الراء نحو  
 ورب رجل كريم (والباء)  
 نحو ما لم يدب (والكاف)  
 نحو كالا

أو أقربا \* وهو مختص بالضرورة وأقل منه جرها ضمير الرفع نحو ما أنا كهم وضمير النصب  
نحو ما أنا كباك وشذرها ضمير المتكلم كقوله \* وإذا الحرب شمرت لم تكت كي \* (قوله  
واللام) ومن معانيها الملك وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة وقد تكون زائدة مجرد التوكيد  
كقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب \* ملكا اجابا سلم ومعاهد

وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير ويكونه فرعا عن غيره كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا  
تعبرون وقوله تعالى فعال لما يريد (قوله وما يختص بحروف القسم الخ) تقدم الكلام عليها  
أول الكتاب فراجعها (قوله وبو اروب) الصحيح ان الحاروب القدره لا الواو خلافا له منصف  
سعال المبرد والكوفيين وكما تحذف ريب بعد الواو وتكون هي العاملة على الصحيح كذلك  
تحذف بعد القام وهي العاملة على الصحيح أيضا وتحذف بعد بل وهي العاملة عليه أيضا وتحذف  
بدون الواو والقامو بل وقد مثل الشارح للاول ومثال الثاني \* فذلك حبل قد طرقت ومرضع \*  
ومثال الثالث \* بل بلد ذي سعدوا كمام \* ومثال الرابع \* رسم دار وقت في طلبة \*  
وحذفها بعد الفاء كغيره بعد الواو اكثرو بعد بل قليل وبدونهن أقل (قوله نحو ويل أي  
من قول امرئ القيس

وليل كوج البحر ارضي سدوله \* على بأنواع المعلوم ليلتي

أي ورب ليل كوج البحر في كشافه طلمته وارضى سدوله صفة الليل أي ستوره وابتدأ بآصله  
ليبتلي تحذف المقول أي لينظر ما عدى من السير والجزع (قوله وبعذومند) هما  
لايجران الا الوقت وأما قولهم مارأيت هذا ان الله خلقه فتقديره منذ زمن ان الله خلقه أي  
منذ زمن خلق الله اياه ولابد ان يكون معناه الامم ما مضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول مارأيت  
منذ يوم الجمعة أو منذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ غد وقس منذ يومين تعاملان اسمين وذلك  
في موضعين أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع نحو مارأيت منذ أو منذ يومان أو منذ أو منذ يوم  
الجمعة أو منذ أو منذ يومنا وهذا حينئذ مبتدأ وما بعده ما خبر عنها وما واجب التأخير قال في  
المغنى ومعناها الامدان كان الزمان حاضرا أو معدودا واول المدتان كان ماضيا  
والتقدير امد انقطاع الرؤية يومان أو يومنا واول انقطاع الرؤية يوم الجمعة فليحتمل ان يدخلا  
على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق

ما زال مذعنت يد انا زاره \* فعماد أدرك خمسة الاشبار

أو اسمية كقول ميمون الاعشى \* وما زلت أبقي المال مذنا يافع \* قال في الاوضح وهما  
حينئذ ظرفان باتفاق مضائق الى الجملة وقيل الزمن مضائق الى الجملة وقال في المغنى  
وقيل مبتدأ فوجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (قوله نحو قولك غلام زيد)  
اقتصرت في التمثل على مثال أفادت فيه الاضافة تعريف المضاف ومثلها أفادت فيه تخصيصه  
وهو ما اذا كان المضاف اليه نكرة كما في قولك غلام رجل ونسبة الاول تعريفا وهذا  
تخصيصا أمر اصطلاحى والاقالاول فيه تخصيص معنى ومثل ما تقدم أيضا ما لم ينفذ فيه  
الاضافة تعريفا ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف فيه وصفا بمعنى الحال والاستقبال اسم

(واللام) نحو ليل (و) ما  
يختص (بحروف القسم)  
أي اليمين (وهي الواو  
وباء والتاء) نحو والله  
وبالله والله (وبو اروب)  
نحو ويل أي ورب ليل  
(وبعدومند) نحو منذ يوم  
الجمعة ومنذ يوم الجمعة  
(وأما يختص بالاضافة)  
ففي قولك غلام زيد) فزيد  
مختص بالاضافة غلام  
اليه (وهو) أي المختص  
بالاضافة

فاعل أو اسم مقول أو صفة مشبهة أو مثال مبالغة فإن ذلك كله باق على تنكيره وإن أضيف  
إلى معرف فقبل دخول رب عليه كقوله

يا ربنا بطنا لو كان يطلبكم • لاقى مباحداً تمنكم وحرمانا

وأضافة هذا القسم نسي لفظه لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتعريف أو تحصيل وهي  
في تقدير الانفعال بخلاف القسمين الأولين فإنهما فيهما معنى معنوية لأن فائدتهما راجعة إلى  
المعنى كما تقدم (قوله على قسمين) أي مشقولة إلى آخر ما تقدم (قوله ما يقدر باللام) أي  
ما تكون الاضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الاضافة على معنى اللام صحة  
التصريح بها بل تكفي إقادة الاختصاص الذي هو مدلولها فقولك يوم الأحد وعلم الفقه  
وشجر الاراك على معنى اللام ولا يصح اظهارها فيه (قوله ما يقدر بعين) أي ما تكون  
الاضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة البسيطة  
لأن المراد بعين من البسيطة كما تقدم وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف بعضاً من المضاف  
إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم حديد الأثرى أن الثوب بهض الخرز والخاتم  
بعض الحديد وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم حديد فإن اتنى القيدان معا نحو ثوب  
زيد أو الأول فقط نحو يوم الخميس أو الثاني فقط فهو يدرى بالاضافة بمعنى لام الملك كالثال  
الأول أو لام الاختصاص كالثال الثاني والثالث (قوله وزاد ابن مالك الخ) أشار هذا ابن  
مالك في خلاصته بقوله

والثاني اجزءاً من أو في إذا • لم يصلح إلا ذلك الخ

وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف زمانياً فهو بل مكر الليل أو مكانياً حقيقة  
نحو يا صاحبي السجن أو مجازياً نحو الدخان والخصام وما زاده ابن مالك مخالفاً لما ذهب إليه سيوي  
والجمهور من أن الاضافة لا تعد وأن تكون بمعنى اللام ومن وموهم الاضافة بمعنى في محمول  
على أنها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فمكر الليل على معنى مكر محتمل بالليل لكونه  
فيه والله اعلم \* وهذا آخر ما يسرقة تعالى بوجه أسأله أن يديم نعمه بقضاه واحسانه  
آمين وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره وذكره الذي كرون وغفل عن ذكره وذكره  
الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً الحمد لله رب العالمين قال مؤلفها وتم تبسيطها  
في يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثاني من شهر راف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرة  
صلى الله عليه وسلم

\*\*\*\*\*  
(بسم الله الرحمن الرحيم)\*\*\*\*\*

الحمد لله الراقع قد من اتسبب لخدمته الخافض شأن من تصدى لأحبته والصلاة والسلام  
على رسول الله المقدر العلم وعلى آله وأصحابه أولى الفضائل والكرام وبعد فيقول المتوسل  
بالتبني الخاتم الفقير إلى الله تعالى محمد قاسم تم بعون مولانا الذي إليه الاتجاء طبع حاشية  
العلامة أبي الجلاء على شرح المحقق الشيخ خالد الأزهري الذي هو عزيد الشنا عليه حري

(على قسمين) الأول  
(ما يقدر باللام) الدالة  
على الملك (نحو غلام زيد)  
أو الاختصاص نحو باب  
الدار (و) القسم الثاني  
(ما يقدر بعين) الدالة على  
بيان الجنس (نحو ثوب  
خز ولب ساج وخاتم حديد)  
أي ثوب من خز ولب من  
ساج وخاتم من حديد  
والخز نوع من الحرير  
والساج نوع من الخشب  
وزاد ابن مالك تعالفاً ثقة  
فيها نالها وهو ما قد  
بنى الدالة على الظرفية فهو  
مكر الليل وترى أربع  
أشهر (وما أشبه ذلك) من  
أمثلة القسمين الأولين  
أو الثلاثة وأما تابع  
المختص فقد تقدم في  
المرفوعات فراجع جميع  
ذلك قال مؤلفه وهذا آخر  
ما أوردنا ذكره على هذه  
المقدمة وكان الفراغ من  
تصنيف هذا الشرح بعد  
عصر الجمعة أول يوم من  
رجب الفرد سنة تسبع  
وثمانين وثمانمائة من  
الهجرة النبوية النبوية  
على صاحبها أفضل الصلاة  
وأزكى التسليم وسلام على  
جميع الأنبياء والمرسلين  
والحمد لله رب العالمين

على من الآجروسيه في أصول علم العربيه تقدمهما الله تعالى برحمته وأسكنهما بقضله  
 فسيح جناته وبهما من تلك الحاشية ألقا الشرح الرقيقة الحاشية بجملة بولاق  
 الصاهره ذات التخريرات الفاتحة الباهره على ذمة المستعين بربه الغني حضرة الحاج  
 أبي طالب الميرزا وصاحب القدر والاشيخه حضرة القاضى فد احمد في دولة الخروس بعناية  
 مولاه العلى عزيز مصر الخديو اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على لازال متعبا بانجازه الكرام  
 محفوظا بعين ذى الجلال والاكرام مشمولا بطبعها بادارة سنى القضاة

والمكانه سعادته حسين بك مدير المطبعة والكاغذ خانه ونظارة

وكيله ذى المعارف التى عليه تلتقى حضرة محمد افسقى

حسنى وذلك فى أوائل شهر شعبان المكرم

من عام خمسة وتسعين ومائتين وألف

من هجرة النبى الأعظم صلى

الله عليه وعلى آله وكل

ناسم على منواله

آمين





باب الاعراب	٢٢
باب معرفة علامات الاعراب	٣٠
فصل المخرجات قسمان الخ	٤٥
باب الافعال	٤٨
باب مرفوعات الاسماء	٦٣
باب المفاعيل	٦٤
باب المفعول الذي لم يسم فاعله	٦٨
باب المبتدأ والخبر	٧٠
باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر	٧٤
باب التثنية	٨٠
باب العطف	٩٠
باب التركيد	٩٥
باب البدل	٩٨
باب منصوبات الاسماء	١٠٠
باب المفعول به	١٠٠
باب المصدر	١٠٢
باب ظرف الزمان وظرف المكان	١٠٣
باب الحال	١٠٥
باب التمييز	١٠٧
باب الاستثناء	١٠٨
باب لاناية الجنس	١١٠
باب المتاضي	١١١
باب المفعول من أجله	١١٣
باب المفعول معه	١١٤
باب محفوضات الاسماء	١١٥



















